المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Social Science Monitor
Observatoire Arabe des Sciences Sociales

العلوم الاجتماعية في العالم العربي

أشكال الحضور

2015

تأليف: محمد بامية

المرصد العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Social
Science Monitor
Observatoire Arabe
des Sciences Sociales

العلوم الإجتماعية في العالم العربي
أشكال الحضور

2015

صدر عام 2015 عن المجلس العربي للعلوم الإجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© ديسمبر/كانون الأول 2015

هذا التقرير متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (CC BY 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أُجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمنا عن أي رأي للمجلس العربي للعلوم الإجتماعية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا التقرير هي من مسؤولية المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس العربي للعلوم الإجتماعية كما أنها لا تلزم المجلس أبدا.

تمت الطباعة في لبنان.

محتوى التقرير

شكر وتقدير 2

تمهيد 3

المقدمة 5

الأطر المؤسساتية - عرض نتائج مسح 12

الجامعات 12

بعض خصائص علماء العلوم الإجتماعية في العالم العربي: دراسة عينة 21

مراكز البحث 26

الجمعيات المهنية 32

العلوم الاجتماعية في الدوريات العلمية 39

محتوى الدوريات العلمية: دراسة عينة 43

الأطر العامة: المجتمع المدني والمجال العام - دراسات حالة 66

المجتمع المدني 68

العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية 70

العلوم الاجتماعية في الصحف 76

العلوم الاجتماعية في الفضائيات 95

العلوم الاجتماعية في المجلات ذات الانتشار الواسع 99

الخلاصة 104

المصادر 108

الأساليب والأدوات 110

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأفراد والمنظمات الواردة أسماؤهم أدناه الذين لم يبخلوا علينا بوقتهم وخبراتهم ونصائحهم وتوجيهاتهم ودعمهم وأفكارهم لإنجاز هذا التقرير.

ونتوجه بشكر خاص لكل من مؤسسة فورد ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، اللتين لولا دعمهما السخي لما استطعنا إنجاز هذا التقرير.

إلى اللجنة الاستشارية لتقديمها النصائح والإرشادات في عملية تحضير التقرير وتحديد محتواه وفي توجيه مشروع المرصد العربي للعلوم الاجتماعية بشكل عام: عبد الوهاب بن حفيظ، عزمي بشارة، أحمد دلّال، جورج قرم، هيفاء جمل الليل، هدى زريق، خالد لوحيشي، خير الدين حسيب، لينا الخطيب، ماجد عثمان، مصطفى كامل السيد، ندى مرتضى الصبّاح، سكينة بوراوي، ثريا التركي، وسليم تماري.

إلى اللجنة الفنية لمشاركتها خبراتها الواسعة في تطوير إطار عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية وأدوات جمع البيانات وتقديم المشورة حول المحتوى الأساسي للتقرير: راجي أسعد، عدنان الأمين، مختار الهراس، دينا الخواجة، هدى الصدى، خالد فهمي، بسام حداد، ساري حنفي، ماري قعوار، أيلين كتاب، وعبد القادر الأطرش.

إلى مؤلفي الأوراق الخلفية: علي حجاج، عبادة كسر، أحمد موسى بدوي، المختار الهراس، وريما ماجد.

إلى الفريق التنفيذي: ستناي شامي، قاسم قاووق، جوال حاتم، صفوان الصلح، منيرة حب الله و فرح السوري. بالإضافة إلى ندى شيا وخليل الأسمر.

إلى مراجعي التقرير لملاحظاتهم القيمة على مسودات التقرير المتعددة: أعضاء مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، اللجنة الاستشارية واللجنة الفنية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، شارل كورزمان، وحسن رشيق.

إلى المدقق اللغوي الياس قطار لعمله الدؤوب على تنقيح نص التقرير.

تمهيد

انسجامًا مع جوهر رسالته الأكاديمية، وركونًا الى مهامه القائمة على تعميم العلوم الاجتماعية وتدعيم البحث وإنتاج المعرفة في العالم العربي، يضع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في متناول الباحثين ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي التقريرَ الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

ويُعدُّ هذا التقرير باكورةً في سلسلةِ تقاريرَ يعتزم المجلس إصدارها كل سنتيْن من خلال مشروع "المرصد العربي للعلوم الاجتماعية"، وهو مرصدٌ دائم متخصِّص في إجراء مُسوح لمشهد العلوم الاجتماعية في البلدان العربية و في تقييم مسارها.

إضافةً الى كونه منصّةً معرفيّة أساسيّة لمقاربة تحدّيات المجتمعات العربية، يتميّز المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بأنه مؤسسةٌ شابة استهلّت مسيرتها البحثيّة في بيروت-لبنان في شهر آب/أغسطس من العام 2012 بهدف دعم العلوم الاجتماعية ودعمها في الدول العربية والارتقاء بها من خلال توفير الدعم المالي والتدريب والإرشاد والنشر وفرص التشبيك. ويتعزّز دور المجلس ورسالتُه من خلال ما يشهدُه حقلُ التعليم العالي والبحث في المنطقة العربية من تغيّراتٍ متسارعة، لا سيّما منذ تسعينيات القرن الماضي، تتمثل في نموٍّ يتّخذ اتجاهاتٍ مختلفة. إلا أن البنية التحتية الخاصة بالعلوم الاجتماعية تحتاج إلى مقوّماتٍ وإصلاحاتٍ كثيرة على مستوى المنطقة، خاصة أنها بنيةٌ معقّدة ومتنوّعة لدرجة تُصعِّب على الباحث فهمَ الاتجاهات والخصائص المتّصلة بالمعرفة والحاجات الاجتماعية المرتبطة بالعلوم الاجتماعية. كما تفرضُ موجاتُ الاضطرابات والنزاعات والحروب التي تجتّم على المنطقة راهنًا، إعادةَ النظر في الاتجاهات والحاجات والأولويات بشكل دقيق وواسع.

ولدت فكرة مرصد العلوم الاجتماعية من القضايا اليومية التي يواجهها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في معرض تصميم برامجه الأولى: ما هي حاجاتُ مَختلف أجيال علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة؟ مَن هُم المتلقّون المُستهدَفون لبرامج المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والفرص التي يتيحها؟ مَن هي الجماهير المُستهدَفة ومستهلكو المعرفة التي سيتمّ إنتاجها؟ ما هو العدد المثالي للطلبات التي ينبغي تلقّيها في إطار مُنافسة معيّنة، ومن أي تخصّصات ومواقع، حرصًا على مخاطبة أكبر شريحةٍ مُتاحة في مجتمع البحث؟ ما هي مصادر التمويل والتدريب والتشبيك الأخرى المتوفّرة في المنطقة؟ وأخيراً، أين يجب تخصيص الموارد النادرة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الإنتاجية، وكيف؟

ويوفر برامجُ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والأنشطة التي يضطلع بها بعض الإجابات عن هذه الأسئلة، على الأقلّ من خلال تسليط الضوء على بعض الأنماط ضمن الطلبات التي تصل المجلس الخاصة بالتمويل والعضوية والمشاركة في المؤتمرات وغيرها. ومع ذلك تبقى الحاجة مُلحّة، إلى عملية توثيق وتحليل منهجيّة دقيق لوضع العلوم الاجتماعية. وكان واضحًا أنّ المطلوب من هكذا مشروع التعمّق في النظر إلى تخصصات علمية موازية لبعضها البعض، ومقاربة ساحة واسعة من المؤسسات، وفهم شامل لوضع التعليم العالي والجامعي. وبالفعل أظهرت المناقشات والمشاورات مع الشركاء والمؤسسات الأخرى أنّ هذه المعلومات والتحليلات ستشكّل محطّ اهتمام مجموعة واسعة من الفاعلين في مجال البحث والتطوير.

واضعًا نصب عينيه الأهداف المذكورة آنفًا ومتسلّحًا بهذه الطموحات، أطلق المجلس العربي للعلوم الاجتماعية مشروعَ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، وتمّ اختيار العاملين فيه وتشكيل اللجان وتعيين المستشارين منذ خريف العام 2013. وكانت الأشهر الـ15 الأولى (حتى آذار/مارس 2015) بمثابة المرحلة التجريبية للبرنامج، حيث تمحور التركيزُ على بلورة إطار العمل والمفاهيم والأدوات الاساسية لجمع البيانات، والتوثيق والتحليل والتبادل/النشر. ومثلما يُظهر فصل المنهجية المرفق بهذا التقرير، تمّ تقسيم مجالات البحث

إلى خمسة مكوّنات، كما تمّ تطوير أداتيْن أساسيّتيْن واختبارهما في هذه المرحلة بغية جمع المعلومات عن البنى التحتية المؤسسية وتخصيص استبيان لعلماء الاجتماع المنفردين.

وفي النتيجة، يعكس هذا التقرير الأول الفترة التجريبية لجمع البيانات ويبني عليها، لا بل يذهب أبعد من ذلك بتحوّله الى "تقرير تأطيري" يرصد مشهد البحث لاكتساب فهم أوسع لطبيعة العلوم الاجتماعية في المنطقة. ويطرح هذا البحث التمهيدي، الذي يشمل مجالاتٍ وأطرًا عدة تظهر فيها العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية لجماهيرٍ متنوّعة وتخدم غاياتٍ عدة، أسئلةً بحثيّةً مهمةً وجديدة. ويُسَخّر مؤلّف التقرير، الدكتور محمد بامية، خبرته الكبيرة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام والمنطقة العربية على نحو خاص في سبيل تأطير سلسلة من مجالات البحث المستقبلي بشأن البنية التحتية والمجالات المتعلقة بإنتاج المعرفة ونشرها في حقل العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية. وسيرفد جدولُ الأعمال البحثي الطموح المرصدَ العربي للعلوم الاجتماعية بالمعلومات في المراحل المقبلة، ولعلّه يكون حافزًا لباحثين آخرين ومؤسسات بحث أخرى لتعزيز الاهتمام بإنتاج أبحاث مماثلة. كما نأمل في أن تجد المنظمات السياسية والتنموية الوطنية والدولية زخمًا من المعلومات في هذا التقرير لتغذية عملها وإثرائه في مجال إنتاج المعرفة والتعليم العالي والبحث في خدمة التنمية.

في الواقع أثرت المرحلة التجريبية الخاصة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية أفكارَنا ووسّعت نطاق طموحاتنا ووضعتنا وجهًا لوجه مع النُدرة الفاضحة في البيانات المتوفرة حول المجالات المشمولة بالبحث. ورغم أنه تمّ التحقّق من البيانات المقدَّمة في هذا التقرير من مصادر المعلومات المتاحة، لا بدّ من المصادقة على المعلومات والغوص في تفاصيل ما تمّ جمعه من بيانات. كلّ ذلك يمنحُنا حافزًا وقوّة وأملاً ويزرع فينا طموحًا بتوسيع نطاق المرصد، باعتباره مخزنًا للبيانات التي ستُصبح مُتاحةً للعلن ليسدّ فجوة عميقة في المنطقة. هذا ونعوّل على تضافر جهود مماثلة وداعمة في سبيل إنشاء بنى ومسارات أفضل لجمع البيانات وتبادلها في مختلف بلدان المنطقة.

في المُحصّلة يُعدُّ هذا التقرير ثمرةَ عمل مُضنٍ وأفكار جيّدة ومساهمات عدد كبير من الأشخاص، سواء من العاملين في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، أم مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، أم أعضاء اللجان، أم المستشارين، أم الباحثين، أم المُراجعين، أم المحرّرين. ويستحقّ الدكتور محمد بامية منّا كلّ الثناء كونه أدّى دورًا يتخطى مسؤولية "المؤلف الرئيسي" من خلال مشاركته في كلّ جوانب إنشاء المرصد فضلاً عن إعداد التقرير. واليوم نفخر بأن تكون لدينا بنية ممتازة قائمة وخطة سداسيّة واقعية وطموحة، نتطلّع من خلالهما إلى المرحلة اللاحقة من جمع البيانات الموسّعة والتعاون المؤسساتي، ناهيك عن النقاشات المهمة حول التقرير العربي الأول للعلوم الاجتماعية.

على أمل أن تستمتعوا بقراءة هذا التقرير، ندعوكم الى زيارة الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية على الرابط التالي:
"http://www.theacss.org/pages/assm"
والتي نواظب على تطويرها باعتبارها أداة مهمة لتبادل الخبرات والبيانات ولطلب التعليقات وللتفاعل.

ستناي شامي
المدير العام، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بيروت

مقدمة

يهدف التقرير الأول إلى رصد حضور العلوم الاجتماعية في مختلف الميادين العلمية والعامة في العالم العربي، بما يشمل الجامعات ومراكز البحث والدوريات العلمية والثقافية والمجتمع المدني والإعلام. ولهذه الغاية، يُقدّم هذا التقرير مسحًا عامًا لحضور العلوم الاجتماعية، ويُقيّم قدرات العلوم الاجتماعية وخصائصها في المنطقة ركونًا إلى التحوّلات الجوهريّة التي شهدتها المجتمعات العربية في الفترة الأخيرة. ويصبو التقرير إلى أن يخدم كأداة عملية ونظرية كل من يهمه أمر دعم العلوم الاجتماعية وتطويرها في العالم العربي، بمن في ذلك العلماء الاجتماعيون ومسؤولو مراكز الأبحاث والجامعات والمنظمات غير الحكومية والبحثية والجهات المانحة العاملة في مجال البحث الاجتماعي والتنمية، وكذلك الجهات الثقافية المهتمة بدور العلوم الاجتماعية في المجال العام.

بناءً عليه، **ارتأينا التركيز على التخصّصات التقليدية للعلوم الاجتماعية، بما يشمل العلوم السياسية والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ وعلم النفس، ولكننا راعينا في الوقت نفسه مجالات الدراسات العابرة للتخصصات والمشتملة على علوم اجتماعية، كدراسات المرأة أو الدراسات الحضرية أو الدراسات الثقافية المُتفاعلة مع العلوم الاجتماعية.** وكان مهمًا إلقاء الضوء على الإنتاج المعرفي في المنطقة العربية، وتحديدًا استكشاف حضور العلوم الاجتماعية في مختلف الميادين المعرفية، بما فيها المجال العام، بغية إرساء أرضية تُساعد في إنتاج تقارير مستقبلية أخرى تتعلق بمختلف أوجه العلوم الاجتماعية ومعضلاتها وإنجازاتها في العالم العربي.

تنبع أهمية هذا المسح من أهمية العلوم الاجتماعية لتحليل الواقع وفهمه وربطه بمختلف التأثيرات المحليّة والعالمية. وتطّرد أهمّية الفهم العلمي للواقع في المراحل التي تشهد تغييرات تتطلّب معرفة خلاّقة وأكثر شموليّة ونظرة أكثر عمقًا من تلك التي توفّرها نُظمٌ معرفية كانت مُناسِبة لمراحل سابقة. ويؤكّد تاريخ العلوم الاجتماعية أن نُموّها كان مُرتبطًا بتغييرات اجتماعية جذرية وشاملة. فعلى غرار باقي العلوم المعاصرة، أخذت العلوم الاجتماعية المعاصرة في التكوّن في الدول الصناعية الغربية بشكل مُتزامن مع المراحل الأولى للثورة الصناعية، ومع اتّساع رقعة المُدن وتفاقم مُعضلاتها وبُروز تَجَمّعات ومَنظومات اجتماعية حديثة وأنماط جديدة من الفكر وازدياد حركة التعارف والتلاقي مع مُجتمعات عالمية أخرى بمُختلَف الاشكال، بما في ذلك التوسُّع الاستعماري. وكان بديهيًا أن تنتشر مثل هذه العلوم في باقي دول العالم التي شهدت تغييرات مُوازية أو مُماثِلة رغم اختلاف وتيرة التغيير وطبيعته.

وواصلت العلوم الاجتماعية نموّها نوعيًا وكميًا في مختلف أرجاء العالم، لا سيّما مُنذ النصف الأخير من القرن الماضي، بشكل يُواكب مُتطلّبات دراسة مجتمعات حديثة بدت وكأنها دائمة التغيير، سواء نحو آمال تحررية شملت إشراك الشعوب في تقرير مصيرها وتحسين أوضاع الفئات المُهمّشة فيها وتخفيف حدّة الفوارق ضمن المجتمعات وبينها وتوسيع رقعة تطبيق الحقوق الإنسانية والمدنية، أم نحو اتجاهات كارثية شملت ازدياد القدرة التدميرية للصراعات خصوصًا في حالة الحروب الحديثة، وتفاقم الصراعات الاجتماعية بشكل أدّى في حالة بعض المجتمعات إلى حروب أهلية أو شلل الحياة السياسية، ومحاولات لهندسة التغيير الاجتماعي بشكل فوقي لا يأخذ في الاعتبار رأي ضحايا التغيير أو المشاكل الاجتماعية والبيئية المُتعلّقة بالتنمية. فمن الناحية الكمية، شهدت العلوم الاجتماعية نموًّا كبيرًا في أعداد الدارسين والباحثين وكمية الدراسات المنشورة

وعدد الأقسام الجامعية والمؤسسات البحثية والجمعيات العلمية في مختلف أنحاء العالم. ومن الناحية النوعية شهدت العلوم الاجتماعية خلال الفترة ذاتها تعمُّقًا مُطّردًا للتخصصات، وبروز منهجيات جديدة للبحث العلمي ومساحات كبيرة للاختلاف النظري، وتوظيفًا لبعض المناهج والنظريات في بعض السياسات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني، ودورًا في حوارات المجال العام وبالتالي مُحاولات لإدخال نوع من النظرة العلمية إلى عَمليّات تكوين الرأي العام.

تُبنى العلوم الاجتماعية على فرضية أساسية وهي أن الواقع الاجتماعي قابلٌ للفهم العلمي. ويعني الفهم العلمي النظر إلى الظواهر من بُعد كافٍ يَسمح للباحث أن يتحرر من سُلطة المُسلّمات، وأن يدرس الفرضيات بمنهجية أكثر موضوعيةً، وأن يُحلل الواقع بناء على معطيات قابلة للإثبات، وأن يتحلّى بروح نقدية شاملة. وقد لا يبدو بعض هذه المُتطلّبات سهل التطبيق في العلوم الاجتماعية، لأن الباحث يدرس مجتمعًا هو في معظم الأحوال جزء منه، أو مجتمعاً آخر، أكان تاريخياً أم معاصراً، لأسباب ربما تكون لها علاقة بالتكوين الثقافي أو الحياتي للباحث. ولكن رغم حقيقة أنّ من يُمارس العلوم الاجتماعية هو كائن بشريٌّ يدرس بشراً، فإن اتّجاهه نحو الفهم العلمي للواقع يَعكس حقيقة أخرى ألا وهي أن هذا الواقع أصبح أكثر تعقيدًا من الإمكانيات التفسيرية للمعرفة الجاهزة مسبقاً. لذا، تبلورت أهم إنجازات العلوم الاجتماعية من خلال مُلاحظات للواقع من مسافة سَمحت للباحث بالتجرّد من الآراء الجاهزة والأيديولوجيات بشكلها المُبسّط وأحادية الرؤية، وبالتالي الوصول إلى اكتشافات مُبتَكرة عبر مَنهجيّات خلاقة وفِكر مُنفَتح على نِطاق واسع من الاحتمالات التفسيرية.

تعود بدايات العلوم الاجتماعية بِشكلها المُعاصر في العالم العربي إلى النصف الأول من القرن الماضي في حال مقاربتها بشكل مؤسساتي، أي من ناحية تواريخ إنشاء أقسام جامعية مُتخصصة. وقادت هذه المرحلة التأسيسية في مصر والمغرب العربي ولبنان والعراق مجموعة من الباحثين الذين تلقّوا تعليمهم الدكتورالي في الغرب، وتحديدًا في الجامعات الفرنسية والأميركية والبريطانية التي ما زالت حتّى اليوم تتسم بأهميّة قصوى في استيلاد باحثين عرب وتكوين شخصيّتهم العلمية. ولكن المُلاحَظ وجود نوع من القطيعة المعرفية بين الأجيال المختلفة لعلماء العلوم الاجتماعية العرب، سواء من ناحية مواضيع البحث أم المنهجيات أم الشبكات العلمية، لا سيّما بالمُقارنة مع الحالة في الجامعات الغربية التي تُكوّنهم، حيث تولى الذاكرة العلمية التي تَسمح بالنظر إلى العلم كحصيلة تراكمية لجهود سابقة. ويُمكن هنا افتراض بعض العوامل المُحتَملة لضعف الذاكرة العلمية العربية، قد يرتبط بعضها بالضعف التشبيكي لهذه العلوم والذي نُلاحظه في هذا التقرير، ومن أهم مؤشّراته غياب الجمعيات العلمية العربية أو عدم انتظام لقاءاتها ونشراتها.

وهناك إمكانية لافتراض أن ضعف الذاكرة العلمية العربية يتماهى مع ظواهر اجتماعية كُبرى، كتضعضع الصلة بين المجتمعات العربية ككل وتكوينها التُراثي، أو على الأقل استبدال العلاقة العضوية مع التراث بعلاقة خطابية. وبالرغم من هذا، ليس من الصعب الوقوع على جماعات علمية عربية ناشطة لا بل مُزدهرة في مراحل سابقة. من هذا المنظور، لا يبدو أن الضعف النسبي الذي نُلاحظه اليوم للذاكرة العلمية العربية وقُدراتها التشبيكية، وتحديدًا مُنذ نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، هو ظاهرة مُستديمة، بل قد تكون هذه الظاهرة مجرّد نتاج لتطوّرات سياسية تُحيط بالعمل العلمي، على غرار الحروب والحصار في حالة العراق، وفترات طويلة من الحروب المحلّية في لبنان والجزائر، وازدياد رقابة السلطات السياسية على أوجه الحياة المَدنية كافة في مُعظم أرجاء الوطن العربي خلال المرحلة السابقة وربما اللاحقة لما أصبح معروفًا "بالربيع العربي". ولكن من الممكن أيضاً أن تكون ظاهرة الانقطاع عن الماضي العلمي نتاجًا لتطوّرات مؤسساتية، كالطفرة الهائلة في عدد الجامعات العربية ومراكز البحث في العقود الثلاثة الماضية (وهو ما سنوثّقه لاحقاً) والذي يبدو كظاهرة صحّية رغم أنه قد يؤدي في حالة عدم وجود

ضوابط مُعيّنة إلى شرذمة الواقع العلمي وتضعضع معايير التقييم أو الاعتماد على معايير مُستوردة، كالنظام الترتيبي للـUS News and World Report، وهي معايير قد لا تُناسب الواقع المحلّي أو لا تهتم بالتأقلم معه. كما يُمكن أن نفترض أن نموًا مؤسساتيًا ذا موارد كبيرة في منطقة واحدة في العالم العربي، كدول الخليج، قد يؤدّي إلى إفراغ دول أخرى من كادرها العلمي المحلّي، رغم أن النمو المؤسساتي في التعليم العالي يشمل كلّ الدول العربية، بما فيها الدول ذات الإمكانيات المادية المُتواضعة نسبياً.

عالميّة العلوم الاجتماعية وخصائص الواقع المحلي

من المُسلّمات التي نُسَجّلها من خلال اللقاءات مع الباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي أن جودة العلوم في أي مكان ترتبط بتواصلها مع العلوم الاجتماعية العالمية، سواء على مستوى مكان الدراسة ، أم امتلاك القدرات اللغوية ، أم حضور المؤتمرات العالمية ، أم التعرّف المستديم إلى النتاجات المهُمّة في أماكن أخرى، أم غيرها من إمكانيات ووسائل التواصل. وتترافق هذه النظرة مع الاعتقاد بأن جودة العلم تنخفِض بقدر انعزاله عن العلوم العالمية. ورغم ذلك، من الواضح أن للظروف المحليّة في أي موقع أهمية بالغة في تحديد سياقات البحث ومواضيعه ومنهجياته لا سيّما في العلوم الاجتماعية. ومن المعلوم أن تعميق النظرة في واقع محلّي يؤدّي بعض الأحيان إلى اكتشافات نظرية بالغة الأهمية للعلوم الاجتماعية العالمية، والمثال على ذلك العمل الميداني لبيير بوردو في الجزائر، ناهيك عن الجمع بين دقّة الملاحظة لديناميات التغيير والاستعمال المَرن للنظريات، كما في الدراسات الكلاسيكية لحنا بطاطو في العراق وسوريا، والتي أصبحت مرجعًا لا غِنى عنه لكل من يَهتم بالتاريخ الاجتماعي العربي الحديث.

وبالإضافة إلى مؤثّرات سياقات الواقع المحلّي على اختيار مواضيع البحث، هناك أيضًا مؤثّرات منهجية رغم الافتراضات حول عالميّة مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. فقد بدا واضحاً لعلي الوردي من الجيل الرائد لعلم الاجتماع في العراق أن بعض منهجيات البحث ذات الطبيعة الرسمية التي تتطلب على سبيل المثال لا الحصر تسجيل المُقابلات أو ملئ الاستمارات، لا تُناسب ثقافة مَحليّة تتمحور حول العلاقات المُباشِرة وتشكّك في كلّ ما يبدو بعيداً أو بيروقراطياً. بناءً عليه، دعا الوردي في حالة البحث الميداني في المجتمعات العربية إلى اعتماد منهجيات ذات طبيعة تحاورية، أي منهجيات هي أقرب إلى العادات الاجتماعية المُتعارف عليها. وتكتسب أهمية الانتباه إلى العادات المحلّية في اختيار مناهج البحث قوّة في الظروف التي تَطغى عليها الاعتبارات الأمنية التي قد تؤدّي إلى الشك في هدف كل من يطلب المعلومات، بما يشمل الباحثين في العلوم الاجتماعية حين يُنجزون عملاً ميدانيًا أو يعتمدون أيّ منهجية تتطلب الاستفسار المباشر.

طُرحت مسألة الخصوصيات المعرفية والمنهجية للعلوم الاجتماعية العربية مرارًا خلال العقود الماضية (حجازي وآخرون 1986)، كما طُرحت مسألة توطين المفاهيم خصوصًا تلك التي تُستعمل بشكل شائع. فعلى سبيل المثال، انتقد أحمد بعلبكي، الباحث المتقاعد في علم الاجتماع الريفي في الجامعة اللبنانية، في مقابلة أجريناها معه لهذا التقرير، استعمال مفهوم "المجتمع المدني" في الواقع العربي لأنّ هذا المفهوم لا يتطابق مع ممارسات جمعيات عربية عدة تندرج ضمنه، لا سيما في الحالات التي يُدير فيها الجمعية الشخصُ المؤسس مدى الحياة. كما انتقد استعمال مفهوم "التشاركية" الآخذ في الانتشار، والذي لا يصِف الكثير من الحالات التي يُطَبّق عليها، وبنوع خاص في برامج التنمية حين يعتمد نظامٌ بيروقراطي خطابَ التشارك، ولكن من دون أن يَسمح للمجتمع المحلي برسم البرامج أو تغييرها بشكل جذري بما يتلاءم والواقع المحلّي حسب الفهم المحلّي.

بالإضافة إلى ما ذُكر، تُشكّل لغة النشر مسألة محورية في علاقة العلوم الاجتماعية في العالم العربي مع العلوم العالمية. فالنتاج العلمي العربي يتركّز حول ثلاث لغات أساسية وهي العربية والإنكليزية والفرنسية، بشكل مُرتبط بالإرث الاستعماري لكل بلد وبالتكوين العلمي المُعاصر للباحثين، ولكن أيضاً بمُتطلّبات العمل في مؤسساتٍ مُحددة وكذلك بالإرادة الذاتية للباحثين. ويطرح ساري حنفي في أحد مقالاته معضلة لغة النشر،

حيث يفرض مُعادلة بين النشر بلغة أجنبية مُقابل الاندثار على الصعيد المحلّي، والنشر بالعربية مُقابل الاندثار على الصعيد العالمي (حنفي 2011). وهناك جوانب عدة لهذه المسألة تحتاج إلى تكثيف النقاش حولها، ذلك أن الأمر قد يتعلّق بإنتاج معرفة غريبة أو مُغتربة، عن مُجتمعها وليس فقط بلغة هذه المعرفة. كما يجب التمييز بين الكتابة الموَجّهة لواقع خارجي أو لجماعة علمية في إطار غربي مُعيّن، أو لواقع محلّي يقوم على استمرارية ما لثقافة استعمارية، أو لرسم سياسات حكومات ذات ثقافة غربية، أو لجماعة علمية محليّة، أو لمُجتمع ثقافي عربي، وغيرها من الاحتمالات. كما قد نحتاج إلى النظر في مسألة درجة مراعاة الخطاب اللغوي للجمهور المحلي، وما إذا كان يتعامل معه مُجرّدًا كواقع يتلقّى التوصية أو المعرفة وما ينتج عنهما أم كعامل في إنتاجهما، ناهيك عن درجة آماله وتوقعاته بتفاعل هذا الجمهور معه كباحث.

وفي نهاية هذا السياق تبقى نقطة تتعلّق بأجندات اقتصادية شاملة، نُسَمّيها اليوم "الليبرالية الجديدة" أو ''النيوليبرالية'' تحيط بعمل العلوم الاجتماعية في كل مكان، بما يشمل العالم العربي، باستثناء المؤسسات التي تتسلّح بقدرة أو إرادة على مُقاوَمته. هنا نجد اتجاهات تُقارب المعرفة والعلم كمُجرّد سوق استهلاكي كأي سوق آخر، حيث يُنظَر إلى الطلاب كمستهلكين وإلى العلم في حدّ ذاته كوظيفة هدفها الربح لا أكثر، و الى المؤسسات العلمية بما فيها الجامعات كنوع من الشركات لا كمؤسسات ذات أهداف اجتماعية وعلمية ومدنية تتعالى على النظرة الاقتصادية المحض. وهنا يحتاج العلم إلى الدفاع عن نفسه ضد هذه الاتجاهات السوقية في كل مكان، من خلال تكريسه مفهوم المعرفة كقيمة في ذاتها وكحق من حقوق المواطنة، وكجزءٍ أساسيٍ من تكوين الانسان المُعاصر الحاضر في واقعيْه المحلّي والعالمي بأكبر قدر ممكن من الوعي، وكسلاح ضد التطرّف والجهل بالآخر، وكأداةٍ للتحرر الذاتي والاجتماعي وبشكل يتفاعل مع السِمات المُكوّنة للزمان العالمي والمكان المعيشي. وكلّ ذلك يتطلّب فهمًا للمعرفة يتعدّى مفهوم السوق والثقافة الاستهلاكية، بما يشمل مجّانية أو قلّة تكاليف المعرفة بمختلف اشكالها، والعمل على الارتقاء بمستواها، وتعميق مُحتواها وتعديد مَصادرها، من التعليم إلى النشرات العلمية إلى قواعد البيانات إلى الموسوعات إلى مُختلف أدوات المعرفة الأخرى.

العلوم الاجتماعية والثقافات المعرفية الأخرى

رُغم أننا ننظر في هذا التقرير إلى العلوم الاجتماعية بشكلها التقليدي كي نتمكّن من رصدها بشكل واضح وقابل للمُقارَنة، لا يجب أن يَغيب عن بالنا حقيقة مهمّة وهي أن العلوم الاجتماعية تتفاعل مع مجالات ثقافية أخرى تشمل العلوم الطبيعية والادب والإنتاج السينمائي على سبيل المثال، أي مع مختلف الجهود التي تَصبّ في خانة نوع من المعرفة قابل للتوظيف في العلوم الاجتماعية. وطبعاً لا تعني هذه النظرة أن كلّ هذه المجالات الأخرى تتكون من علوم اجتماعية تحت مُسمّى آخر، ولكن تعني أن بعض المشاريع المعرفية التي تصدر خارج أطر العلوم الاجتماعية التقليدية قد تصبح ذات أهميّة بالغة لفهم إشكاليات مُحددة في العلوم الاجتماعية. ففي الغرب على سبيل المثال، نجد اليوم تعويلاً كبيرًا على علم الأعصاب البيولوجي لعلم اجتماعي مُتأصّل كعلم النفس، رغم استمرارية منهجيات أخرى في علم النفس تُفضّل دراسة البيئة المُحيطة بالإنسان وكذلك الأنماط العريقة للتحليل النفسي.

وفي الواقع العربي تحديدًا، هناك علاقات وثيقة بين العلوم الاجتماعية والثقافة، كما نُسجّل في التقرير حضور هذه العلوم في الدوريات الثقافية وفي الصفحات الثقافية في الاعلام. ولكن سيبدو واضحاً لكل من يهتم بالرواية العربية أن العديد من المشاريع الأدبية المُعاصرة قد تكون ذات أهميّة خاصّة للعلوم الاجتماعية، بلّ إن عددًا كبيرًا من الأدباء المعروفين هم من حاملي الشهادات العليا في العلوم الاجتماعية، أو من أصحاب الإنتاجات المهمّة في هذه العلوم. ونذكر هنا الباحثين والروائيين حليم بركات وعبد الكبير الخطيبي وتركي الحمد وغيرهم، كما نقف على روائيين ذوي إنجازات علمية جوهريّة

كالدراسة السوسيولوجية لغسان كنفاني حول ثورة 1936 في فلسطين. وفي هذه الحالة، تبرز مَعرفة علمية يُنتجها من له اهتمامات خاصّة بمَآلات الواقع العربي المُعاصر، ولكن ليس بالضرورة من درس العلوم الاجتماعية بشكل أكاديمي.

ويطفو على سطح الدراسة دورٌ واضحٌ للرواية التاريخية والواقعية في تقديم ما يبدو كمعرفة دقيقة لديناميّات التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في حالات عربية حديثة عدة، رغم أن الرواية في ذاتها ليست علمًا ولا هي "حقيقة". ولكنها قد تُقدّم نظرة أكثر شموليّة بل معرفة أكثر عمقًا من الدراسات الأكاديمية المُتأنية التي تتطلب بخلاف العمل الأدبي منهجيات علمية ودلائل مقبولة، وبالتالي هي في الضرورة محصورة بنطاق معرفي أضيق مما يُمكن للرواية أن تستوعبه. وطبعاً لا تعني هذه المقاربة أنّ الأدب يُقدّم لنا نوعًا من المعرفة أفضل من العلم أو العكس، فلكلّ مجال تقنياته وتواريخه ودلالاته الخاصة به، وبالتالي نوع مُعيّن من الفائدة المعرفية لا يمتلكها المجال الآخر. ولكن لنا أن نفترض أن الفائدة المعرفية لأي مجال قابلة للنمو النوعي بعد التعرّف إلى الامكانيّات المعرفية لمجال آخر، خصوصًا إذا كان لهما الاهتمام نفسه بالمواضيع نفسها، رغم الاختلاف الجذري في المنهجية وأسلوب النظر إلى الأمور.

ومع ذلك، لا نقارب الإنتاج الروائي الواقعي المُزدهر، لا سيّما الرواية التاريخية كبديل عن العلوم الاجتماعية، بل كنمط من المعرفة العامّة المُكمّلة لها. فعلى سبيل المثال، ينجلي في خُماسية "مدن الملح" لعبد الرحمن منيف وصفٌ مُستفيضٌ لا نجد مثيلاً له في أيّ دراسة تاريخية أو اجتماعية للتغييرات السيكولوجية وأنماط الروابط الاجتماعية خلال مرحلة تغيير فوقي شامل في واقع عربي مُحدد، تستكمله رواية تاريخية أخرى حول الواقع عينه، أي "شرق الوادي" لتركي الحمد. ونجد الاهتمام ذاته بالوصف المُستفيض للتكوين التاريخي الحديث لبلد في خُماسية أخرى تتعلّق بليبيا، أي روائية "الخسوف" لإبراهيم الكوني، وكذلك في "باب الشمس" حول كارثة فلسطين لالياس خوري، و"شوق الدرويش" حول الثورة المهدية في السودان لحمور زيادة. وفي أعمال نجيب محفوظ وحنا مينة يبرز، رغم اختلافهما الأيديولوجي، حسٌّ عالي الانتباه للثقافة الشعبية المحلّية، هو نفسه يتكرّر في أعمال أخرى ترتأي المزج بين الثقافة الشعبية وطبيعة السياسة، قد تكون أهمّها ثلاثية "الأمالي" لخيري شلبي من مصر. كما يُمكن أن نضيء على محاولات أدبية عدة أكثرها جدارة "أم سعد" لغسان كنفاني، التي هدفت إلى رسم مَعالم أساسية للشخصية الوطنية، والتي كانت موضوعًا حاضرًا بقوّة لجيل سابق وربّما لاحق من الباحثين العرب. وأحيانًا أخرى، نرى الرواية كما في "ساق البامبو" لسعود السنعوسي كإطار لدراسة مسألة اجتماعية تتجاهلها العلوم الاجتماعية المحليّة، على غرار العمالة الأجنبية في الخليج (كما سنرى لاحقًا). وقد لا نحتاج إلى التذكير بأن موضوع "الاغتراب" بأشكاله كافة يكتسب أهمية بالغة في علوم اجتماعية تدرس الحداثة وإشكالاتها، هو موضوع لعدد لا يُحصى من المُحاولات الأدبية المُعاصرة.

وتبرز في هذا المجال علاقاتٌ ممكنة أو فعليّة وذات فائدة كبيرة بين العلوم الاجتماعية المُعاصرة وثقافات معرفية أخرى، تشمل الإنسانيات والعلوم الطبيعية والفنون، بما فيها السينما العربية المعاصرة. ولا تعني هذه النظرة بالضرورة أن على العلوم الاجتماعية أن تتحوّل إلى منظومة معرفية مُختلِفة في طبيعتها عمّا هي عليه اليوم، ولكنها تفرض ضرورة النظر إلى ذلك الجزء من نتاج المعارف الأخرى الذي يحافظ على علاقة وطيدة باهتمامات العلوم الاجتماعية. كما يتطلب ذلك تشجيع التداخل بين التخصصات بشكل يُحافظ على رصانتها العلمية، وفي الوقت ذاته يُحررها من محدودية الأطر المعرفية الخاصة بها.

العلوم الاجتماعية والمجتمع

يتّضح من جلساتنا مع بعض الباحثين العرب من أجل إعداد هذا التقرير أن هناك تذمّرًا مما يُسمّى "الجو العام" في المجتمع والذي يؤدي إلى جرّ المُدرّس أو الباحث إلى مَنحاه. ويعني ذلك أن وجود نوع من الاعتقادات المنتشرة بشكل واسع في المجتمع، كالفكر

الطائفي أو الفكر المُهتم بمسألة الهوية بشكل محدود الأفق، يُصيب في نهاية المطاف الباحث أو المُدرِّس بِعدواه، بحيث يُصبح التدريس أو البحث مُجرّدَ وسائل أخرى لإعادة إنتاج الفكر الاجتماعي الموجود، وليس كمنهج لتجاوز هذا الفكر أو نقده. ورغم أننا لا نمتلك مؤشّراتٍ كافيةً لقياس مَدى انتشار هذه الظاهرة أو محدوديّتها، إلا أنها تؤكد على ماهية العلوم الاجتماعية كمنهجية لدراسة الواقع من مسافة كافية لتكوين النظرة العلمية نحوه، لا كانعكاس له. ويشمل مفهوم "المسافة الكافية" هنا الدراسات الميدانية التي تستلزم انغماسًا كاملاً في واقع محلّي يسمح بفهمه بشكل دقيق، ولكن ليس الى حدّ ذوبان الباحث بشكل يُلغي صفته البحثيّة ويُحوّله إلى مجّرد نتاج آخر لهذا الواقع.

حكمًا، لا تعني هذه المقاربة أن لا مكان للباحثين والمُدرّسين كأشخاص أو العلوم الاجتماعية كمنهج في ظواهر اجتماعية هادفة إلى تغيير من نوع ما، كالحراك الشعبي أو المجتمع المدني، أو في أجزاء أخرى من حياة المجتمع كمؤسسات صنع القرار. فكما سيظهر في دراسة العلوم الاجتماعية في المجتمع المدني في هذا التقرير، تضطلع العلوم الاجتماعية بدور محوري، خصوصًا على مستوى إضافة نظرةً علمية إلى هدف اجتماعي مُلحّ بما فيه الكفاية بحيث تنتظم من أجله جماعة ما. ولم ننظر في هذا التقرير إلى العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسياسات، استنادًا إلى حقيقة وجود تعقيدات جمة في وجه هذا النوع من الدراسة والذي يحتاج إلى تقرير خاص به. ولكن من الواضح من تجارب عالمية أخرى أن السياسات الرشيدة تحتضن تحليلاً علميًّا. ولا يعني ذلك أن هذه السياسات تُبنى دومًا على نظرة "موضوعيّة" بالمعنى الضيّق لهذا المفهوم. فعلى سبيل المثال، يستشري تقليدٌ في ألمانيا حيث يمتلك كل حزب سياسي مؤسسة بحث خاصّة به يدعمها المال العام. وتُعنى هذه المؤسّسة بدراسة السياسات التي تُهمّ ذلك الحزب من وجهة نظره وأيديولوجيته، ولكن بشكل تُستبعَد فيه الحسابات الانتخابية والصراعات السياسية اليومية. ويسمح هذا الوضع للبحث الناتج أن يبدو رصينًا وقابلاً للتواصل مع جمهور مُثقّف يسمو فوق الجمهور العادي للحزب. وفي هذه الحالة، ورغم أن الإنتاج العلمي يرتبط عضوياً بوجهة نظر أيديولوجية، تبقى هناك ضوابط حول العمل البحثي تسمح له بالبروز كعلم لا كمُجرّد أيديولوجيا.

هذا التقرير

استنادا إلى دور التقرير الأول للمرصد كإطار عام للنظر إلى العلوم الاجتماعية وتحديد القضايا التي تتطلّب أخذها في الحسبان في تقارير وأنشطة لاحقة، ارتأى طاقم العمل التركيز في هذا التقرير على رصد "حضور" العلوم الاجتماعية في مختلف المجالات المُحتمَلة لهذا الحضور. ولا نحتاج إلى التوضيح هنا أن هذا التقرير يهدف إلى أن يخدم كإطار أوّلي وأرضية لدراسات أخرى وحوارات، لا أن يكون نهاية المطاف. ويفرض التركيز على مسألة الحضور غياب قضايا أخرى تتعلّق بماهية هذه العلوم، رغم أن هذا التقرير يُقدّم إشارات أوليّة حول هذه النقطة في مجالات عدة.

كما ننشد من خلال دراسة الحضور استكشافَ استراتيجيات مُمكنة لدور العلوم الاجتماعية، يُساهم في صُنعها كلّ من يهمّه أمر إرساء دور أكبر للفكر العلمي في صُنع المُستقبل العربي. وتُشكّل التوصيات الواردة في الخُلاصة والناتجة من هذه الدراسة بعض الاقتراحات حول هذا الهدف.

ويقدّم التقرير فكرةً عن إمكانيات كبيرة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي ولكنها غير مُستَغلّة، بسبب ظواهر عدّة مرصودة في التقرير، ومنها ظاهرة التشرذم المؤسساتي وعدم تشجيع النشاط البحثي والقيود السياسية عليه وضعف الجماعة العلمية العربية والجمود البيروقراطي للجامعات وغيرها من العوامل. ورغم كلّ هذه العوامل، نكتشف من خلال التقرير أننا نواجه ظاهرة نمو مؤسساتي هائل في العلوم في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، من ناحية عدد الجامعات والأقسام ومراكز البحث والدوريات العلمية، وغيرها من مخازن المعرفة والتي رُبّما يكون نموّها مُرتبطًا بظواهر أخرى، كالنمو الكمّي للفئات الشبابية والمجتمع المدني. لذا يمكن اعتبار هذا التقرير في ذاته جزءًا من الظاهرة التي يدرسها، حيث نجد أنفسنا أمام جيل جديد من المؤسسات التي ما زالت في طور استكشاف بعضها.

اعتمدنا في إعداد التقرير على (1) عدد من الأوراق والتي دَرس كلٌّ منها أحد أُطر المجال العام والمجتمع المدني، (2) وبيانات ومؤشّرات جمعها طاقم العمل حول الجامعات ومراكز البحث والجمعيات والدوريات في أنحاء الوطن العربي كافة، (3) واستمارة تم توزيعها على عيّنة من الباحثين العرب، بالإضافة إلى دراسات سابقة أعِدّت من قبل خبراء مُختصّين ممن لهم اطّلاع على بعض الخصائص الشاملة للعلوم الاجتماعية في المنطقة. وللمزيد من التفاصيل، راجع فصل الأساليب والأدوات (صفحة 110).

وينقسم التقرير إلى شقّين أساسيين: يرصد الأول حضور العلوم الاجتماعية في المؤسسات العلمية بما يشمل الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية والدوريات العلمية ويعتمد على مسح شامل، اما الثاني فيرصد حضورها في المجتمع المدني والمجال العام، بما يشمل المجلات الثقافية والصحف والتلفزيون والمجلات الواسعة الانتشار ويعتمد على دراسات حالة. والجدير ذكره أن إضافة المجال العام والمجتمع المدني إلى رصدنا يهدف إلى تحديد مدى حضور الفكر العلمي في المجتمع ككل، بالإضافة إلى المؤسسات البحثية والتعليمية المُختصّة به.

في محصّلة عامّة، تحضر العلوم الاجتماعية في مختلف المجالات الا ان حضورها يتفاوت من حيث الشكل والمنهج والتركيز، وسيتم تبيان هذا في فصول التقرير المتعاقبة.

الأطر المؤسساتية
عرض نتائج مسح

الجامعات[1]

رغم أنّ للعلوم الاجتماعية حضورًا طبيعيًّا في مؤسسات الدراسة العليا الحديثة إلى جانب العلوم الطبيعية والكليات المهنية، ما زال وجودها بشكلها التقليدي محصورًا في 48%[2] من الجامعات في العالم العربي. وقد تكون لذلك علاقة بصغر العمر النسبي لمعظم الجامعات الموجودة حالياً في العالم العربي، إذ يبدو أنّ الاهتمام بالعلوم الاجتماعية يزداد بشكل عام في الجامعات المخضرمة، بما فيها تلك التي تم تأسيسها كمعاهد تقنية في البداية.

عدد الجامعات واحتوائها لعلوم اجتماعية حسب البلد*

رسم رقم 1

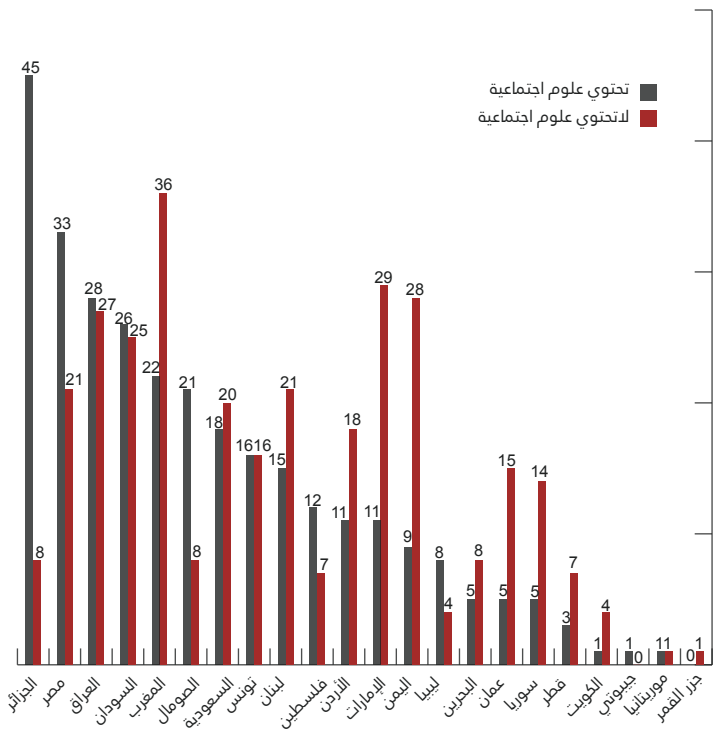

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
* تم رصد 614 جامعة حسب التعريف أدناه.

(1) تعرّف الجامعات بأنها مؤسسات تمنح شهادات وتحمل كلمة «جامعة» في اسمها، و/أو تمنح على الأقل شهادة بكالوريوس في مجالين مختلفين أو أكثر، و/أو تمنح شهادة بكالوريوس في أحد مجالات العلوم الاجتماعية، و/أو تمنح شهادة مهنية بعد أربع سنوات من الدراسة في مجالين مختلفين أو أكثر، و/أو تمنح شهادة مهنية بعد أربع سنوات من الدراسة في أحد مجالات العلوم الاجتماعية.
(2) أو 296 جامعة تحتوي علوم إجتماعية من أصل 614 جامعة في العالم العربي.

وتتعدّى نسبة الجامعات المشتملة على علوم اجتماعية بشكلها التقليدي أكثر من نصف الجامعات في البلدان ذات التاريخ الجامعي الطويل نسبياً كمصر والعراق والسودان وتونس، بالإضافة إلى الصومال. وقد يكون هناك كثيرٌ من الدلالات المحتملة لدرجة حضور العلوم الاجتماعية، كالإقرار بدور ما لها في التكوين العلمي للمجتمع، أو إيجاد هامش لها كأسلوب من أساليب تقليد الجامعات العريقة في الغرب، أو إدخالها إلى المناهج كتجربة قابلة للتعديل من تجارب الحداثة. ولكن بشكل عام تبدو درجة حضور العلوم الاجتماعية في الجامعات مقبولة إلى حد ما نظراً إلى صغر عمر معظم الجامعات العربية نسبيا، إذ إنّ 97% من الجامعات العربية (أو 597 من 614 جامعة موجودة حالياً) تم إنشاؤها بعد العام 1950، بل إن 70% من الجامعات الموجودة حالياً لم يكن لها وجود قبل العام 1991.

عدد الجامعات المانحة شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) في أحد العلوم الاجتماعية حسب البلد*

رسم رقم 2

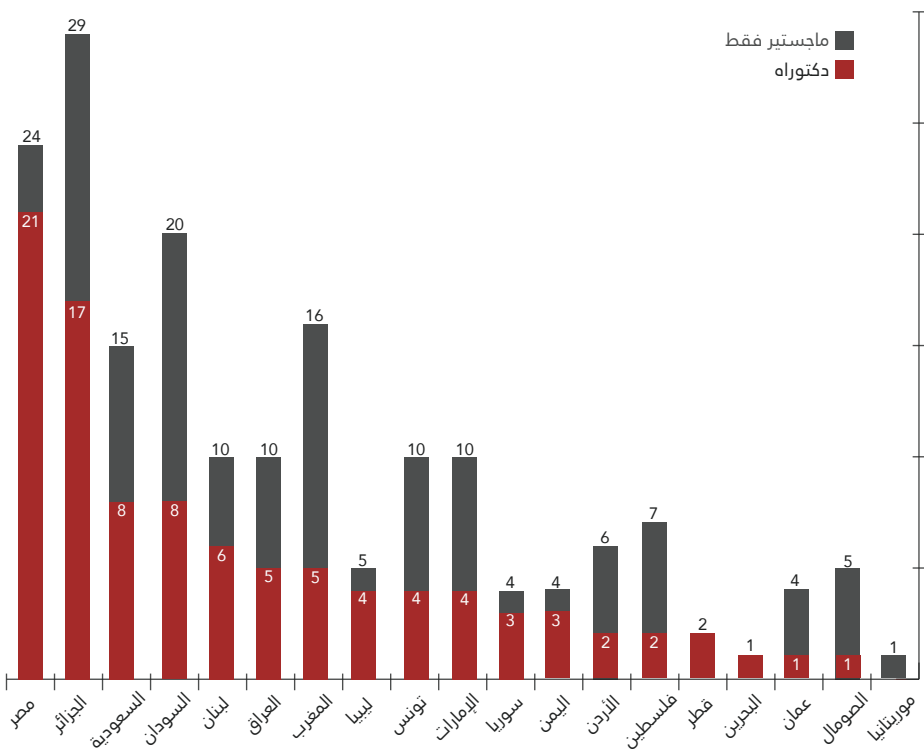

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
*إستناداً إلى 296 جامعة تمنح شهادة في إحدى مجالات العلوم الإجتماعية.

يعكسُ الرسم الأول فكرة أوليّة عن حضور العلوم الاجتماعية في الجامعات بشكل عام. وتمنحنا مؤشّرات أخرى نظرة أكثر أهمية إلى عُمق الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في الجامعات. فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى وجود برامج للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، أي إلى مرحلتي الماجستير والدكتوراه، قد لا نستغرب أنّ بلدًا ذا تاريخ جامعي عريق كمصر يأتي في الصدارة، حيث تمنح 21 جامعة درجة الدكتوراه في أحد العلوم الاجتماعية على الأقل. ولكن هنا نرى

تمثيلاً قويًّا لبلدان لم يظهر لنا في البداية أنّ جامعاتها تمنح العلوم الاجتماعية حيّزًا كبيرًا، كحالة الجزائر حيث يتركّز الاهتمام بالعلوم الاجتماعية على الدرجات العليا، وكذلك في السودان إذ هناك اهتمام عريق بالأنثروبولوجيا تحديداً. وتضمّ 18 دولة عربية جامعة واحدة على الأقل تمنح شهادة دكتوراه في علم اجتماعي، و19 تعزّز إمكانيات الحصول على الماجستير في أحد هذه العلوم.

في المقابل، تُعدُّ مقاربة المؤسسات البحثية الجامعية مؤشّرًا آخر على الأهمية التي تُعلّقها الجامعات العربية على العلوم الاجتماعية. وهنا نجد اختلافات كبيرة حسب البلد، أي طفرة وجودها في عدد محدود من البلدان وغيابها أو ندرتها في معظم الأقطار العربية. وفي حال افتراض أن حضور مراكز البحث في الجامعات يعكس اتجاهًا لتعزيز العلاقة بين العلوم الاجتماعية بشكلها البحثي والبرنامج التعليمي للجامعة، تحتل الجزائر الصدارة في العالم العربي في تبنّي هذا الاتجاه.

ويبرز أيضًا وجودٌ مؤسساتيٌّ كبيرٌ نسبيًا للبحث في الجامعات في بلدان أخرى وهي مصر ولبنان والسعودية والأردن والعراق. وتستحوذ هذه البلدان الستّة معًا على 89% من مراكز البحث الجامعية في العالم العربي، وتشمل الجزائر ومصر وحدهما أكثر من نصف هذه المراكز بنسبة تلامس 57% منها. ولكن، كما سيظهر لاحقاً، نحتاج إلى نظرة أكثر عمقًا إلى ظاهرة المراكز البحثية، اذ سنخلص عندئذ إلى أنّ نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تعمل خارج الاطار الجامعي، وتختلف هذه النسب من بلد إلى آخر. بيد أنه في حال حصر قراءتنا في المراكز البحثية الجامعية، نستنتج أنّ قدرة النشاط البحثي في الجامعات على التطوّر من خلال الاستفادة من بنية مؤسساتية بحثية في مكان العمل نفسه، تنحصر في عدد محدود من الدول تختلف من ناحية الثروة الوطنية، وهي ظاهرة تعكس بشكل مبدئي المقولة التي سنتناولها لاحقاً حول ضعف العلاقة السببية بين حضور العلوم الاجتماعية وثروة المجتمع ككل. و نُلاحظ عدم وجود أيّ مراكز بحث جامعية في 6 دول، فيما هناك مركز بحث جامعي واحد فقط في 4 دول.

رسم رقم 3

عدد مراكز البحث في العلوم الاجتماعية ضمن الجامعات وخارجها (حسب البلد)*

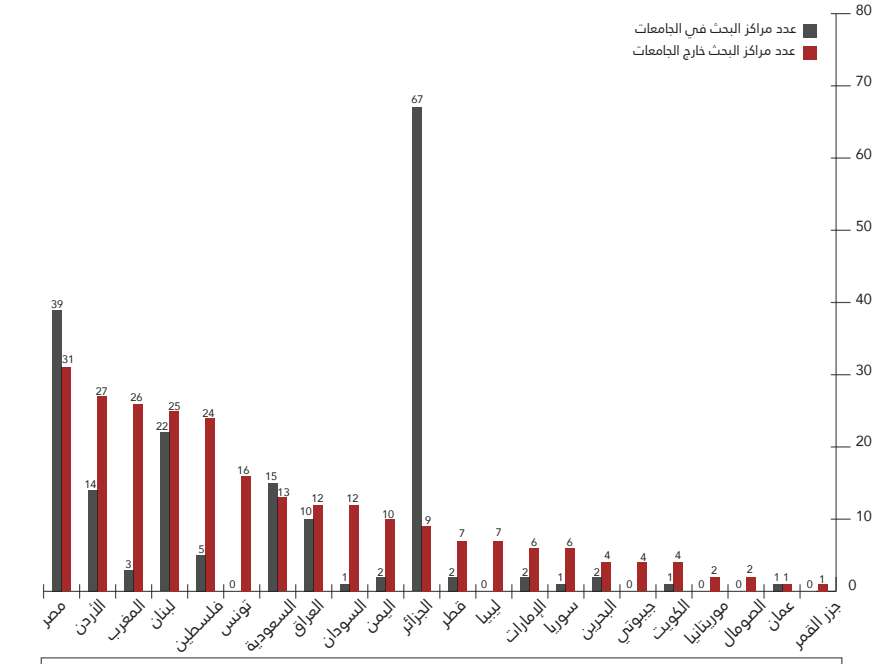

المصدر: قاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.
*تم رصد 436 مركز بحث في العلوم الإجتماعية في العالم العربي.

في قراءة العلوم الاجتماعية في جامعات الوطن العربي من ناحية التخصّصات، يحتلّ الاقتصاد الصدارة حيث يُكوّن 26% من كليّات العلوم الاجتماعية، فيما لا تتعدّى حصّة الأنثروبولوجيا 2% من هذه الكليّات. ونرصد هنا بعض الظواهر غير المتوقّعة. ففي المجتمعات حيث تُشكّل مسألتا التراث والإرث التاريخي - بما فيهما الحقبة الاستعمارية - موضوعاً يلقى صدى واسعا اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، نجد أن أكثر العلوم الاجتماعية صلة بهذه المواضيع، أي العلوم التاريخية، لا تُجسِّد ما يتجاوز 16% من مجمل الكليّات المُخصصة للعلوم الاجتماعية. وقد يعني ذلك أن الجامعة العربية تعتقد بشكل عام أن مسؤوليتها الأولية تتعلق بما تُعدّه من صلب شؤون الحداثة والتحدّث، وهذا ما يفسّر الحضور القويّ للاقتصاد، وهو علمٌ واعدٌ في منظومة اجتماعية وسياسية تتكلم لغة التنمية والتطور، وكذلك عدم الاكتراث بعلم كالأنثروبولوجيا يحمل دلالة عظيمة لفهم كلّ ما يُعتبر "تقليديًّا" في المجتمعات بأكثريّة فئاتها بما فيها تلك التي تواجه تغييرات اجتماعية.

رسم رقم 4

عدد كليّات العلوم الاجتماعية حسب التخصص*

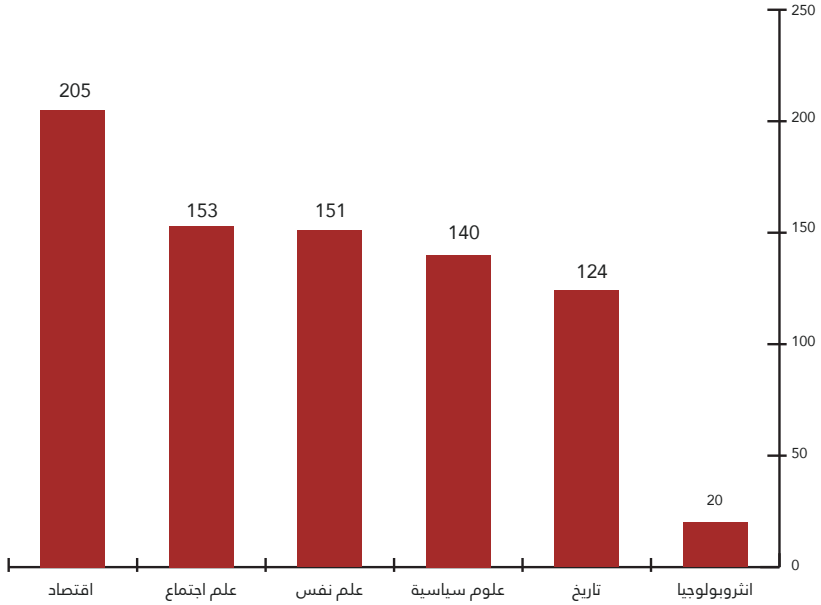

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*تم رصد 793 كلية في 296 جامعة تحتوي علوم إجتماعية.

النسبة المئوية للتخصص ضمن كليات العلوم الاجتماعية

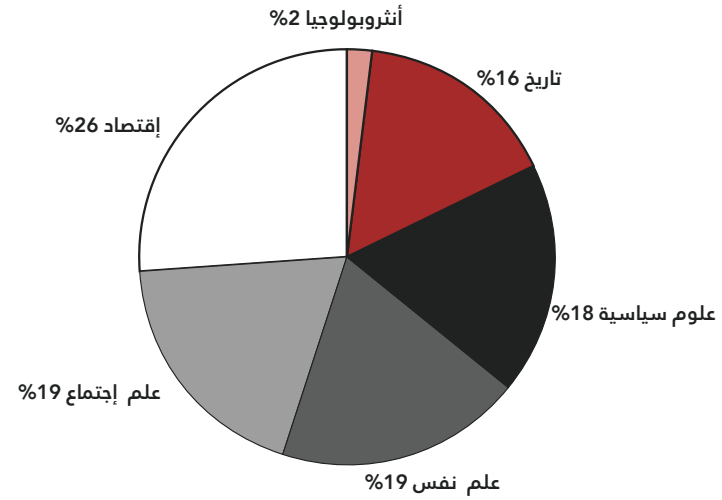

رسم رقم 5

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

أما المفاجأة الأخرى التي تبرز في هذا المجال فتتمثّل في الضعف النسبي لحضور العلوم السياسية لا سيما في منطقة تستوطنها الهموم السياسية على مختلف الأصعدة وتشكل مسألة شبه يومية ليس فقط كمعيار لتحليل الخيارات المُتاحة وفهم الواقع السياسي بشكل علمي، بل أيضًا لفهم مصطلحات واسعة الانتشار ذات معنى سياسي ولكن غالباً ما تُفسّر بديهيا من دون الحاجة إلى علم، كالإسلام السياسي أو الليبرالية أو الثورة أو الأمّة، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تكون هذه النسب من الحضور دلالة على فرضية مفادُها أنّ الأمور التي تتسم بسعة الانتشار في الحياة الاجتماعية المُعتادة، كالتقاليد أو الحدث السياسي أو الاستعمالات الدلالية للتاريخ، لا تبدو مواضيع مناسبة لأيّ علم، إما لأنها تُعدُّ بديهية وبالتالي مُلك العامة، وإما لأنّ ضوابط من نوع آخر تلجم الجامعة عن الدخول بطريقتها الخاصة، أي بإدخال العلم، إلى مواضيع واسعة الانتشار.

القطيعة والاستمرارية عبر الأجيال: ملاحظاتٌ أولية

ينطوي النمو السريع للجامعات في أيّ مكان على العديد من المعضلات، أبرزها مسألة الحفاظ على مستويات مقبولة للتعليم والبحث، والتكوين العلمي لأجيال جديدة قد تكون في الغالب من فئات اجتماعية حديثة العهد في التعليم العالي، ومحاولة الحفاظ على إنجازات وتقاليد بحثية سابقة في ظل اندماج أعداد كبيرة من الأساتذة الجدد ذوي التكوينات العلمية المُختلفة في الإطار الجامعي المُنفلت. ونرصد في مُختلف الدراسات انتقادًا لاذعًا لكفاءة الجامعات العربية بشكل عام. ويؤكد تقرير المعرفة العربية للعام 2014 أن أكثر الطلاب في الجامعات العربية في مُختلف التخصصات يُعانون من أساليب تعليمية تتّسم بكفاءة مُتدنّية، كما تُعاني الجامعات العربية بشكل عام نقصًا حادًا في سياسات البحث العلمي، وأساليب عتيقة لاتخاذ القرارات الأكاديمية، وعدم جدارة للتعامل مع مُتطلّبات مجتمع المعرفة المُعاصر (UNDP 2014, 97).

وتختلف التقييمات هنا، إذ يشير بعضُ الأساتذة المتقاعدين ممن قابلناهم وبعضٌ ممن كتب عن تاريخ العلوم الاجتماعية في العالم العربي، إلى تدهور المستوى عبر الأجيال بل إلى نوع من القطيعة بينها. ويخلص الخبير التربوي عدنان الأمين في مقابلة أجريناها معه إلى أنّ شريحة واسعة من الجيل التدريسي الجديد في الجامعات أكثر ضعفًا من الجيل القديم على مستوى التمكُّن في نظريات العلوم الاجتماعية، حيث تحتل مكانها، لا سيما في لبنان، مسألة الهوية التي تُحدد بشكل متزايد مسارات البحث، وكذلك الحساسيات السياسية التي ترسم سقفًا زجاجيًّا لمواضيع البحث. ويبدي خبير علم الاجتماع الريفي أحمد بعلبكي حسًّا نقديًّا أكبر في مقابلة أخرى، حيث يرصد تأثيرًا سلبيًّا للأوضاع السياسية على الدرجة العلمية للجامعة. ففي حالة لبنان تحديدًا، يتحدث عن انخفاض في مستوى التعليم بسبب الانقسام السياسي والوضع الطائفي وتأثيره في الشباب، مما يؤدّي إلى استبلاد جو عام متهافت في الجامعات يجرّ المُدرِّس إلى منحاه، وهو وضع يختلف عما كانت عليه الحال في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث كانت طبيعة الصراعات مختلفة وأقلّ علاقة بمسألة الهوية مما هي عليه اليوم.

وهناك من يؤمن بأن مستوى المؤسسة الجامعية تردّى فعلاً كنتيجة مباشرة لتوسُّعها. وهذه هي أطروحة عالم الاجتماع أحمد موسى بدوي (2014, 102) حول علم الاجتماع في الجامعات المصرية، والذي يلقي الضوء على تدهور في مستواه بسبب توسعه الكبير خلال فترة السبعينات، مما أدّى إلى تهاون في منح الشهادات وإلى تحوّله من علم بحثي إلى علم مدرسي.

ويرى كثيرون ممن رصدوا علميًّا تاريخ العلوم الاجتماعية في الجامعات نوعًا من القطيعة بين ما يصّفونه على أنه جيلٌ مؤسِّس صاحب إنجازات بحثية رائدة، والأجيال التي تعاقبت في مراحل لاحقة، خصوصًا في الفترة الحاضرة، والتي تبدو كأنها أجيالٌ من دون ذاكرة علمية وبالتالي من دون معرفة قابلة للبناء التراكمي عليها. وتكشف دراسة استطلاعية من العراق لعيّنة من طلاب الدكتوراه في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية عدم معرفتهم بإنجازات أهمّ روّاد العلوم الاجتماعية في تاريخ الجامعات العراقية، على غرار عبد الجليل الطاهر وحاتم الكعبي وشاكر مصطفى سليم وقيس النوري ويونس حمادي التكريتي، وحتى علي الوردي الذي يُعدُّ من أبرز علماء الاجتماع العرب على الإطلاق في القرن الماضي (عبد الحسين 2014, 138-140).

من ناحية عملية، لا يبدو أنّ القطيعة مع تقاليد ماضية أو ضعف التواصل معها يُشكّلان في الضرورة معضلة تكوينية لأيّ علم، ذلك أنّ أيّ تقاليد بحثية ذات إنجازات واضحة تبقى عُرضة لإعادة الاكتشاف والاستفاضة في مراحل لاحقة، خصوصًا إن لم يتطور الفكر العلمي المُتعلّق بها بشكل يمنحه ثقة مُعاصرة بنفسه. وفي بعض الأحيان تبدو الذاكرة العلمية قادرة في ذاتها على رفد استمرارية التقاليد البحثية رغم ضعف الموارد، كما هي الحال في الأنثروبولوجيا في السودان التي يُقال عنها أنها ما زالت تسير بقوة الدفع الذاتي لعصرها الذهبي (بدوي 2014 , 128). ولكن من المهم التعرّف على الأسباب الحقيقية لما يُظهّر على أنه عدم استمرارية تاريخية لتقاليد العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية. في الواقع، هناك مجموعة واسعة من الأسباب القابلة للطرح في هذا المجال، كالتوسّع الجامعي وفرضية ارتباطه بتضعضع المستوى، أو دور الأزمات الكُبرى، كالحصار الذي فُرض على العراق بين 1991-2003 ، في انهيار الصرح العلمي للبلد، أو تفاقم الحالة الطائفية في لبنان وارتباطها بالتقسيم الطائفي للجامعات، أو نبذ بعض التخصصات كالأنثروبولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال لارتباطها بالمشروع الاستعماري الفرنسي، أو الشكّ في علم الاجتماع في السعودية لفرضية ارتباطه بالميول الاشتراكية والماركسية. وكثيرٌ من هذه الظروف يكتسي طابعًا سياسيًّا ولا علاقة له بالعلم، وإن كان له تأثيرٌ في حقباتٍ معيّنة على كيفية الأداء العلمي.

ومن الملاحظ أنّ توسّع الإطار الجامعي، لا سيّما في ظل ضعف الجماعة العلمية، يؤدّي إلى تشرذم بحثي ومنهجي يصعّب مهمّة تحديد مسارات محورية للنشاط العلمي العربي. ويتضح الفرق إذا ما نظرنا إلى

الحقبات التأسيسية واللاحقة في العلوم الاجتماعية، حيث تبرز إنجازات بحثية واضحة الأهمية وعالية المستوى وذات علاقة بالفكر الشمولي حول طبيعة المجتمع وبما كان سائدًا في مراحل سابقة، وإن اختلفت الأيديولوجيات التي سوّغت الفكر الشمولي. يمكن الوقوع مثلاً في مراحل سابقة على اهتمامات محورية وذات دلالة حول مسألة الشخصية الوطنية وطبيعتها، وبمنحى له علاقة بمسألة الهوية الوطنية ولكن بمنهجية تتمحور حول علم النفس الاجتماعي. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الركون إلى الدراسة الرائدة لسيد عويس عن تشفّعات عامة الناس للأولياء خصوصًا الإمام الشافعي، والتي لاحظ فيها عويس استمرارية تاريخية لهذا الأسلوب من المناجاة يمتد إلى العصر الفرعوني ويُعبّر عن تقاليد اجتماعية مشتركة، وإن كانت كلّ مناجاة تتطلّب محتوى شخصياً.

يبرز الاهتمام ذاتُه بمسألة الشخصية الوطنية في بعض أهم إنجازات علي الوردي حول الشخصية العراقية، والتي قسّمها إلى أنماط يعتمد كلٌّ منها على طبيعة البيئة الجغرافية المحليّة، وهي منهجية قريبة إلى حدٍّ ما من عمل آخر يجمع مفهومي الشخصية الوطنية-القومية والهوية، وهو موسوعة "شخصية مصر" لجمال حمدان، والتي تأثّرت بأعمال أستاذة حسن الساعاتي عن استمرارية مفهوم العدالة كأحد مكونات الشخصية المصرية التاريخية.

ونرصد الاهتمام نفسه في مسألة الشخصية الوطنية في أولى الدراسات الاجتماعية الفرنسية حول المغرب في بداية عصر الحماية الاستعمارية، حيث تم تكوين صورة للشخصية المغربية تتميّز بالتناقض بين الفقر الاقتصادي والبذخ في العلاقات الاجتماعية العامة، أي شخصية تجمع بين العوز المادي والفخر الاجتماعي والقناعة بالموجود (الزاهي 2011, 13). وتُشكّل مسألة الشخصية حجر الزاوية في أعمال حامد عمار، أحد روّاد علم الاجتماع التربوي في مصر، حيث يُميّز بين أصناف من الشخصيات على غرار "ابن البلد" شديد الولاء للبيئة المحلية، أو "الفهلوي" الذي يجيد انتهاز الفرص، وهو الشخصية عينها التي انتقدها بشدّة صادق جلال العظم في كتابه الشهير "نقد الفكر الديني"، مصوِّرًا إياها من أهم العوامل الثقافية التي أدّت إلى هزيمة العام 1967.

أما في مراحل لاحقة، وتحديدًا ابتداءً من فترة الستينات والسبعينات، تراجع الاهتمام بمسألة الشخصية الوطنية رغم استمرارية حضورها كقضية بحثية، وحلَّ محلها مجموعة من التيارات البحثية المُتصارعة، كما هي الحال في الجامعات الغربية في المرحلة ذاتها، وإن اختلفت طبيعة التيارات. ففي تلك المرحلة في الجامعات الغربية، نُلاحظ صعودًا في العلوم الاجتماعية خصوصًا في علم الاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا للتيارات الماركسية واليسارية والنسوية وتيارات أخرى أعطت أولوية لدراسة الصراع الاجتماعي، وكذلك التيارات الشعبوية التي وضعت في الصدارة وجهة نظر الفئات المُستضعفة تاريخيًّا.

وتصادمت هذه التيارات الجديدة مع تيارات بحثية قديمة مُحافظة كانت تُفضل التركيز على التكامل الاجتماعي والنظام المُشترك بين الفئات الاجتماعية وعوامل الاستمرارية للنظم الاجتماعية ودور النُخَب في صنع التاريخ. أما في الجامعات العربية فتحضر منظومة أخرى للتيارات البحثية في الفترة نفسها، يشمل أحدها نقد الفكر التنموي الشمولي، وهو اتجاه شكّلت جامعة عين شمس في مصر أحد أهم مراكزه. ويستخلص حسن رمعون من التجربة الجزائرية أربعة تيارات في العلوم الاجتماعية، كان أولها مع بداية مرحلة الاستقلال التيار التكنوقراطي الذي كان يعتني أساسًا بقضايا التنمية ويتميّز باتجاه تطبيقي، والتيار الليبرالي، ثم التيار الشعبوي الذي تبنّى مشروع الحداثة على خطى التيارات الأخرى ولكنه كان متوجّساً من الانتشار اللامحدود للقيم الغربية ومناهضًا لكلّ ما بدا وكأنه استمرارية للمشروع الاستعماري. وفي مرحلة لاحقة برز التيار الإسلامي كاتجاه رابع في العلوم الاجتماعية حيث تبنّى بعض مبادئ الشعبوية ولكن بعدما أضاف اليها هالة من القداسة الدينية (رمعون 2014, 269-294). في هذا المجال، من المهم أن نلاحظ أنّ ما يُسميّه رمعون بالتيار الشعبوي كان يُماثل اتجاهات في مناطق أخرى من العالم العربي دعت إلى تعريب العلوم الاجتماعية (حجازي وآخرون 1986).

جدول رقم 1

توزيع عناوين الإنتاج البحثي لعلماء علم الإجتماع السعوديين, 1970-2013

الترتيب	العنوان	النسبة المئوية من العناوين كافة 1970 - 2013
1	الجريمة	16.2
2	الأسرة	11.7
3	المرأة	6.9
4	علم الاجتماع الديني	6.0
5	علم الاجتماع الاقتصادي	5.7
6	الفقر ومشكلات الإسكان	3.7
7	التنمية	3.3
8	علم الاجتماع التربوي	3.3
9	الشيخوخة	3.1
10	علم اجتماع التنظيم	3.1
11	الشباب	3.1
12	علم الاجتماع الطبي	2.7
13	البنية الاجتماعية	2.6
14	علم الاجتماع السياسي	2.5
15	التغيير الاجتماعي	2.1
16	الانحراف	2.1
17	علم الاجتماع الحضري	2.0
18	علم الاجتماع الثقافي	1.9
19	علم الاجتماع الريفي	1.9
20	علم اجتماع الأدب	1.9
	باقي العناوين	14.2

المصدر: الخليفة، عبد الله بن حسين. 2014. "التكوين العلمي في علم الاجتماع: حالة السعودية". **في مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى -183 182. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وكان هناك تيارٌ ذو تأثير محدود دعا إلى أسلمة المعرفة في المغرب العربي وخصوصًا في المغرب والجزائر في الثمانينات من القرن الماضي عن طريق خرّيجي المدرسة الفرنكوفونية (عروس 2014, 274)، سبق وظهر في مرحلة سابقة في السعودية حيث برزت فكرة أسلمة العلوم الاجتماعية تحديداً في أقسام علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود في أواخر السبعينات وفي جامعة الملك عبد العزيز في أوائل الثمانينات، إذ تظهر مواد تعليمية كعلم الاجتماع الإسلامي وعلم الاجتماع من منظور إسلامي والتأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع. وتزامن هذا الاتجاه مع اتجاه تطبيقي براغماتي لعلم الاجتماع قائمٍ على تجريده من المواد الفلسفية والنظرية التي قد تتضمن نقدًا للوضع الراهن، كالنظريات الاجتماعية وعلم الاجتماع

السياسي والفلسفة الاجتماعية التي لم تبدأ بالتسلّل إلى المناهج قبل التسعينات من القرن الماضي (الخليفة 2014, 155-156).

واللافت في هذا السياق هو استمرارية تهميش الاتجاهات النقدية للعلوم الاجتماعية في الحالة السعودية، سواء في مناهج التدريس أم البحث. ففي مرحلة الدكتوراه نجد أن المواضيع التي تحظى بالأهمية هي تلك التي تتعلق بمسائل التغيير الاجتماعي والتنمية والمشكلات الحضارية والمجتمع السعودي، إلى جانب مسائل الجريمة والانحراف والضبط الاجتماعي. ومن الواضح أن هذه التفضيلات المنهجية تعكس نفسها في الإنتاج البحثي لعلماء علم الاجتماع السعوديين، إذ يؤكد عبد الله بن حسين الخليفة من خلال دراسة شملت 1037 إنتاجًا بحثيًّا بين 1970-2013 أن دراسات الجريمة والانحراف والضبط الاجتماعي تأتي معًا في الصدارة بنسبة تتعدّى 19% من العناوين، تليها دراسات الأسرة بنسبة تقترب من 12%، فيما ليس هناك سوى عنوانين فقط يتناولان الصراع الاجتماعي وعنوان واحد لا غير يتناول العمالة الأجنبية رغم أهميتها البالغة في السعودية ومنطقة الخليج بشكل عام. ويُلاحظ الخليفة تأثيرًا ما للقرارات السياسية على مسارات البحث. فوفقا لدراسة الخليفة، يتم تناول مشكلات الفقر والإسكان في 4% من الإنتاج البحثي و أنّ 95% منها ظهرت في العقد الأول من الألفية الثالثة، أي مباشرة بعد أول إقرار رسمي من جانب الملك عبد الله بوجود الفقر كمشكلة اجتماعية في المملكة (الخليفة 2014, 180-185).

من الواضح بناءً على ما سبق، أنّ مواضيع البحث في الجامعات تتماهى مع الاتجاه العام للسياسات والايديولوجيات الحاكمة في ظلّ وجود قيود معروفة للباحثين حول حرية البحث أو تفضيل رسمي لبعض الاتجاهات والمواضيع البحثية ونبذ لاتجاهات ومواضيع أخرى، رغم وجود استثناءات كما هي الحال في أي مكان. فلا مسوّغات واضحة مثلاً للنسبة العالية لدراسات الجريمة في مجتمع نسبة الجريمة فيه متدنية نسبيًا لكن تُصبح جذور هذه الظاهرة العلمية أكثر وضوحًا في حال مقاربة دراسات الجريمة كجزء من منظومة معرفية هاجسها الأول الضبط الاجتماعي، مما يولّد شعورًا واسع الانتشار بعُرضة هذا الضبط المُستدامة للتضعضع أو الانهيار. واذا كان الحضور المُعتبر نسبيًا لقضايا الأسرة والدين كمواضيع للبحث مفهومًا في مجتمع يُقال فيه أنه "محافظ"، من المُستغرب الغياب شبه الكامل لدراسات العمالة الأجنبية التي تُشكّل قطاعًا اجتماعيًّا كبيرًا يصل إلى 30% من السكان، وقد يكمن السبب في غياب تشجيع هذا الاتجاه البحثي.

بشكل عام، ورغم الحضور المقبول كميًّا للعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، فإنها ما زالت تُعاني من ضعف الصلات الداخلية بينها على الصعيد العربي وعدم الاهتمام بالذاكرة العلمية العربية وتشرذم الجهد البحثي. و هذه العوامل مجتمعة لا تُعطي هذه العلوم ثقة بالنفس، بل تجعلها عُرضة للعمل ضمن الحدود التي تفرضها مواقف وأوضاع سياسية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. بيد أنّ هذا الواقع لا يعني تلاشي الأمل بظهور جماعة، أو جماعات، علمية عربية في العلوم الاجتماعية، وإعادة اكتشاف ذاكرتها التاريخية وتقييمها، ولعلّ خير شاهد على ذلك أنّ حقبة تاريخية قريبة شهدت فعلاً نشوء جماعات علمية ذات أهمية، خصوصًا تلك التي تمحورت حول شخصية علمية رائدة من أمثال محمد الجوهري في مصر أو علي الوردي في العراق (إبراهيم 2014, 66-67).

كما نكتشف بعض التجارب الواعدة في حال الذهاب أبعد في المعطيات الكميّة وتحديدًا إلى قدوات التجارب البحثية التي تثبت أن العلم البحثي العربي قادرٌ على تجاوز عقبات عدّة عندما يلتزم ببعض المعايير، كالكتابة العلمية الرشيدة التي تُحدد بوضوح أسئلة البحث الرئيسة وإبستيمولوجيته، والممارسة المنهجية الإبداعية التي توظّف منهجيات عدة يدعم كلّ منها الأخرى، والعمل الجماعي الذي يسمح لفريق من المساعدين باكتساب خبرة ميدانية وتحليلية ضمن إشراف علمي منضبط (بدوي 2014, 125-127). وهذه المعايير تتعدّى الإنتاج الكفوء للعلم وتصبّ في اتجاه تكوينات جديدة لجماعات علمية، وإن كانت محدودة حتى الآن، تلتزم مقاربات ومنهجيات نموذجية وتوظف خبرة بحثية ناتجة عن تعاون علمي بشكل أو بآخر.

بعض خصائص علماء العلوم الاجتماعية في العالم العربي[3]: دراسة عينة

لإغناء هذا التقرير، **أجرى طاقم العمل دراسة استطلاعية من خلال استمارة وُزّعت على عينة هادفة تتكون من 531 عالِمًا عربيًّا، تراوحت أعمارهم بين 29-67 عامًا، من أجل تكوين ملاحظات أوليّة تتعلق بخلفيتهم العلمية والثقافية ونشاطهم البحثي وأطر عملهم. و من أصل عينة ال531 عالماً، قام 87 منهم بتعبئة الإستبيان. ونتيجة لهذا المعدل المنخفض في الاستجابة (17%) لم تأتي استنتاجاتنا شمولية لكافة علماء العلوم الاجتماعية في العالم العربي بل حصرنا تحليلاتنا على شكل إحصاءات وصفية.**

وأوّل ما نلاحظه هو صغر العمر نسبيًّا، وقد يكون لذلك علاقة بحداثة ولادة الجامعات والمؤسسات البحثية، أو باطّراد أعداد المُتخصصين في العلوم الاجتماعية في المنطقة في السنوات الأخيرة، أو ربما بانفتاح أكبر من جانب الباحثين الأصغر سنًّا للإجابة عن الأسئلة والتواصل مع طاقم العمل. الجدير ملاحظته في هذه الرؤية الاستطلاعية أنّ 57% من أفراد العينة هم تحت سن الـ40، وأن 74% تحت سن الـ45. كما يمكن تلمُّس هيمنة ذكورية حيث يكوّن الذكور 74% من المجموع. وسنذكر في ما يلي بعض الخصائص التي تكتسب أهمية كبيرة وقابليّة للتعميم إلى حدٍّ ما، بما يشمل دور اللغة في التكوين العلمي والنشاط البحثي ومصادر التمويل.

من حيث لغة الدراسة، يمكن استخلاص تراجع دور اللغة العربية مع تقدُّم درجة الدراسة، حيث تنخفض نسبة دراسة العلوم الاجتماعية بالعربية من 67% من علماء العلوم الاجتماعية خلال دراستهم في مرحلة البكالوريوس إلى 32% خلال مرحلة الدكتوراه، أي من الثلثين إلى الثلث تقريبًا. وبعكس ذلك تلعب اللغة الإنكليزية دورًا جوهريًّا في التحصيل العالي، رغم أن حضورها لا يتجاوز 15% في مرحلة البكالوريوس. وبهذا يتكوّن فكر غالبية علماء العلوم الاجتماعية (52%) من خلال هذه اللغة في مرحلة الدكتوراه. ويُسَجَّل حضورٌ للفرنسية موازٍ للإنكليزية في المرحلة الأولى من الدراسة ولا ينخفض سوى قليلاً في المراحل الأعلى. وهنا تتّضح العلاقة العكسية بين حضور العربية والإنكليزية بنوع خاص.

وفي السياق عينه، يتعزَّز دور التعليم خارج الوطن العربي مع تقدّم درجة الدراسة، ولكن بدرجة أقل من اطّراد أهمية اللغات الأجنبية. إذ ترتفع نسبة الدارسين خارج الوطن العربي من 27% في مرحلة الماجستير إلى 36% في مرحلة الدكتوراه، تأتي بريطانيا في الصدارة كمقصد لطلاب الدكتوراه (14%)، ثم الولايات المتحدة وفرنسا (7% لكل منهما)، ويتوزع الباقون على بلدان أخرى هي كندا

(3) شمل الاستبيان الحائزين على شهادة ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلهما في مجال العلوم الاجتماعية من أية جامعة في العالم، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مجال الأبحاث، أو التعليم، أو الإدارة، من عينة هادفة من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية المرتبطين بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية (أي الحائزين على المنح وأعضاء المجلس والمشاركين في المؤتمرات التي ينظمها المجلس). راجع القسم حول المنهجية للمزيد من التفاصيل.

وألمانيا وإسبانيا والهند. أما في الوطن العربي تحتل كل من مصر والجزائر أهمية خاصة في إنتاج علماء العلوم الاجتماعية، إذ يُنتجان معًا وبنسب متقاربة 44% من شهادات الماجستير و39% من شهادات الدكتوراه. وقد لا يكون ذلك غريبًا إذا أخذنا بالاعتبار أنهما يضمّان 33% من سكان العالم العربي، رغم أنّ الجزائر تبدو أكثر إنتاجية مع أنها تحتضن أقل من نصف سكان مصر. وتُسجّل بعض الدول الأخرى حضورًا مُميزًا في هذا المجال على غرار المغرب (10% من شهادات الماجستير و8% من الدكتوراه) وتونس (6% و 7%).

تدريس العلوم الاجتماعية حسب اللغة*

رسم رقم 6

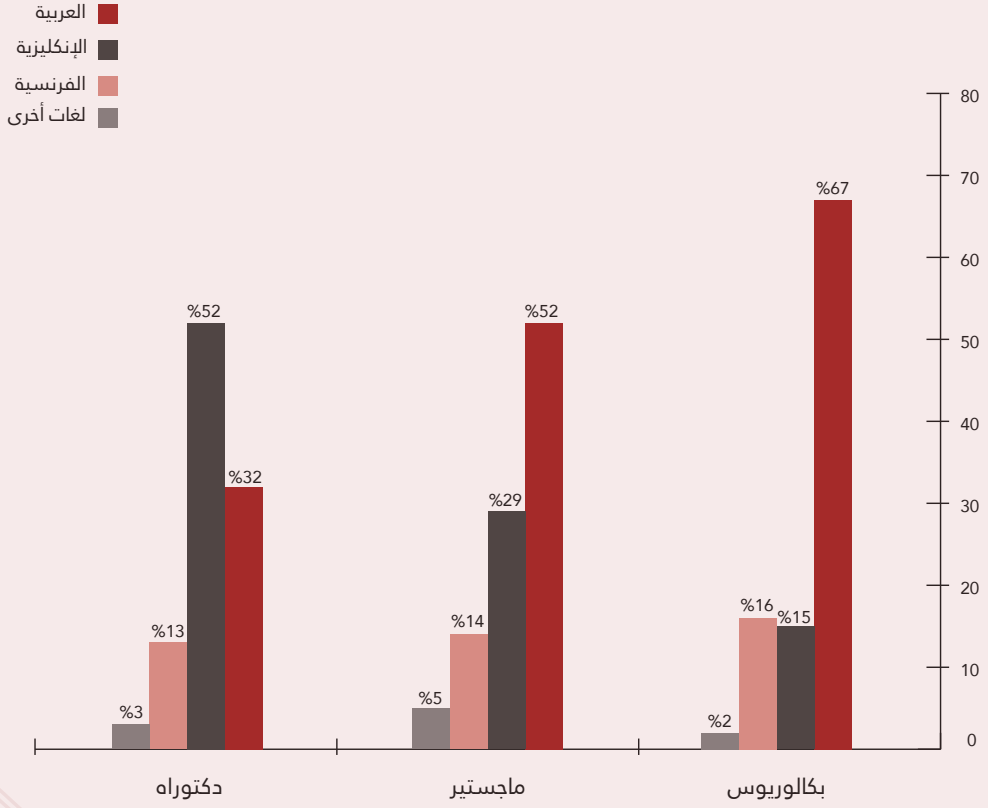

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 87 إجابة من الإستبيان.

نسبة النشر العلمي حسب اللغة*

رسم رقم 7

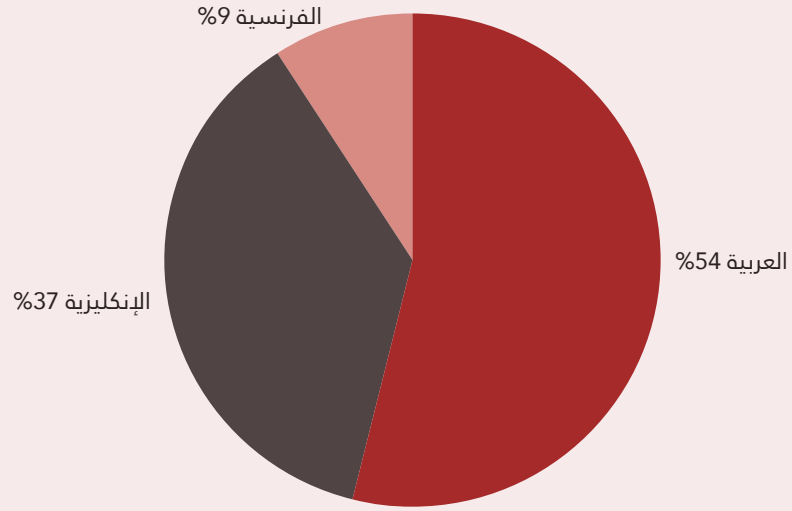

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 987 منشورة ل87 باحث.

اللغة الغالبة لمن ينشر بأكثر من لغة*

رسم رقم 8

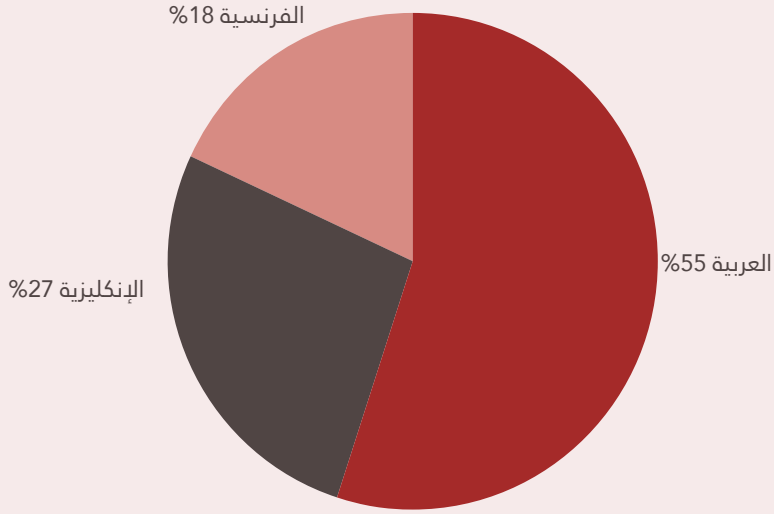

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 987 منشورة ل87 باحث.

هذا وتبدو العلاقة بين لغة الدراسة ولغة النشر العلمي خارجة عن توقعاتنا. فالعربية تأتي في منزلة اللغة الأولى للنشر بنسبة 54% من مختلف منشورات أفراد العينة، وهي أعلى بكثير من نسبة دارسي الدكتوراه باللغة العربية (32%) في العيّنة نفسها، رغم أنها أقل من نسبة الحاصلين على دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة في الوطن العربي (64%). وتشكل الإنكليزية لغة 37% من المنشورات رغم أنها اللغة الدكتورالية لـ52% من العينة. ونشهد حالة مماثلة مع الفرنسية حيث هي لغة الدراسة لـ13% من حملة الدكتوراه و9% من الإنتاج العلمي. ولكن ما يجب أخذه في الاعتبار أنّ هذه اللغات ليست منفصلة تمامًا من ناحية التكوين العلمي للباحث، إذ نجد على سبيل المثال أنّ 40% من أفراد العيّنة ينشرون أبحاثهم بأكثر من لغة. ويمكن القول عن هؤلاء إنهم متفاعلون مع محيطات معرفية مختلفة ولا تُشكّل لغة التكوين العلمي بالنسبة اليهم حاجزًا يمنعهم من التواصل المعرفي خارج حدود اللغة. وضمن هذه الشريحة تبرز نتائج مماثلة لما سبق رغم اختلاف النسب، إذ إنّ العربية لا تزال لغة النشر الأولى لمعظم الباحثين الذين ينشرون بلغات مختلفة، كما يسجّل الكُتّاب بالفرنسية حضورًا أكثر وضوحًا ضمن هذه الشريحة حيث تتضاعف نسبتهم بالمقارنة مع من يكتبون بالفرنسية حصرًا.

وكما كان متوقعًا، هناك فرقٌ بين عدد المنشورات مرتبطٌ بعمر الباحث ومنصبه. ولكن رغم الصغر النسبي للعمر في العيّنة المُعتمَدة، نجد أنّ ثلث الباحثين أصدر 10 منشورات أو أكثر، فيما لم ينشر 17% أيّ انتاج بحثي حتى الآن. (وهنا لا بدّ من الاشارة إلى أننا أدرجنا في خانة النشر كلاًّ من الكتب.

توزيع الباحثين حسب عدد المنشورات*

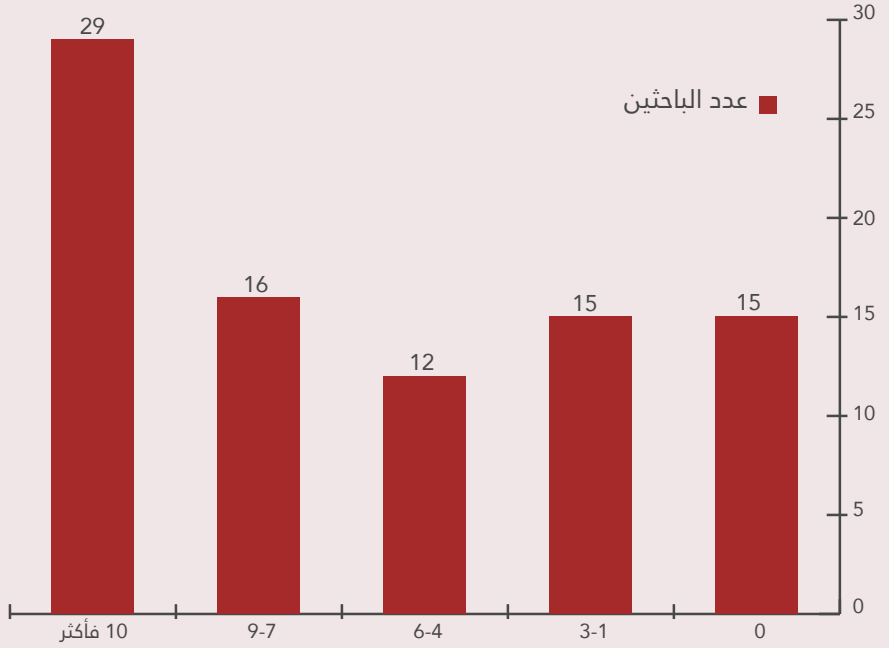

رسم رقم 9

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 87 باحث. تتضمن المنشورات الكتب والمقالات في كتب أو مجلات علمية وتقارير وعروض كتب.

والمقالات في كتب أو مجلات علمية وتقارير وعروض الكتب). ولدى التمعُّن في مصادر تمويل البحث، يظهر أنّ 71% من علماء العلوم الاجتماعية العرب أفادوا بأنهم حصلوا على دعم ما خلال السنوات الخمس الماضية، وينقسم هؤلاء إلى فئتين متساويتين في العدد: نصفهم حصل على دعم مالي للبحث من مصدر واحد، فيما حصل النصف الآخر على تمويل من مصادر مختلفة .

جدول رقم 2

مصادر تمويل البحث خلال السنوات الخمس الأخيرة، 2010-2014*

المصدر	نسبة الباحثين المستفيدين
مكان العمل	32
مكان العمل ومصادر أخرى	29
مؤسسات وطنية أو حكومية	5
مؤسسات وطنية أو حكومية ومصادر أخرى	6
مصادر دولية	13
مصادر دولية ومصادر أخرى	3
مصادر أخرى غير مذكورة أعلاه	11

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
*بناءً على 87 باحث

وفي الإطار نفسه، يحظى موقع العمل بأهمية بارزة تُحدد إلى نحو كبير إمكانية النشاط البحثي، رغم وجود مصادر أخرى للتمويل. ويَظهر أيضًا ضعفُ الدعم الوطني أو الحكومي المباشر للبحث والذي قد يكون مُرتبطًا بغياب استراتيجيات وطنية تتعلّق بدور العلوم الاجتماعية. وفي الواقع نرصد دورًا جوهريًّا للتمويل الدولي قد لا يكون واضحًا بما فيه الكفاية في جدول رقم 2, حيث يبدو أنّ 16% من الباحثين الحاصلين على تمويل استفادوا بشكل أو بآخر من مصادر دولية. إلا أنّ التمويل الدولي موجودٌ تحت بنود أخرى في الجدول، أي تحت كل بند يحتوي "مصادر أخرى". وإذا أضفنا هذه الأرقام الأخرى، نتبينُ أن نسبة الباحثين المستفيدين بدرجة ما من تمويل دولي تصل إلى 40%. ومع ذلك، لا يمكن الخروج باستنتاجات نهائية حول العلاقة بين التمويل وأجندات البحث من دون دراسة مستفيضة لمحتوى البحوث الممولة من الأطراف كافة، بما فيها المؤسسات الوطنية والخاصة ومراكز البحث وسواها.

مراكز البحث

إلى جانب الجامعات، شهدت مراكز البحث في العالم العربي نموًّا كبيرًا في السنوات الماضية. والجدير بالملاحظة أن هذا النمو يبدو مُتزامنًا مع نمو الاهتمام بدور المجتمع المدني، والبحث عن أُطر جديدة ذات طبيعة بحثية دينامية مُستقلّة، وبروز جيل جديد من علماء الاجتماع العرب لم تكن للجامعات قدرة على استيعابهم، أو كانوا هم أنفسهم أكثر اهتمامًا بالعمل خارج الاطار الجامعي. **بشكل عام يوجد 436 مركز بحث يعمل حالياً في العالم العربي**، فيما لم يتم التأكد من وجود أكثر من 43 مركزًا قبل بداية الثمانينات من القرن الماضي. وقد يعني ذلك أن عدد مراكز البحث ازداد 10 أضعاف خلال 35 سنة، إلا أنه إذا تناولنا المراكز التي تمّ التأكد من تاريخ إنشائها كما يشير رسم رقم 10، نلحظ نموًّا مؤكدًا يتراوح بين 6 إلى 7 أضعاف خلال تلك الفترة. وتتخذ هذه الزيادة شكلاً متسارعًا حتى الآن. كما أن النمو السريع لمراكز الأبحاث يشمل معظم الدول العربية، ولكن أعلى درجات النمو تسجلها الجزائر وفلسطين والأردن والعراق ولبنان، إلى جانب نمو ملحوظ في مصر وبعض دول الخليج. وتشير الأرقام المُتاحة من 73 مركزًا من هذه المراكز الى أن عدد الباحثين العاملين فيها معدلاً يصل إلى 21 باحثاً لكل مركز (قاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعية).

عدد مراكز البحث في العالم العربي حسب سنة التأسيس*

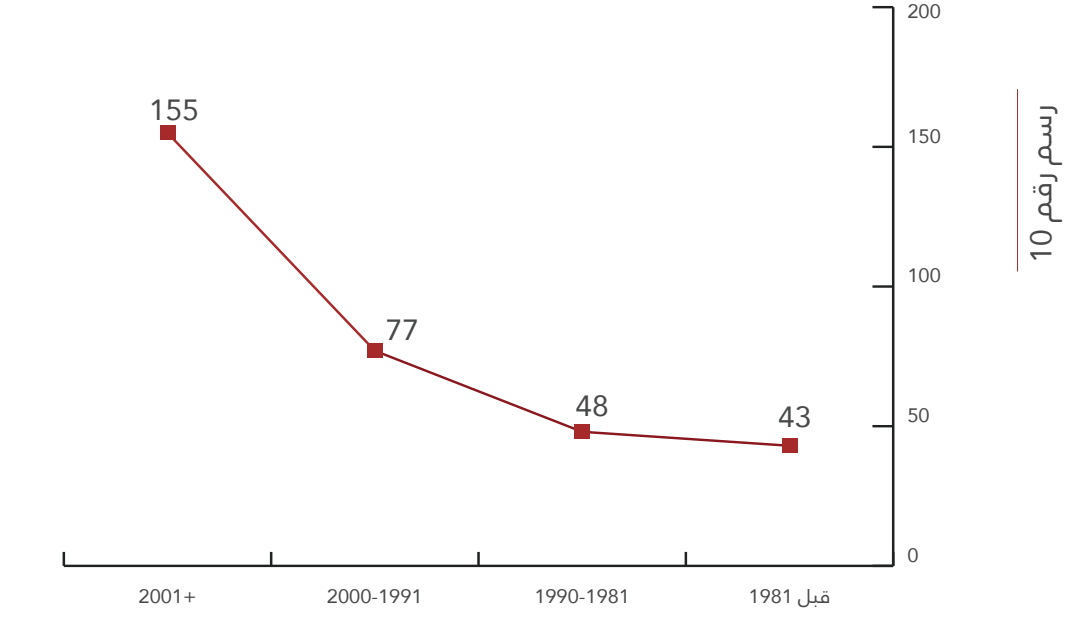

رسم رقم 10

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
* بناءً على 323 مركز بحث سنة تأسيسه متوفرة من أصل 436 مركز بحث في العالم العربي.

ورغم أن هذا العدد قد يكون أعلى من الواقع العام، من الواضح أن مؤسسات البحث أصبحت جزءًا مهمًّا من سوق عمل علماء العلوم الاجتماعية العرب، بالإضافة إلى الجامعات ومنظمات المجتمع المدني. هذا ويُسجَّل حضورٌ لمراكز البحث العربية في التصنيفات العالمية، وإن كان ضعيفاً. التقرير الدولي الأخير (McGann 2015) لتصنيف المؤسسات البحثية في العالم يُدخل مركزين في العالم العربي ضمن أهم 100 مركز في العالم، وهما مركز

الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت (وهو منظمة أميركية يعمل فيها طاقمٌ بحثي عربي في الغالب). واذا ما تناولنا مواضيع البحث التي تُصنّف المراكز على أساسها نتلمّس غلبة واضحة للبحوث المتعلّقة بالأمن القومي، حيث هناك 4 مراكز عربية في هذه الفئة ضمن أهم 100 مركز عالمي تتناول هذه المسائل، و3 مراكز تتناول شؤون العلاقات الدولية، ومركز عربي واحد على الأكثر في مختلف المجالات الأخرى للبحوث الاجتماعية، مثل الصحة العامة، الشفافية , التنمية وسواها. كما تبرز ظاهرة جديدة نسبياً هنا تتجسد في ظهور فئات أخرى غير تقليدية من المراكز البحثية العربية إلى الصدارة العالمية. على سبيل المثال، هناك أربعة مراكز عربية تتبوّأ مرتبة عالية في مجال دعم المطالب (advocacy)، ومن ضمنها مركزان في المغرب (مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ومعهد الدراسات الافريقية)، وكذلك منتدى البدائل العربي للدراسات في مصر ومؤسسة قطر. وهناك 4 مراكز أخرى في لائحة أفضل المراكز حديثة التأسيس، و3 مراكز بين لائحة أفضل المراكز من ناحية القدرة على إيجاد شبكة بحثية تتمحور حولها، تتضمن مركزاً إقليمياً (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة) وشبكة عالمية (شبكة السياسات الفلسطينية). ويتضح أن العمل الدعوي والتشبيكي وغير التقليدي قد يُدلل على بعض المسالك المستقبلية المهمة لعمل مراكز البحث العربية.

عدد مراكز البحث حسب التخصصات*

رسم رقم 11

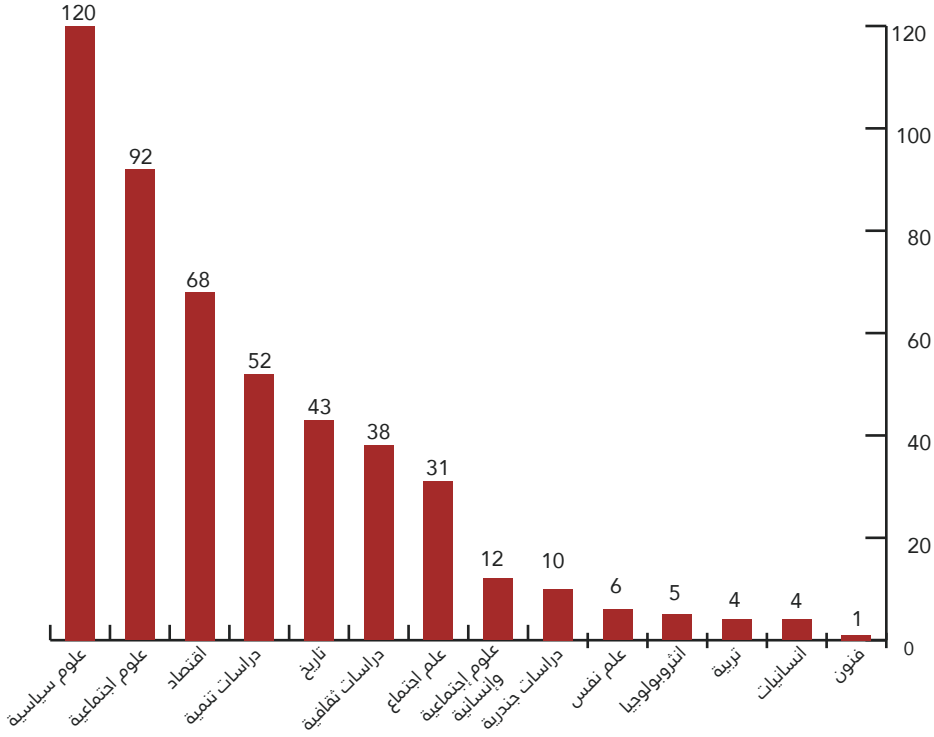

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
*بناءً على 436 مركز بحث - إجمالي عدد مراكز البحث هنا يتخطى مجموع عدد مراكز البحث في العالم العربي وذلك حيث أن بعض المراكز لديها أكثر من تخصص.

وفي حال الغوص في مجالات عمل مراكز البحوث التي نمتلك معلوماتٍ كافية حولها، نخلص إلى أنّها لا تعكس الترتيب النسبي للتخصصات في الجامعات، وإن كانت هناك مقاربة بين الميدانين في بعض المجالات. فنلمح حضورًا مميزًا لتخصصات لا نجدها بشكل مستقل في الجامعات كأقسام أو كليّات، على غرار دراسات التنمية التي تحتل المركز الرابع من ناحية اهتمامات مراكز البحث. كما نتلمّس حضورًا مُعتبرًا للدراسات الثقافية والقليل من الحضور المُتخصص في دراسات المرأة، وإن كانت هذه الدراسات حاضرة بشكل آخر ضمن التخصصات التقليدية الأخرى. وأكثر الأمور وضوحًا في هذا المجال يتجلى في الحضور القوي للعلوم السياسية في مراكز الأبحاث، حيث تحتفظ بالصدارة بشكل واضح غير قابل للمقارنة مع حضورها الجامعي الذي يتراجع إلى المرتبة الرابعة بين العلوم الاجتماعية التقليدية.

مراكز بحث العلوم الاجتماعية حسب النوع

رسم رقم 12

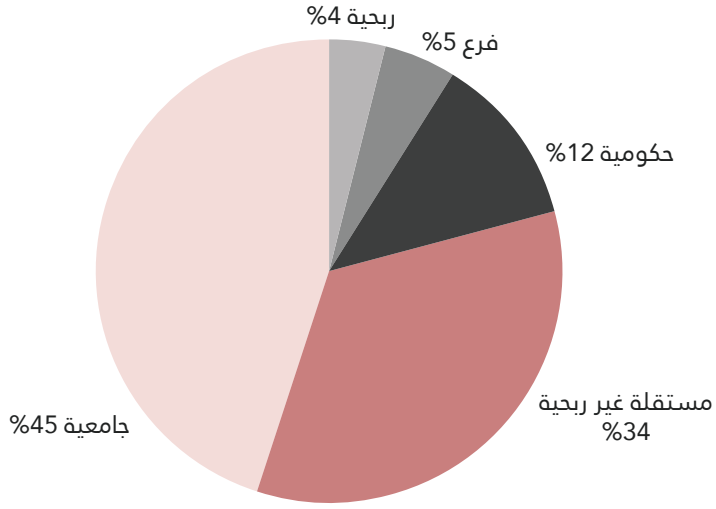

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

وفي ظلّ عدم التطابق بين حضور التخصصات في الجامعات وحضورها في مؤسسات البحث، ما زالت الجامعة تُشكّل الحاضن الأكبر لمراكز البحث حيث إن نصفها تقريبًا يُمارس عمله من خلال جامعة. ويتعزز هذا الاحتضان الجامعي لمراكز البحث بنسبٍ أعلى في بعض الدول كالجزائر، حيث تُمارسُ 88% من مراكز البحث عملها من خلال جامعة، ومصر (56%) والسعودية (54%) والعراق (45%) ولبنان (47%).

رغم كلّ ما سبق، تفرض حقيقة مغايرة نفسها اذ تكتسب مراكز البحث المستقلة غير الجامعية أهمية أكبر وإنتاجية بحثية عالية، خصوصًا في مجال الدوريات العلمية حيث (كما سيظهر لاحقًا) أن 55% من هذه الدوريات تصدرها حاليًا هذه المراكز. وتُشكّل المراكز البحثية المستقلة غير الربحية حاليًا 34% من مراكز البحوث العربية. وإذا أضيفت اليها المراكز التي تعمل كفروع لمنظمات دولية، ترتفع نسبة المراكز غير المرتبطة بحكومات أو جامعات أو شركات إلى 39% من إجمالي مراكز الأبحاث. وتبرز أعلى هذه النسب التي يُمكن أن تؤخذ كنسب للاستقلالية النسبية (وليس المطلقة حيث لا وجود لها في أي مكان) في فلسطين (83%)

والمغرب (65%) والأردن (50%)، أي في دول لا تتميّز بثروات كبيرة، وإن كانت تستفيد من اهتمام دولي وحضور متنامٍ للمجتمع المدني ولطبقة مثقّفة ذات حيّز كبير نسبياً.

التركيز الجغرافي لمراكز البحث

رسم رقم 13

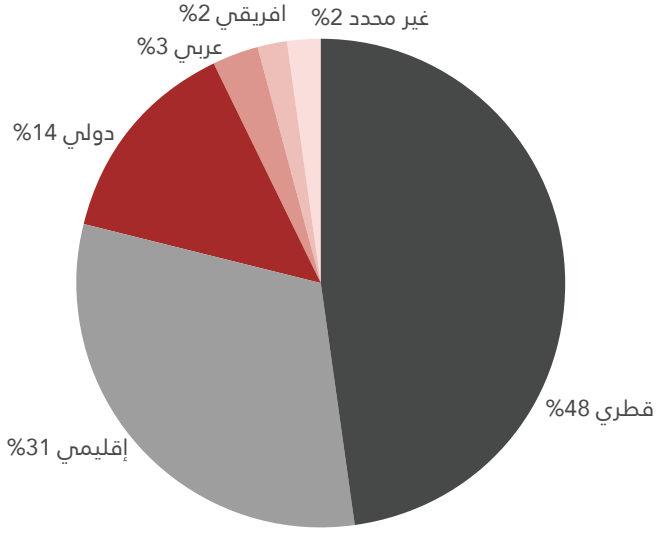

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

والجدير ذكره، أنه رغم الارتباطات العالمية والإقليمية للكثير منها، بما فيها الارتباطات التمويلية، تصبّ مراكز البحث في العالم العربي اهتماماتها في المُجمل على الواقع المحلّي. فقراءةٌ في التركيز الجغرافي لإنتاجاتها البحثية تشير إلى أن نصف مراكز البحث تقريباً يُركّز على مسائل تتعلق بالصعيد القطري، تليها المراكز التي تتمحور اهتماماتها حول الصعيد الإقليمي المُجاور بنسبة تصل إلى 31% من المراكز. وبذلك، يُحدِد المحور القطري بالإضافة إلى دول الجوار معاً اهتمامات 79% من مراكز البحث، فيما لا تنال الاتجاهات الدولية سوى اهتمامات 14% من هذه المراكز، وتتدنّى الاهتمامات العربية إلى نسبة لا تتجاوز 3% والافريقية إلى 2% لا غير، وذلك رغم أن كل هذه الاهتمامات قابلة للحضور في 2% من المراكز والتي لا تحدد اهتماماتها في جغرافيا مُحددة. في المحصّلة، تحاول مراكز البحث العربية أن تضطلع بدور عملي من خلال التركيز على واقع قريب، رغم أنها تعيش في دول عُرضة لمختلف التأثيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية التي تلفحها بشكل مُستمرّ من خارج مُحيطها.

في الموازاة، لا يُمكن اعتبار هذه المعطيات الكمّية محددًا كافيًا لجغرافيا البحوث، اذ لا يجوز النظر اليها من دون الأخذ في الحسبان أن القلّة من المراكز التي تُعرف جغرافيتها البحثية بشكل مُنفتح على الصعيد العربي ككل، تتمتع بسُمعة جيدة واسعة على هذا الصعيد

وإنتاجية بحثية كثيفة نسبياً وبحضور لافت على صعيد التصنيفات العالمية. ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك يتجسد في مراكز عريقة كمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، كذلك مراكز حديثة التأسيس نسبياً على غرار منتدى البدائل العربي في القاهرة ومنتدى الفكر العربي في عمّان (MGann 2015, 86-87, 89, 111).

كثافة مراكز البحث في العلوم الاجتماعية بالنسبة إلى عدد السكان

جدول رقم 3

البلد	عدد مراكز البحث في العلوم الاجتماعية	عدد مراكز البحث نسبة إلى عد السكان* (مركز لكل مليون نسمة)	حجم الكثافة البحثية
لبنان	47	10.4	عالية
فلسطين	29	6.9	عالية
الأردن	41	6.3	عالية
جيبوتي	4	4.6	عالية
البحرين	6	4.5	عالية
قطر	9	4.1	عالية
الجزائر	76	1.9	متوسطة
الكويت	5	1.5	متوسطة
تونس	16	1.5	متوسطة
جزر القمر	1	1.4	متوسطة
ليبيا	7	1.1	متوسطة
السعودية	28	1.0	متوسطة
المغرب	29	0.9	متوسطة
الإمارات	8	0.9	متوسطة
مصر	70	0.9	متوسطة
العراق	22	0.7	متدنية
عُمان	2	0.6	متدنية
اليمن	12	0.5	متدنية
موريتانيا	2	0.5	متدنية
سورية	7	0.3	متدنية
السودان	13	0.3	متدنية
الصومال	2	0.2	متدنية
المجموع	436	1.1	متوسطة
عدد مراكز البحث في العالم (المجالات كافة)	**6681	0.9	متوسطة

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

* تم تحديد عدد السكان استنادًا إلى إحصاءات البنك الدولي

** المصدر: McGann, James G. 2015. *2014 Global Go To Think Tank Index Report*, Philadelphia: The Lauder Institute, University of Pennsylvania (Page 53)

ومن المُلاحَظ أيضًا أن كثافة مراكز البحث تختلف بشكل واضح بين بلد وآخر، وبنسب لا يبدو أن لها علاقة واضحة بالثروة الوطنية بقدر ما تتّصل بالتراث التاريخي للعلوم الاجتماعية في البلد وحضور المجتمع المدني وكذلك الاهتمام الدولي إلى حدّ ما. فاذا نظرنا إلى الأرقام بشكل مُطلق نجد الجزائر ومصر في الصدارة بشكل جليّ، حيث تحتضن الأولى 76 مركز بحث والثانية 70 مركزًا، يليهما لبنان والأردن بأعداد تفوق 40 مركزًا لكل منهما، ثم تبرز أعدادٌ مُتفاوتة في البلدان الأخرى. ولكن اذا نظرنا إلى ما يُمكن أن نسمّيه الكثافة البحثية في كل بلد (أي عدد مراكز البحث بالنسبة إلى التعداد السكاني) والتي تمنحنا فكرة أكثر تعمّقًا حول العلاقة بين النشاط البحثي والجو الاجتماعي العام الحاضن له، نبدأ بمقاربة الظاهرة بشكل مُختلف. هنا يأتي لبنان في الصدارة بشكل واضح إذ يضمّ أكثر من عشرة مراكز بحث لكل مليون نسمة، ثم فلسطين والأردن حيث هناك 6-7 مراكز لكل مليون نسمة. وتطفو على السطح الفوارق الأخرى التي توضح ضعف العلاقة الحقيقية بين الثروة الوطنية الخام والنشاط البحثي. فنُفاجأ بأن جيبوتي تحتضن نسبة من مراكز البحث تتفوّق بأضعاف عدة على دول التعاون الخليجي كافة، باستثناء البحرين وقطر اللتين تقتربان من نسبتها وإن كانتا أقل منها. كما يبدو النشاط البحثي في مصر من هذا المنظور أضعف بشكل واضح مما يبدو عليه في البداية، رغم أنه يتساوى مع المعدل العالمي العام (في جدولنا هنا يشمل كلّ مراكز البحث في كل العالم وليس فقط تلك المُتعلّقة بالعلوم الاجتماعية إذ ليست في متناولنا إحصاءات عالمية دقيقة حولها).

وبالتالي نخلص إلى أن ظاهرة مراكز البحث متسارعة النمو حتى الآن في العالم العربي ككل وتستولد كثافاتٍ بحثية غير متساوية حسب البلد، تتراوح - كما يوضح جدول رقم 3 - بين أكثر من مركز واحد لكل 100,000 نسمة في لبنان وأقل من مركز واحد لكل 3 ملايين نسمة في السودان و5 ملايين نسمة في الصومال. كما نجد أن من الممكن تقسيم الدول العربية إلى خانات مُختلفة من ناحية الكثافة البحثية، لا سيما بالمقارنة مع المُعدلات الدولية. فهناك مجموعة من الدول التي تتعدّى فيها كثافة مراكز البحث 4 مراكز لكل مليون نسمة، وتشمل ثلاثة بلدان متجاورة في شرق المتوسط وهي لبنان وفلسطين والأردن، ودولتين خليجيتين متجاورتين وهما البحرين وقطر، وكذلك جيبوتي. وتتميّز هذه الدول بصغر مساحتها نسبياً وانفتاحها على العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى. إذ تُشكّل جيبوتي استثناءً للاتجاه العربي العام، حيث إن الكثافة البحثية هناك ذات علاقة مباشرة بالمبادرات الحكومية (خلافًا للبلدان الأخرى في هذه الخانة نجد في جيبوتي أن معظم مراكز البحث، أو 3 من 4، هي مراكز حكومية, أما في البلدان الأخرى فيشكّل هذا النوع أقلية بين مراكز البحث).

تشكل البلدان ذات الكثافة البحثية العالية مجموعة أكبر من البلدان التي يُمكن أن تُصنّف كبلدان ذات كثافة بحثية متوسطة، واعلى هذه البدان تضم مركزين تقريباً لكل مليون نسمة وأقلّها يتساوى مع المعدّل العالمي اي 0.9 مركزا لكل مليون نسمة. وتأتي الجزائر أولاً في هذه الخانة تليها بالترتيب الكويت وتونس وجزر القمر، ثم ليبيا والسعودية والمغرب والإمارات ومصر.

ومن المُلاحَظ أن هذه البلدان تتفاوت في ترتيبها بالنظر الى عاملي الكثافة السكانيّة والثروة الوطنية، رغم أنها قد تتقارب في مؤشّرات أخرى كحرية البحث في العلوم الاجتماعية ودرجة الاهتمام الرسمي أو الاجتماعي به. ونلحظ في النهاية مجموعة من البلدان تقلّ فيها الكثافة البحثية عن المُعدّل العالمي، وتشمل بالترتيب العراق وعُمان واليمن وموريتانيا وسوريا والسودان والصومال. وباستثناء عُمان نُلاحظ أن هذه الدول محكومةٌ إما بضعف الاستقرار السياسي وإما بتدني مؤشّرات التنمية البشرية أو بكليهما، إلا أن هذه العوامل لا تبدو هي المعيار الحاسم الذي يُبنى عليه، إذ يمكن أن نجد هذه العوامل بقوّة في بلدان أخرى ذات كثافة بحثية أعلى.

وبناءً عليه، يتّضح أن قلّة الانفتاح على النشاط البحثي في العالم أو عدم وجود علاقات قوية مع العلوم الاجتماعية العالمية يُشكّلان عاملاً مُشتركاً بين هذه البلدان. وتنطبق هذه النظرية على العراق أيضًا، إذ رغم الزخم التاريخي الكبير للعلوم الاجتماعية في بلاد الرافدين، لا سيما تخصص علم الاجتماع، تسببت حالات الحروب والحصار بقطيعة مع ذلك التراث التاريخي صعُبَ تجاوزها حتى الآن، رغم أن العراق شهد في العقد الأخير أنواعًا أخرى من النمو المؤسساتي للعلوم الاجتماعية، وتحديدًا النمو الجامعي.

بشكل عام، غدت ظاهرة مراكز البحث جزءًا لا يتجزّأ من عمل العلوم الاجتماعية في البلدان كافة، رغم اختلاف الظروف المحليّة والإمكانيات والأهداف وطبيعة العمل والطاقم البحثي والإنتاج العلمي ومصادر الدعم. فوجود إطار لعمل العلوم الاجتماعية خارج المهام التعليمية للجامعات يتصف بحرفية علمية أكثر دقّةً أو عمقًا، أو في بعض الحالات، أكثر شموليةً مما نراه في المجال العام. وبذلك تفسح هذه المراكز المجال للعلوم الاجتماعية للتفرّغ لنشاطات بحثية مُوجّهة إلى جماعات مختلفة، سواء جماعات صُنّاع القرار أم المجتمع المدني أم المجتمع المُثقّف أم التشكيلات الحزبية والسياسية أم الفئات الأخرى ذات الاهتمامات التشاركية، وسواء كان إنتاجها البحثي ذا اتجاه تطبيقي أم دعوي أم تشبيكي (أي بمعنى أنه يُساهم في تشكيل جماعة علمية) أم توثيقي أم اي اتجاه آخر، فجميع هذه الاتجاهات البحثية وكذلك الجماعات الموجَّهة اليها تمنح مراكز البحث قدرة مُميّزة على التأثير في الواقع المحلّي. كما أنّ هذه المراكز تعمل على تطوير أطرًا لممارسة العلم غير مُقيّدة بالتخصّصات الجامعية التقليدية، وإن كانت مُسيّرة ضمن سياق الأهداف العامة لمركز البحث. ويُمكن في بعض الحالات أن نعتبر هذا السياق نوعاً من التقييد، ولكن الكثافة الكميّة لمراكز البحث واختلاف أهدافها يُخففان من درجة الهيمنة لسياقات مُحددة ويعبّدان الطريق لتعددية في المنهجية والقضايا المطروحة وأساليب مزج التخصصات، بشكل قد لا يكون مُتاحاً في التخصصات الجامعية التقليدية. وكل ذلك يعتمد إلى حدٍّ كبير على ما ذُكر سابقاً من عوامل مُساعدة لزيادة كفاءة عمل مراكز البحث، وأهمّها حرية البحث والتواصل مع العلوم الاجتماعية العالمية و مع التراث العلمي المحلّي, والمُساهمة في تشكيل وتشبيك الجماعات العلمية العربية, والقدرة على التواصل مع المجتمع المحلّي بمكوناته كافة.

الجمعيات المهنية

في هذا القسم، **رصد طاقم العمل 68 جمعية مهنية موجودة حاليًّا في العالم العربي يجمع كلٌّ منها متخصصين في أحد مجالات العلوم الاجتماعية.** ويشير رسم رقم 14 إلى تواريخ إنشاء هذه الجمعيات. وتتماثل درجة نموها مع ظاهرة النمو الكمي المُتسارع لمختلف الأطر الأخرى الحاضنة للعلوم الاجتماعية، بما في ذلك الجامعات ومراكز البحث والدوريات العلمية. ويلاحظ هنا درجة نمو عالية، حيث إن 78% من الجمعيات التي تمّ التأكد من تواريخ تأسيسها برزت منذ العام 1981، وثلثها منذ العام 2000، ما يعني أننا نواجه ظاهرة قد تكون إمّا شديدة التسارع وإما ذات طبيعة مُتقلّبة.

رسم رقم 14

نمو الجمعيات المهنية حسب تاريخ التأسيس*

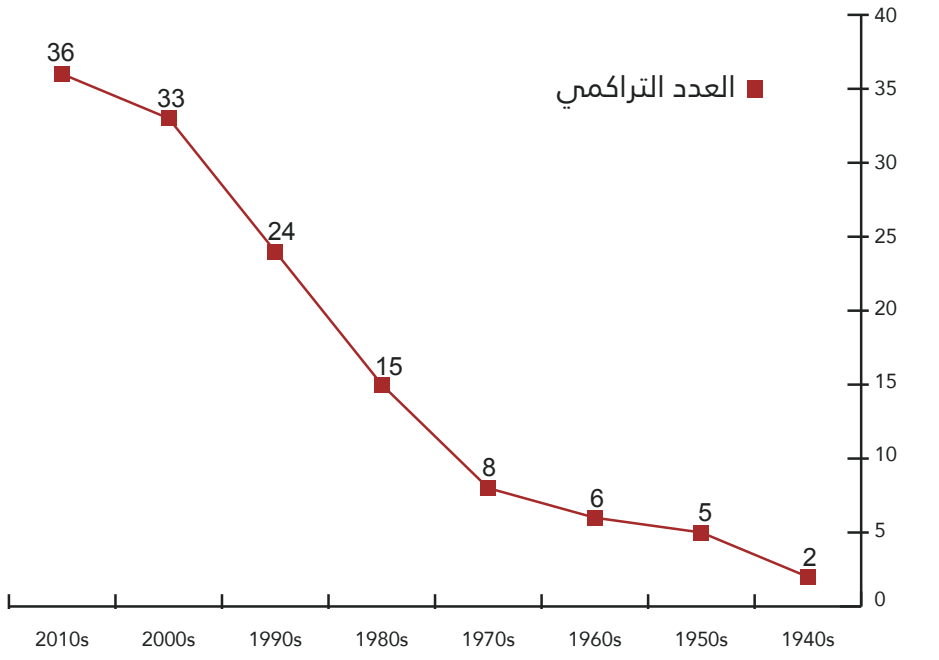

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*إستناداً إلى 36 جمعية مهنية سنة تأسيسها متاحة من أصل 68 جمعية مهنية في العالم العربي.

من المفيد في هذا المضمار إلقاء نظرة تاريخية تسمح لنا بدراسة نسبة اندثار جمعيات مماثلة، رغم أن المعطيات المتوفرة راهنًا لا تسمح بالجزم في عدد الجمعيات التي اندثرت خلال الفترة ذاتها، أي منذ العام 1941. أن الجمعيات المهنية هي مؤسسات مجتمع مدني تعتمد على العوامل الذاتية بما فيها حماسة المشاركين فيها وسلامة نظامها الداخلي وكفاءة إدارتها، كما أن حظوظها قد تعتمد على عوامل خارجية كالدعم المالي أو الاطار القانوني الذي ينظم حياتها أو الجو السياسي المحيط بها. وهنا يسهل رصد وفرةٍ من العوامل القابلة للتغير والقادرة على التأثير بشكل مُستديم في قابلية الجمعية على الاستمرار في الحياة أو الانقراض أو التوسع أو الانكماش. لذا تحتاج ظاهرة الاندثار المؤسساتي، خصوصًا في حالة الجمعيات المهنية، إلى دراسة خاصّة تحدد نسبة الاندثار وتتعمّق في الأسباب المؤدية لها، والتي تشمل عوامل ذاتية وعوامل موضوعية جمّة.

في شتى الأحوال، يبدو أن هناك تسارعًا واضحًا في وتيرة تأسيس الجمعيات المهنية، وهو ما يحمل مؤشرًا إلى أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي تسير اليوم في اتجاه تكوين هويّات خاصة بها. إلا أن نجاحها في هذا المجال لا يعتمد على تخفيف نسب الاندثار فحسب، بل أيضًا على الاستثمار في العوامل التي تزيد من الرصيد العلمي والرأسمال الاجتماعي للجمعيات المهنية، على غرار تقديم خدمات للأعضاء والدفاع عن حرياتهم وحقوقهم المهنية وعقد اللقاءات

الدورية ونشر الدوريات المُنتظمة. وتُسجَّل هنا بعض ظواهر الضعف المؤسساتي، لا سيّما في الدوريات العلمية في العالم العربي، حيث تصدر 14 منها فقط (أي 6% من أصل 217 دورية) من قبل جمعيات مهنية.

الدوريات الصادرة عن جمعيات مهنية

الدورية	الجمعية	وتيرة النشر	مكان الصدور	تاريخ التأسيس	المجال العلمي	اللغة
مجلة التراث العربي	اتحاد الكتاب العرب في سوريا	فصلية	دمشق	1979	تاريخ	عربي
مجلة شؤون اجتماعية	جمعية الاجتماعيين	فصلية	الشارقة	1984	علوم اجتماعية	عربي، انكليزي
مجلة علم النفس	الجمعية المصرية للدراسات النفسية	نصف سنوية	القاهرة	1991	علم نفس	عربي
مجلة بحوث اقتصادية عربية	الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية	فصلية	بيروت	1992	اقتصاد	عربي
مجلة المؤرخ العربي	جمعية المؤرخين العرب	سنوية	القاهرة	1993	تاريخ	عربي
التاريخ العربي	جمعية المؤرخين المغاربة	فصلية	الرباط	1996	تاريخ	عربي
Revue Tunisienne d'Économie	جمعية الاقتصاديين التونسيين		منوبة (تونس)	1997	اقتصاد	فرنسي
دراسات اقتصادية	جمعية الاقتصاد السعودية	نصف سنوية	الرياض	1998	اقتصاد	عربي، انكليزي
مجلة الفكر السياسي	اتحاد الكتاب العرب في سوريا	فصلية	دمشق	2001	علوم سياسية	عربي
المجلة العربية للعلوم السياسية	الجمعية العربية للعلوم السياسية	ثلاثية سنوية	بيروت	2003	علوم سياسية	عربي
إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)	الجمعية العربية لعلم الاجتماع	فصلية	بيروت	2008	علم اجتماع	عربي
The International Journal of Modern Anthropology	الجمعية التونسية لعلم الانثروبولوجيا	سنوية	المناستير	2008	انثروبولوجيا	انكليزي
Questions d'Économie Marocaine	الجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية	سنوية	الرباط	2009	اقتصاد	فرنسي
المجلة المغربية لعلم السياسة	الجمعية المغربية للعلوم السياسية	غير منتظمة	الرباط	2010	علوم سياسية	فرنسي، عربي

جدول رقم 4

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

يُلقي جدول رقم 4 الضوء على الدوريات القليلة التي تصدر عن جمعيات مهنية في العالم العربي، مُصنّفة حسب أقدمية التأسيس، فيبدو وكأن هناك ثباتًا لوتيرة التأسيس لهذه الفئة من الدوريات منذ تسعينات القرن الماضي. ونلحظ استمرارية لأهمية بعض المدن، مثل بيروت، للنشر العلمي العربي، حيث تصدر فيها 3 دوريات، تُنشَر كُلّها من خلال مركز دراسات الوحدة العربية بالاتفاق مع 3 جمعيات مهنية عربية (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (1992)، الجمعية العربية للعلوم السياسية (2003)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (2008)). كما نرصد حضورًا للرباط كمركز لثلاث دوريات، اثنتان منها حديثتا العهد. وفي دمشق تطفو ظاهرة فريدة، حيث توجد الجمعية العربية الوحيدة التي تُصدر أكثر من مجلة واحدة، وهو إنجاز مردُّه إلى الطبيعة العابرة للتخصصات التي تغلّف تلك الجمعية (اتحاد الكتاب العرب). في المقابل، يُسجَّل حضورٌ لمدن غير مركزية كمواقع لثلاث دوريات، اثنتان منها في تونس (المناستير ومنوبة) وواحدة في الإمارات (الشارقة التي تحتضن إحدى أقدم الدوريات العربية الصادرة عن جمعية مهنية).

جدول رقم 5

الدوريات الصادرة عن جمعيات مهنية، حسب المجال العلمي ولغة النشر

المجال العلمي	عدد الدوريات	لغة الدوريات
اقتصاد	4	عربي 1، ثنائية اللغة (عربي+إنكليزي) 1، فرنسي 2
تاريخ	3	عربي 3
علوم سياسية	3	عربي 2، ثنائية اللغة (فرنسي+عربي) 1
علم نفس	1	عربي 1
علم اجتماع	1	عربي 1
أنثروبولوجيا	1	إنكليزي 1
علوم اجتماعية	1	ثنائية اللغة (عربي+إنكليزي) 1

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

وبالتمعُّن في المجالات العلمية, يبرز مؤشرٌ يبين أن العلوم الاقتصادية قد تمتلك الزخم المؤسساتي الأكبر بين العلوم الاجتماعية في العالم العربي، حيث تُصدر جمعياتها 4 دوريات، مما يُفسّر إلى حدّ ما ضعف حضور الاقتصاد في الدوريات العابرة للتخصصات والتي ندرسها في فصل لاحق في هذا التقرير. ويبدو في هذا السياق أن الاقتصاد يمتلك أطرًا مؤسساتية ثابتة إلى درجة تسمح للاقتصاديين العرب بالاستقلال عن العلوم الاجتماعية الأخرى، وربما أيضًا لا تُشجّعهم على التواصل معها. وفي الوقت عينه، نتلمّس اغترابًا لغويًا واسع النطاق في الاقتصاد، إذ تصدر دورية واحدة فقط باللغة العربية (ولا غرابة في أن هذه الدورية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية)، فيما تصدر دوريتان بالفرنسية حصرًا ورابعة بالعربية والإنكليزية. هذا وتُصدِر العلوم التاريخية, التي تُشكّل الفئة التالية الأكثر ثباتاً من الناحية المؤسساتية بين العلوم الاجتماعية، كلّ دورياتها باللغة العربية. وتحتفظ تونس بخصوصيّة فريدة حيث تصدر الدورية الوحيدة عن جمعية مهنية عربية في الأنثروبولوجيا باللغة الإنكليزية البحت.

هذا ويتّضح أن معظم الجمعيات المهنية تتوجه الى جمهور محلي, والدليل أن 59 من أصل 68 تعمل ضمن إطار دولة عربية واحدة، فيما تتوجه 8 جمعيات إلى العالم العربي برمّته. والملاحظ أيضًا وجود ضعف واضح لمحاولات التواصل على الصعيد الإقليمي المُجاور، إذ ليست هناك سوى جمعية واحدة تتوجه الى منطقة ضمن العالم العربي، وهي جمعية التاريخ والآثار لدول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، فإنّ الغلبة الواضحة للمجال القطري كالإطار الأكثر كثافة لتكوين الجمعيات المهنية قد تعني ان ذاك الإطار يشكل المجال الأكثر سهولة لإنشاء الجمعيات المهنية من نواح لوجستية وقانونية. بيد أن هذه العوامل لا تسوّغ تجاهل المجال الإقليمي والقفز فوقه إلى المجال العربي العام كلما أُتيحت الفرصة لتكوين أكثر تمدّدًا وشموليّة من مجال الدولة الواحدة.

النطاق الجغرافي للجمعيات المهنية

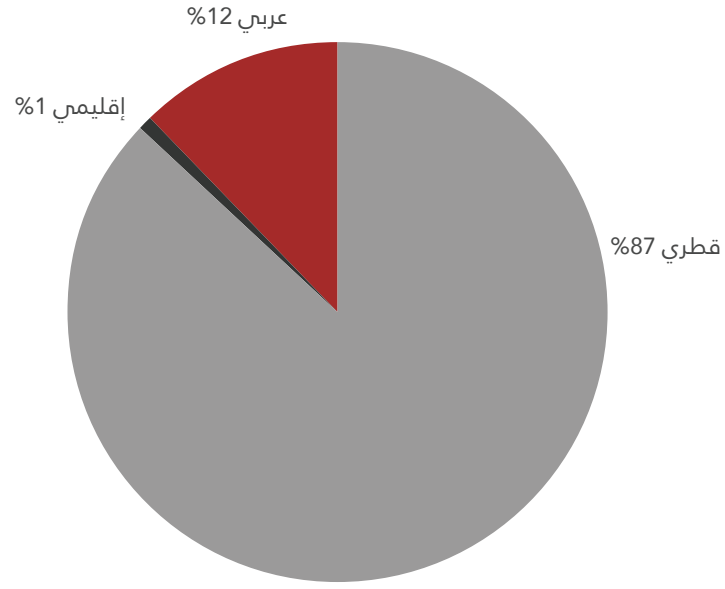

رسم رقم 15

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

وتتركّز الجمعيات المهنية الموجّهة إلى العالم العربي ككل في عدد محدود من المدن التي تحتضن كذلك مؤسسات عربية عامة أخرى، إذ تتمركز 3 من هذه الجمعيات في كُل من القاهرة وبيروت، وواحدة في كُل من تونس ودمشق. أما الجمعيات الوطنية فتتمركز في معظم الأحيان في عواصم البلدان، رغم بعض الاستثناءات كاليمن حيث هناك جمعيتان من أصل 4 جمعيات يمنية في عدن، ناهيك عن مدنٍ أخرى، غير العاصمة، تحتضن جمعيات مهنية في حالات قليلة، على غرار رابطة الاقتصاديين الشباب المغاربة في أغادير والجمعية التونسية للأنثروبولوجيا في المناستير وجمعية الأنثروبولوجيين الأردنيين في أربد والجمعية المصرية للدراسات النفسية في حلوان.

عدد الجمعيات المهنية العربية، الإقليمية والقطرية

رسم رقم 16

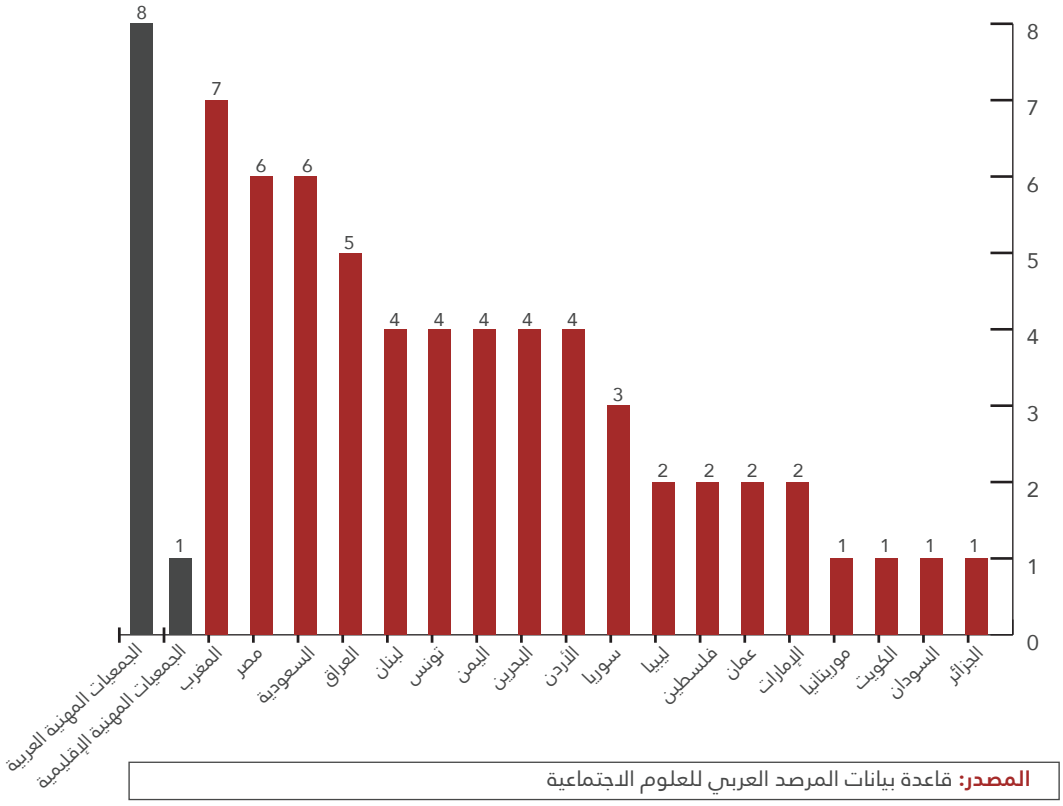

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

يمكن اعتماد كثافة حضور الجمعيات المهنية في بلد ما كأحد المؤشرات على قدرة الجماعة العلمية على تنظيم نفسها بشكل مستقل وتشبيك الأفراد وإعطاء الجماعة نوعًا من الهوية المُشتركة. وهنا تبرز اختلافات واضحة بين البلدان العربية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، حيث تدل مؤشرات أخرى، كالعدد الكبير للكليات والدوريات ومراكز البحث، على كونها من أكثر البلدان العربية اهتمامًا بالعلوم الاجتماعية، نُفاجأ بندرة الجمعيات

المهنية في العلوم الاجتماعية. وقد تعني هذه المُفارقة أن العلوم الاجتماعية في الجزائر ما زالت تعتمد في حيويتها على دعم حكومي فوقي أكثر من اعتمادها على قوّة الدفع الذاتي والقدرات التنظيمية لعلماء العلوم الاجتماعية، رغم وجود بعض المُبادرات الخلّاقة. ولا تُبرز الاختلافات دورًا للثروة الوطنية بقدر ما تعكس الإمكانيات الذاتية للجماعة العلمية، إذ تتوفّر أكبر الإمكانيات لتكوين الجماعة العلمية في المغرب التي تحتضن العدد الأبرز من الجمعيات المهنية في العلوم الاجتماعية في العالم العربي، تليها مصر والسعودية ثم العراق. وهناك مجموعة من البلدان التي تتكون فيها جمعيات مهنية على درجة ملحوظة بالمقارنة مع القلّة النسبية لعدد السكان أو عدد أفراد الجماعة العلمية كما في تونس والأردن ولبنان واليمن والبحرين.

عدد الجمعيات المهنية الوطنية حسب الإختصاص

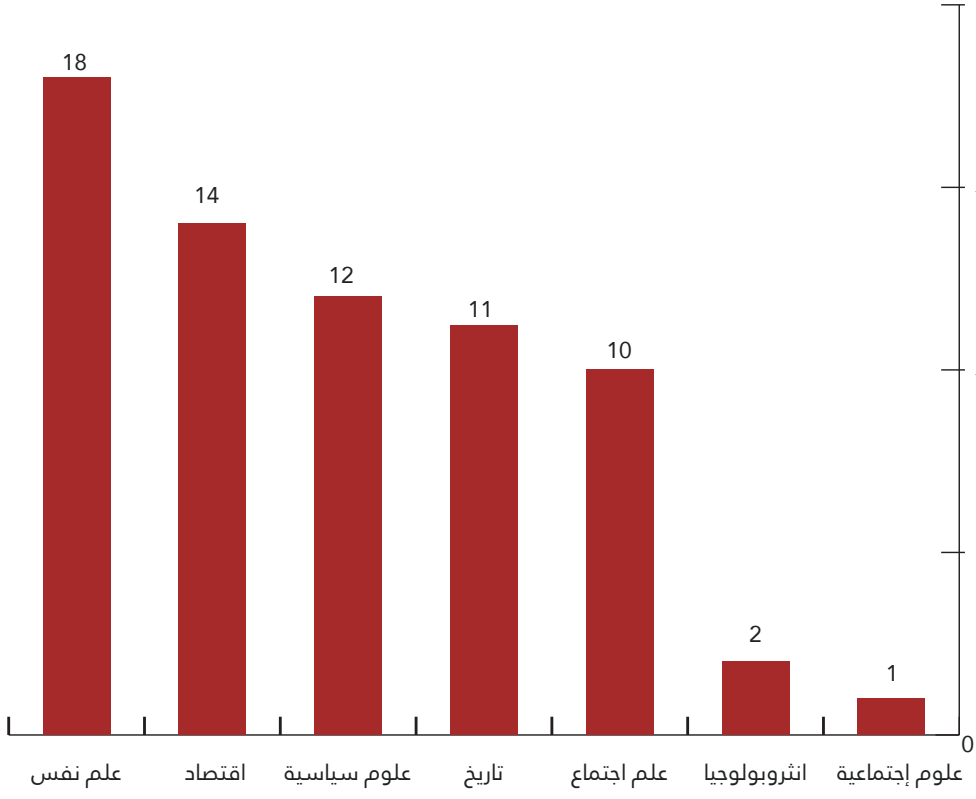

رسم رقم 17

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

يُظهر التمحُّص في تخصُّصات الجمعيات المهنية مفارقاتٍ جوهريّة يبدو أكثرها وضوحًا العدد الكبير لجمعيات علم النفس ثم الاقتصاد، وهما التخصُّصان الأقل حضورًا في الدوريات العلمية العربية كما سيظهر لاحقًا. ويتضح هنا أن الجمعيات العلمية العربية ليست ضعيفة بالدرجة نفسها في التخصصات كافة. ولكن يبدو أن التخصُّص الأكثر تنظيمًا لذاته هو أيضًا الأقل تأثيرًا خارج التخصُّص، أي في مجالات العلم العابر للتخصُّصات. وقد تقيَّم

هذه الظاهرة سلبًا أو إيجابًا، إذ يمكن أن تؤخذ كمعيار لانغلاق التخصُّص على نفسه أو عدم اهتمام ممارسيه بالاستفادة من نتاجات علوم أخرى، أو دوران التخصص في فلك طلاسم لغة خاصة به بشكل لا يُسهّل تغيير مساراته. في المقابل، يمكن أيضًا تبنّي قوة التنظيم الذاتي للتخصُّص كمعيار لنضج العلم، أو ثقته بنفسه، أو اهتمام ممارسيه بالتفاصيل وعمق معرفتهم بمجالهم وشعورهم بأهمية علمهم بشكله المتخصص.

ولا يمكننا في هذا التقرير البتّ في هذه الاحتمالات التي تحتاج إلى دراسة مُتعمّقة في المحتوى العلمي لهذه الجمعيات، وإن كان في إمكاننا لفت النظر إلى هذه الإشكالية الواضحة. هذا ونُلاحظ وضوح التخصصات في حالة الجمعيات المهنية، خلافًا لمراكز البحث أو الدوريات العلمية. وبالتالي إن ما يُميّز الجمعيات عن غيرها من أطر العلوم الاجتماعية هو الوضوح الأكبر لهويتها. كما تتميز عن الأقسام والكليات الجامعية من ناحية أهمية العوامل الذاتية، إذ وبخلاف الجامعات، تحتاج الجمعيات إلى مبادرة إنشاء ومبادرات أخرى كي تستمر في الحياة، ولا يكفيها مجرّد انخراط الأفراد في نظام بيروقراطي مُعرَّف سلفاً كما هي الحال في الجامعات العربية بصفة عامة.

ورغم أننا لا نقارب في هذا التقرير التأطيري المُحتوى العلمي لنتاج الجماعات المهنية، كون تلك المقاربة تحتاج إلى دراسة خاصة بها، من المفيد الإشارة إلى ترابط الفكر النقدي الذي يُعدُّ أحد مصادر الاستكشاف والاكتشاف، مع زخم الدوافع الذاتية وراء تأسيس الجمعيات وإمدادها بالحيوية وسُبل الحياة. أما المثال الأبرز على هذا الترابط فهو مركز الدراسات والنفسية والجسدية (http://www.filnafs.com/fil14.html) وهو إحدى الجمعيات المهنية التي رصدناها، ودوره في نقد صلاحية بعض أوجه علم النفس العالمي لمعالجة الأزمات النفسية في العالم العربي. ويرفض المركز التوظيف الميكانيكي للعلوم النفسية العالمية في الواقع العربي، محذرًا من مغبّة قبول التصنيفات الأجنبية وبالأخص التصنيف الأميركي للاضطرابات النفسية، والذي من شأنه أن يخلق نظرة تُجاه الانسان العربي على أنه إنسان مضطرب نفسيًا لا بل مجنون، فيما يتجاهل ذلك التصنيف حاجة المجتمع الأميركي نفسه إلى علاجات متفهمة لمعنى الكارثة المعنوية. كما يدعو المركز إلى معالجات تحترم الإنسان العربي وتنظر بعين النقد إلى دور شركات الأدوية في التأثير في مسارات علم النفس. ويشكل هذا المثال نموذجا لمقاربات خلّاقة قد نجدها في جمعيات مهنية أخرى في حالات الغوص الأكبر. ويمكن القول إن المقاربات الخلّاقة هي تلك التي تطرح رؤية نقدية لتوظيفات علم لا يتواصل مع خصوصيات الواقع المحلي، وفي الوقت ذاته تطرح منهجيات وحلولاً قابلة للتحصّن بصدى علمي عالمي يتجاوز الخصوصيات المحلية.

العلوم الاجتماعية في الدوريات العلمية[4]

رصد طاقم البحث 217 دورية علمية لها علاقة بالعلوم الاجتماعية تصدر حالياً في العالم العربي. وكما هي الحال في كلّ الظواهر الأخرى للنمو المؤسساتي الحاضن للعلوم الاجتماعية في العالم العربي، تبدو معظم هذه الدوريات حديثة العهد، ويتّخذ نُمو عددها حتى اليوم منحًى مُتسارعاً، مثلما يُظهر الرسم البياني للدوريات التي تمّ التأكد من تواريخ إنشائها.

وبعد التمعّن في نوع المؤسسات التي تُصدر هذه الدوريات، يتّضح أن لمراكز البحث المُستقلّة الدورَ الأكبر في نمو الدوريات، حيث تُصدر هذه المراكز 52% من الدوريات

(4) تعرّف الدوريات بأنها منشورات تصدر بشكل دوري (مثلًا مرّة كل شهر، أو كل شهرين، أو كل فصل، أو كل سنة)؛ وتخضع للمراجعة (مثلًا من قبل خبير في المجال في ما يتعلق بالدوريات الأكاديمية، أو محرّر محترف أو مجلس تحرير)؛ وتشكل جزءًا من سلسلة منشورات أساسية (مثل المجلات الأكاديمية ومجلات الأبحاث، وسلسلة الكتب، والمجلات المتخصصة بالتعليقات ومقالات الرأي، وأوراق العمل، والدراسات، الخ) على عكس المنشورات الإخبارية، المحكّمة وغير المحكّمة منها، والتي تصدر عن مؤسسات في المنطقة العربية، والتي ما زالت قائمة أو توقّفت عن الصدور.

العلمية العربية حالياً، فيما تصدر الجامعات 37% منها، سواء بشكل مباشر أم عن طريق مركز بحث جامعي. ولكن رغم هذا الزخم المعرفي المُتراكم، تعكس هذه الأرقام دلالة مغايرة على ضعف الجمعيات العلمية في العالم العربي، حيث لا تُصدر هذه الجمعيات أكثر من 6% من الدوريات العالمية، أو 14 دوريات فقط من إجمالي 217 دورية.

النمو الكمّي للدوريات العلمية في العالم العربي حسب تاريخ الإصدار*

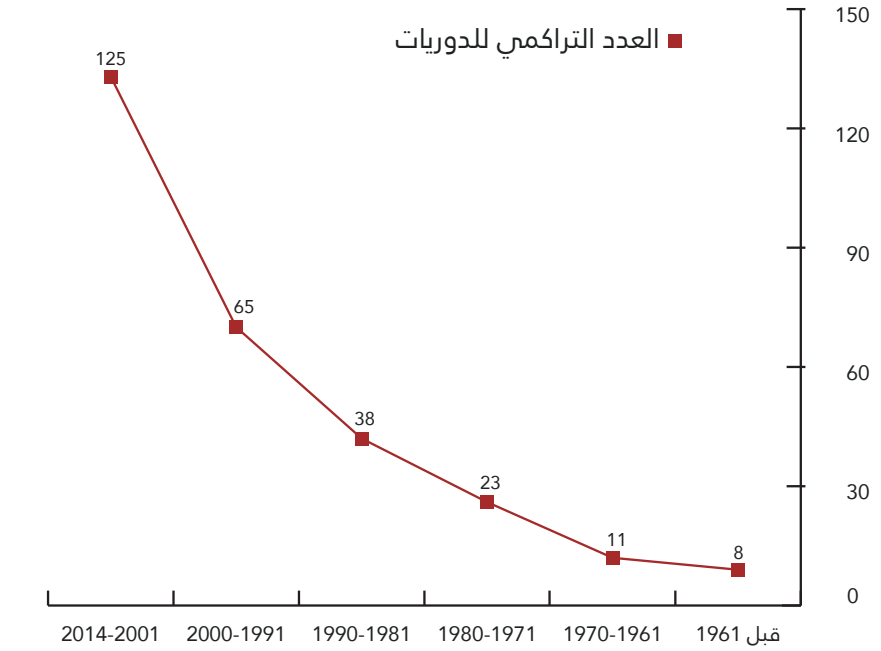

رسم رقم 18

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

* بناء على 125 دورية علمية التي تاريخ صدورها متاح من اصل 217 دورية علمية في العالم العربي.

النمو الكمي للدوريات العلمية في العالم العربي حسب تاريخ الإنشاء*

رسم رقم 19

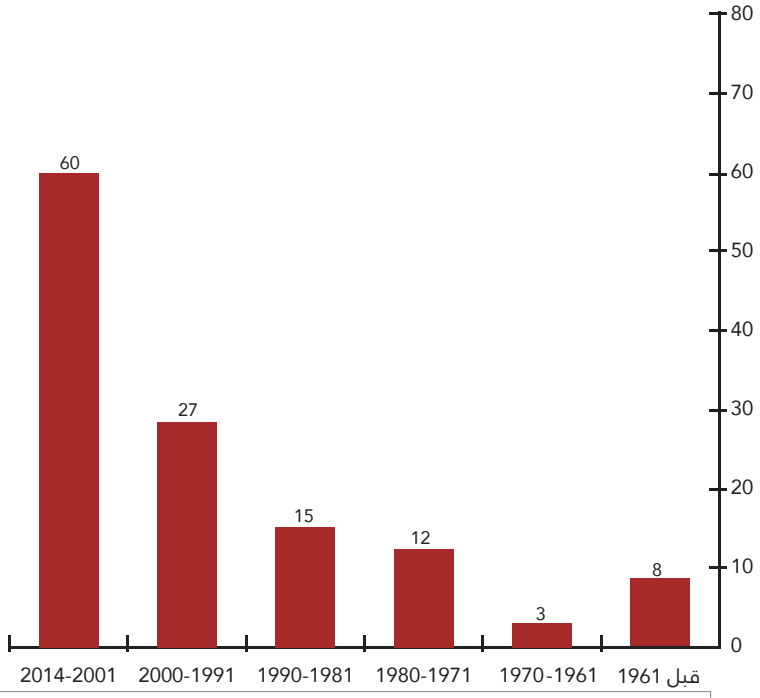

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

* بناء على 125 دورية علمية تاريخ صدورها متاح من اصل 217 دورية علمية في العالم العربي

نسبة الدوريات العلمية حسب نوع المؤسسات التي تصدرها

رسم رقم 20

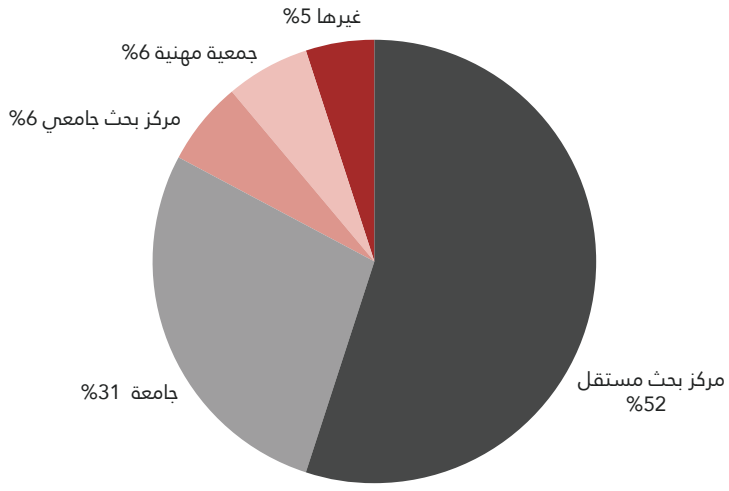

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

ويتّضح من خلال الرصد عدم التوازن على مستوى بلد الصدور، إذ كما كان متوقعًا هناك عددٌ كبيرٌ نسبياً من الدوريات العريقة ومُستديمة الصدور في بلاد تتمتع تاريخياً بحريّةٍ نسبيةٍ للبحث كلبنان، وكذلك في بلاد ذات اهتماماتٍ حديثة بالعلوم الاجتماعية كدول المغرب العربي وقطر، وبلدان تعكس زخمًا مُتزايدًا للمجتمع المدني وتحظى باهتمام دولي، كفلسطين التي تحتلّ الصدارة هنا إذا ما أخذنا في الاعتبار الحجم السكاني لكلّ بلد، ومثلها العراق والاردن.

الدوريات العلمية حسب بلد الصدور

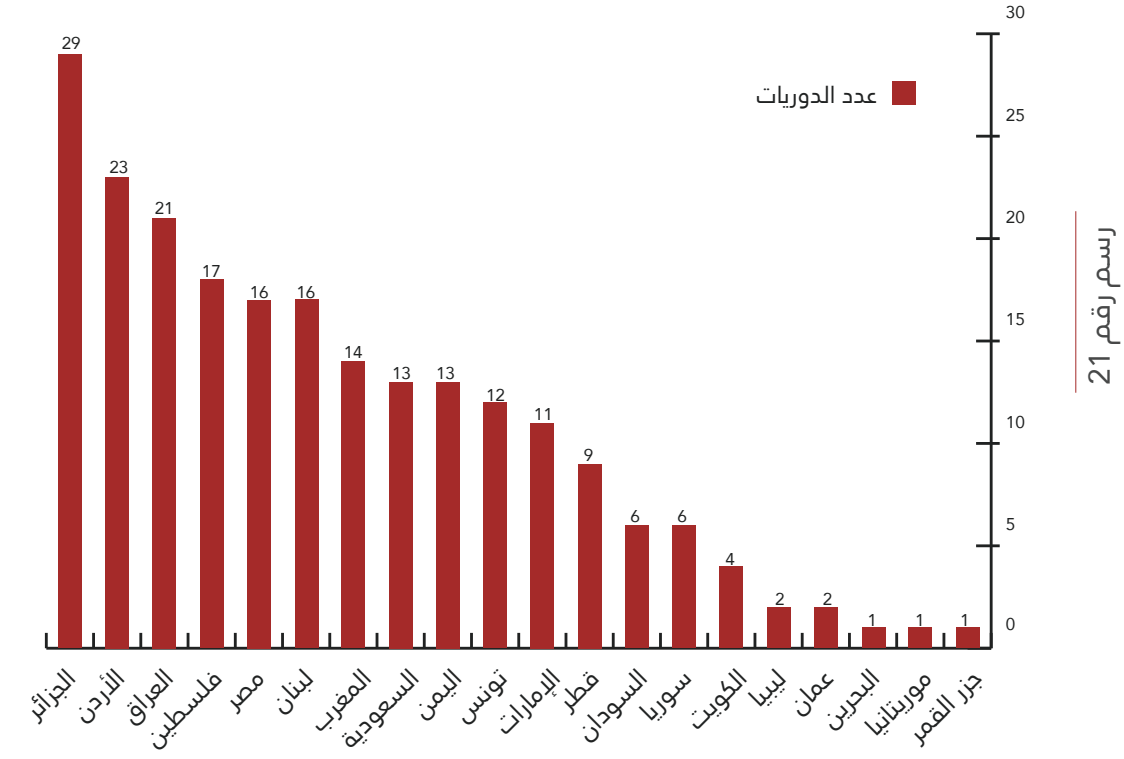

رسم رقم 21

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

مُحتوى الدوريات العلمية: دراسة عيّنة

تناولت الدراسة الخلفية للدوريات العلمية التي أجراها الدكتور المختار الهراس، عيّنة من 8 دوريات محكمة تنشر في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة دونما تخصص في مجال معرفي محدد. وينطبق ذلك على بعضها التي لها هوية تخصصية، إن كانت هذه الهوية لا تمنعها من نشر مقالات تنبع من تخصصات أخرى. وقد تم اختيارها حسب معايير تأخذ في الاعتبار تعدد أنواع المؤسسات التي تنشرها، بحيث تشمل مؤسسات وزارية وجامعية ومدنية إضافة إلى مراكز البحث، والتنوع في وتيرة الصدور بين الشهري والفصلي والسنوي. وشمل الرصد كل المقالات والنصوص الصادرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، رغم بعض التعديلات التي فرضتها تواريخ النشر وظروف العمل والتي لا نرى أنها تُغيّر النتائج، إذ وصل مجموع المساهمات التي تمّ رصدها إلى 732 مساهمة.

كما قام الرصد على تصنيف المساهمات حسب التخصّص العلمي، والنوع، وأسلوب العرض، والتقنيات المنهجية، والموضوع، والمجتمع العربي المعني بالدراسة، والمراجع المُستعملة، وجنسية الباحث، وعدد مساهماته، وظاهرة التشارك في البحث أينما وُجدت. وشملت الدوريات المُختارة "المستقبل العربي" التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية من بيروت، و"الحياة الثقافية" الصادرة عن وزارة الثقافة في تونس، و"هسبريس-تمودا" الصادرة عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط، ومجلة "العلوم الاجتماعية" الصادرة عن جامعة الكويت، و"المجلة الاجتماعية القومية" الصادرة عن المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، و"إضافات" الصادرة في لبنان عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، و"إنسانيات" الصادرة في الجزائر عن مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران، و"عمران" التي يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر.

وفي ما يلي نعرض أهم نتائج الرصد التي تشمل توزيع جنسية الباحثين أو انتمائهم الوطني، والعلاقة بين الجنسية والمجتمع موضوع البحث، وتخصّصات العلوم الاجتماعية حسب نسب حضورها، ومواضيع البحث، والتقنيات المُستعملة، ومسألة العلاقة بين الدوريات العلمية وتكوين الجماعة العلمية.

يعكس رسم رقم 22 مُعطياتٍ أولية حول حضور الباحثين حسب الجنسية، إذ يسجّل الباحثون من المغرب العربي حضورًا لافتًا ليشكّلوا معاً أكثر من 41% من مؤلفي المقالات في الدوريات العلمية العربية. وهذه الظاهرة تصبُّ في اتجاه تأكيد ما خلصت اليه دراساتٌ أخرى من تفوّق نوعي للعلوم الاجتماعية في المغرب العربي بالمقارنة مع المشرق (حنفي وأرفانيتس 2015). وتُفسَّر هذه الظاهرة أحيانًا باستمرارية أكثر وضوحًا للنظم التعليمية المتوارثة من العصر الاستعماري الفرنسي بالمقارنة مع تلك المتوارثة من العصر الاستعماري الإنكليزي.

ولعلّ ما ينطوي على تأكيد أولي لهذه المقولة

إنما يتمثّل في الحضور المميز نسبياً للباحثين اللبنانيين، حيث إن هذه الاستمرارية هناك أقوى من تلك التي نشهدها في سوريا، وهي بلد مشرقي آخر خضع للاستعمار الفرنسي ولكن بشكل كان له تأثير أقلّ على النظام التعليمي على المدى الطويل. والفرق هنا ربما يتعلّق باختلاف الظروف المحلّية. ففي لبنان، على سبيل المثال، وُجدت نخبة مؤثّرة مُشبعة بثقافة فرنسية، وفي المغرب العربي تمكّن الاستعمار الفرنسي من مدّ جذوره الثقافية خلال فتره زمنية أطول مما كانت عليه الحال في المشرق.

بشكل عام، هناك أربع دول يُنتج كلٌّ منها أكثر من 10% من العلماء الحاضرين في الدوريات العلمية العربية، وتشمل مصر بالإضافة إلى تونس والمغرب والجزائر. تليها أربع دول أخرى يشكل علماء العلوم الاجتماعية في كلٌّ منها ما بين 4-10% من مؤلفي المقالات، وهي لبنان والكويت وفلسطين والعراق، ثم تأتي باقي البلدان العربية. وإن كان هذا التوزيع يعكس فكرة عن حجم الحضور المُطلق في الدوريات للباحثين حسب البلد، فإنه في المقابل لا يساعد كثيرًا في فهم القدرة التعليمية لأيّ بلد، إذ تبدو الحاجة ملحّة هنا إلى معطيات أخرى أولها الحضور النسبي للباحثين، أي حجم حضور كل جنسية في الدوريات بالمقارنة مع نسبة سكان بلدها لسكان الوطن العربي ككل. فاذا كانت نسبة حضور الباحثين من بلد ما في المجال العلمي العربي أعلى من نسبة سكان بلدهم للوطن العربي، يمكن الاستنتاج بشكل مبدئي أن بلدهم أعلى إنتاجية للعلوم الاجتماعية من المعدّل، والعكس صحيح.

نسبة الباحثين في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب الجنسية، 2010-2014*

رسم رقم 22

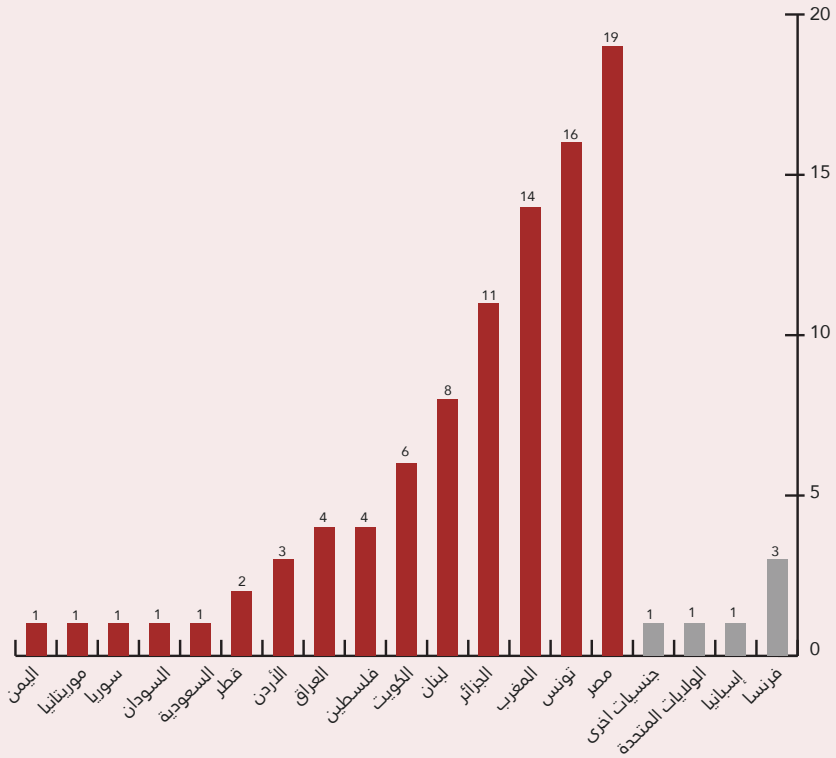

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة

درجة حضور الباحثين مقارنة مع الحجم السكاني للبلد*

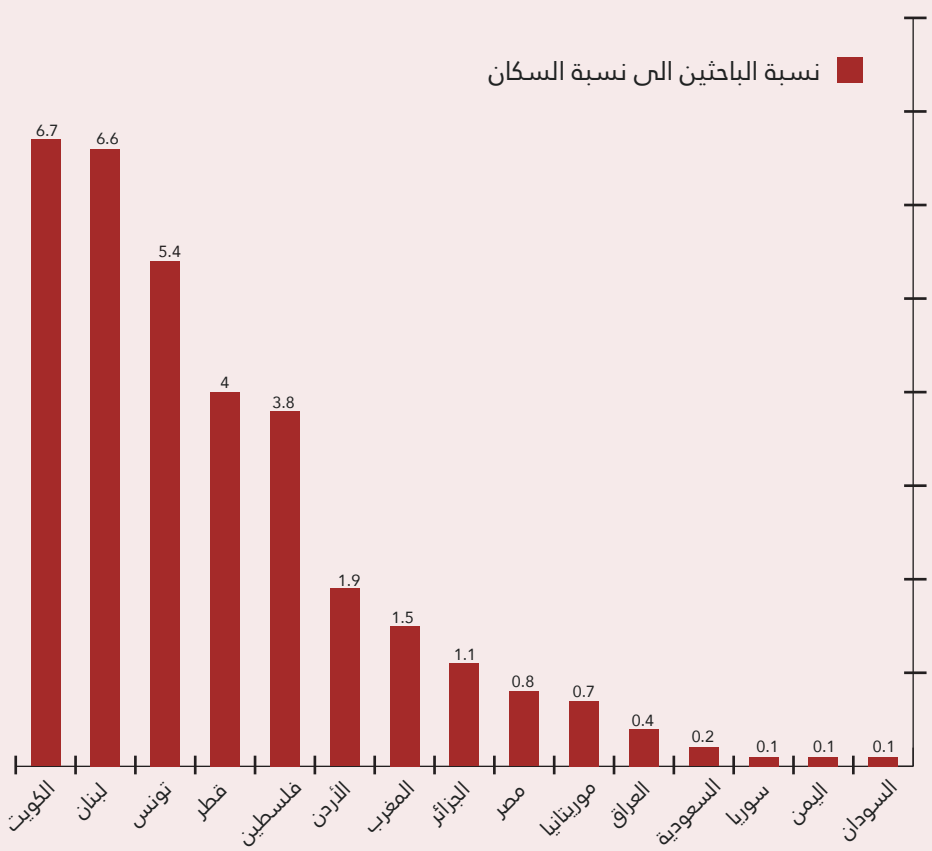

رسم رقم 23

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
* الرقم 1 يشير إلى أن حجم الإنتاج يتوافق تمامًا مع الحجم السكّاني للبلد.

إذاً، الوقوف على هذه النسب يرسم صورة مختلفة، فنجد مجموعة من البلدان صغيرة الحجم نسبياً ولكن ذات غزارة إنتاجية تفوق حجمها بأضعاف عدة، وأهمها الكويت ولبنان وتونس وقطر وفلسطين، مقابل بلدان أخرى تُنتج علماً عربياً بدرجة تفوق حجمها ولو كان بمعدلات أقلّ وتشمل الأردن والمغرب والجزائر. أما باقي البلدان فتُنتج بنسب أقل من حجمها، وإن كان بفوارق ذات دلالة. فمصر التي أتت في الرسم الأول في الدرجة الأولى من ناحية كمية الإنتاج المُطلقة، تُنتج في الواقع بدرجة تقلّ عن حجمها ولو لم يكن الفرق كبيرًا. ثمّ تأتي في النهاية مجموعة من البلدان تبدو فيها كمية الإنتاج العلمي ضئيلة جدًّا بالنسبة إلى حجم البلد الواحد، مثل السعودية وسوريا واليمن والسودان، ويمكن ان تُضاف اليها البلدان التي ليس لها حضور على الاطلاق في دوريات العينة وتشمل البحرين وعُمان والإمارات وجيبوتي والصومال وجزر القمر. ومن اللافت أن هذه البلدان التي تأتي في المؤخرة تتفاوت بشكل كبير من ناحية الثروة الوطنية، مما يؤكّد ما أسلفنا ذكره على أن العلوم الاجتماعية بشكلها البحثي، خصوصًا

تلك الموجّهة منها إلى جمهور عربي، لا تزدهر لمُجرد وجود الثروة، ولكن بوجود اهتمام بها وبالحرية النسبية للبحث. وتحضر هذه العوامل في البلدان التي تأتي في الصدارة في هذا الرسم، وهي تختلف من ناحية حجم الثروة الوطنية ونوعية الإشكالات المحلّية، ولكنها تهتم بالعلوم الاجتماعية أكثر من غيرها وتُفسح لها مجالاً أوسع للتنفّس.

تعددية الجنسيات الحاضرة في 8 دوريات علمية عربية محكمة، 2010-2014*

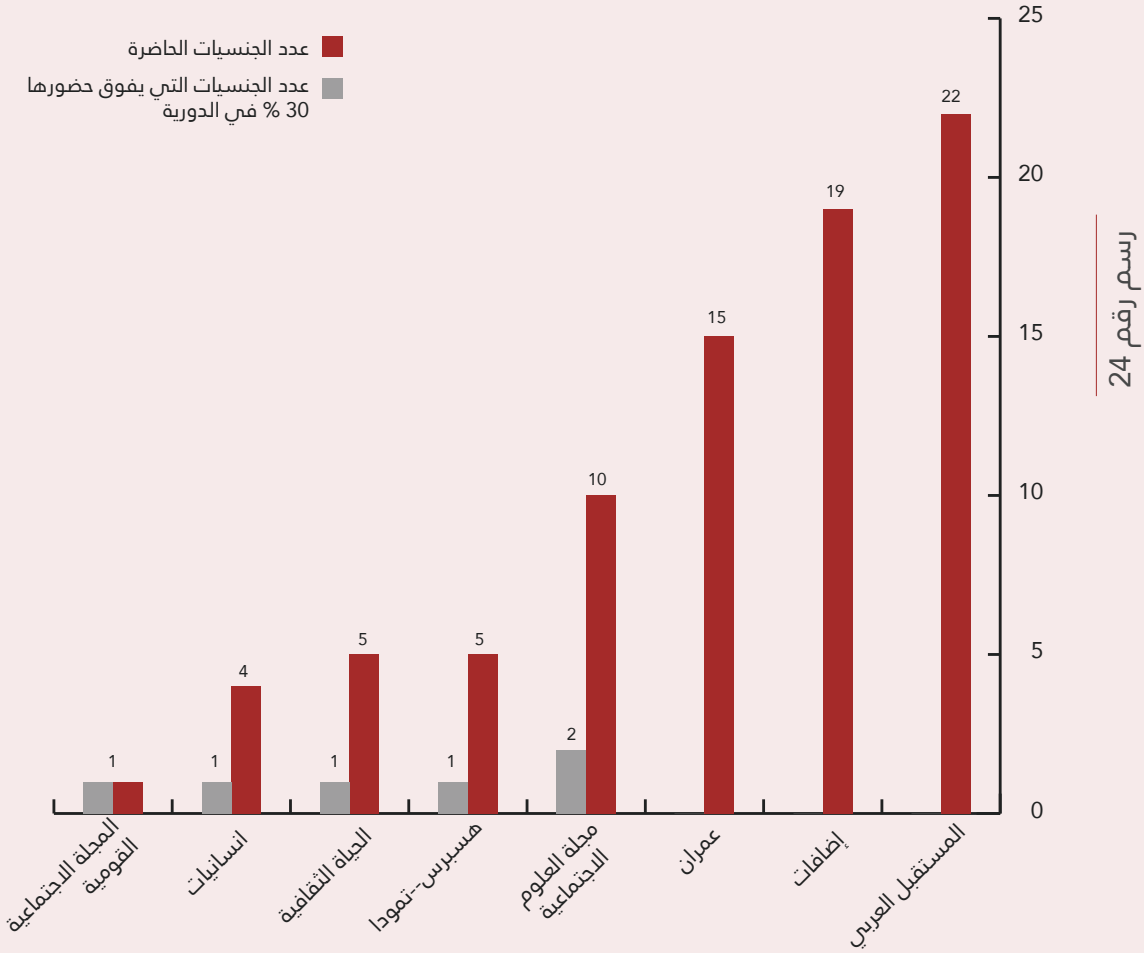

رسم رقم 24

المصدر: الهراس، المختار. 2015 ."تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلومالاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة

كما هو معروفٌ، تختلف الدوريات العلمية في أي مكان من ناحية تمثيلها للباحثين في منطقتها، ما يستلزم تدقيقًا في مُحتواها كل على حدة بغية تلمُّس تردّد صداها في العالم العربي ككل، وفي المحصلّة مدى محدوديتها الجغرافية. وهنا نُلاحظ عدم وجود علاقة واضحة بين عمر الدورية وتردّد صداها. فدورية عريقة على شاكلة "المستقبل العربي" تأتي في الصدارة، حيث تتميز بأعلى تعددية من ناحية جنسية المؤلفين الحاضرين في خلال فترة الرصد، اذ يساهم بها باحثون من 22 جنسية. كما تطفو هنا ظاهرة صحّية أخرى ألا وهي غياب الهيمنة من طرف أي جنسية، أي لا تتمثّل أي جنسية في "المستقبل العربي" بنسبة تفوق 30% من المؤلفين. ولكن يبرز مؤشّرٌ عالٍ للتعددية في أحدث دوريات العينة ،وهي "عمران" حيث تفوق تعدديتها 4 دوريات أكبر عمرًا منها بكثير، و تتمثّل في "عمران" 15 جنسية من دون هيمنة لأيٍّ منها، رغم الحضور المميز للباحثين القطريين الذين تصل نسبتهم إلى 25% من المؤلفين في هذه الدورية. واللافت في هذا المجال أن الدوريتين الأوليَيْن في مقياسنا للتعددية، وهما "المستقبل العربي" و"إضافات"، تصدر كلتاهما من لبنان، ما يُثبت أن هناك علاقة حميمة ليس فقط بين تاريخ طويل نسبياً لحرية البحث وجودته النوعية، إنما أيضاً بين الحرية والتعددية. وهذا الفضاء الحرّ نسبياً يثمر الدوريتين الأكثر انفتاحاً على العالم العربي ككلّ، كما وتبرز الدوريات قدرة على جذب المساهمات اليها من مختلف أرجاء الوطن العربي.

من السهل رصدُ اختلافٍ مهمٍّ في مقياس التعددية في المنطقة نفسها لا يبدو أن له علاقة بعمر الدورية بل بسياساتها وبفهمها لطبيعة جمهورها. فاذا قارنّا الدوريّتين الخليجيتين في عيّنتنا، أي "عمران" من قطر و"مجلة العلوم الاجتماعية" من الكويت، يتّضح أن الأخيرة، رغم الحضور الجليّ لعشر جنسيات فيها، تتميز بهيمنة جنسيتين تعودان للباحثين الكويتيين والمصريين. وتأتي في ذيل الترتيب في مقياس التعددية "المجلة الاجتماعية القومية" من مصر، والتي لم ينشر فيها غير الباحثين المصريين خلال فترة الرصد. إضافة إلى ذلك، تطفو على السطح محدوديةُ الصدى العربي لدوريات المغرب العربي الثلاث في العيّنة, رغم أهميتها العلمية وتاريخها العريق، إذ تتمثّل في كلٍّ منها 4-5 جنسيات فقط، ويهيمن في كلٍّ منها باحثون من البلد ذاته الذي تصدر فيه الدورية.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب البلدان والمناطق المدروسة، 2010-2014*

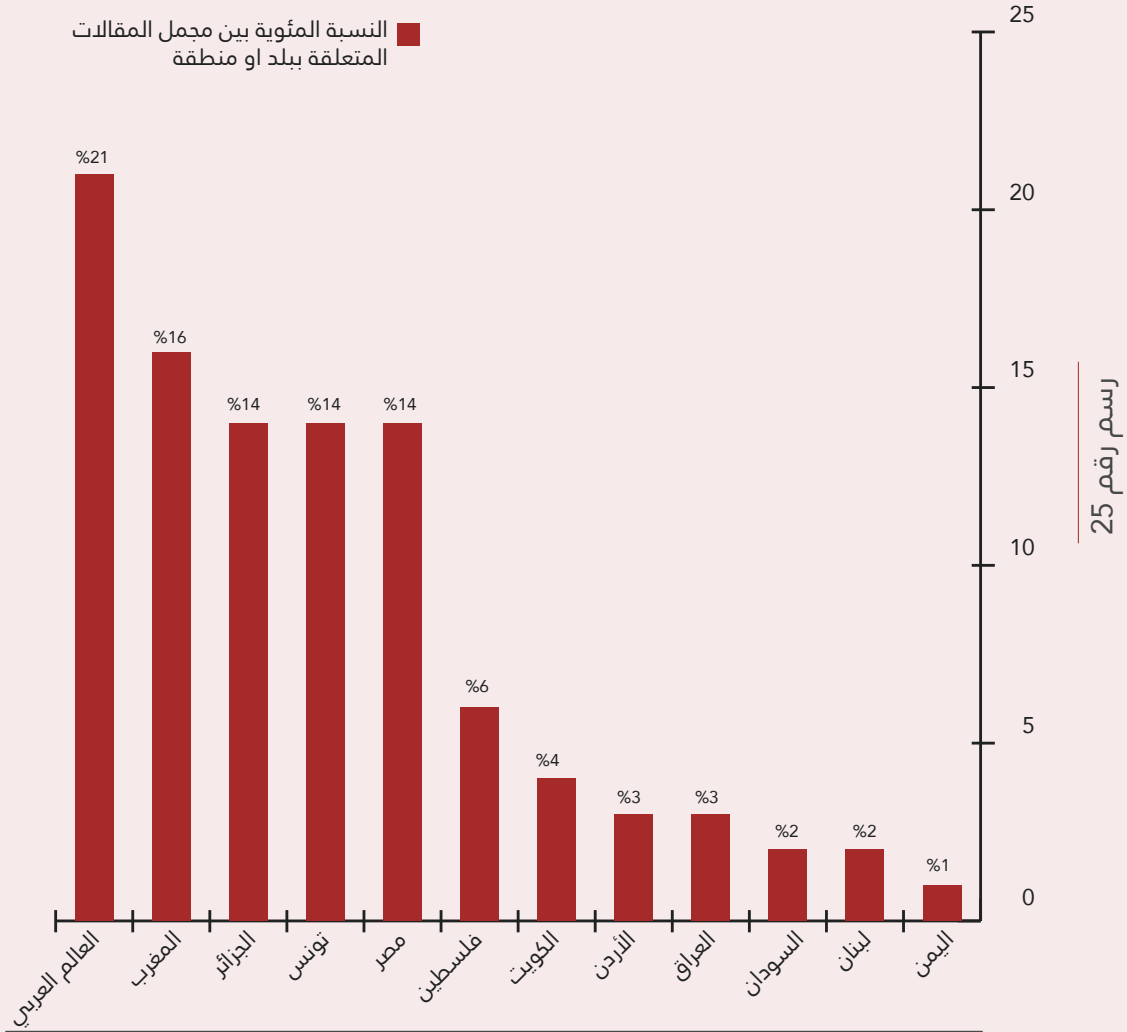

رسم رقم 25

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 504 مقالة

وفي المضمار نفسه، تتمحور أكثرية المقالات والنصوص، أو 504 من مجمل 732 مساهمة، حول جغرافيا مُحددة، أي تتناول بالتحليل بلدًا أو منطقة معيّنة، مما يعني أن النظرية أو المفهوم اللذين تعرضهما ينبعان من واقع مُعرَّف بالمكان وإن كان قابلاً للتعميم. وقد استثنينا في رسم رقم 25 ما تقلّ معالجته عن 0،5% من المساهمات. ولكن الجدير ذكره أنّ "العالم الإسلامي" كان في عداد ما حذفناه نظرًا إلى ضعف حضوره في التحليلات، حيث

تمحورت حوله كموضوع مقالتان لا أكثر من أصل 504. وقد يبدو هذا الأمر غريباً ركوناً إلى الخطاب الشائع حول مفهوم "العالم الإسلامي"، ولكن من الواضح أن الدوريات العلمية العربية لا تُعيره اهتماماً. ويمكن القول إن هذه الظاهرة مُرتبطة باختيارنا للعيّنة، ومع ذلك لا تبرز مؤشّراتٌ من مصادر أخرى تتيح لنا التأكد من أن العالم الإسلامي (كمفهوم تحليلي لا كتعبير مجرّد) سيظهر بشكل أكبر في عيّنة أخرى. وقد يُعزى السبب إلى أن العالم الإسلامي لا يشكّل للباحثين العرب مفهومًا يضمّ كمًّا كافيًا من التجانس الاجتماعي، أو على الأقل من الخصائص المشتركة التي تسمح بتحليله ككتلة واحدة.

توزيع المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب البلدان المدروسة

المجلات / البلدان المشمولة بالدراسة	عمران	الحياة الثقافية	المجلة الاجتماعية القومية	إضافات	مجلة العلوم الاجتماعية	المستقبل العربي	إنسانيات	هسبريس تمودا	المجموع
تونس	6	49		7		5	2		69
الجزائر	1			13	1	10	43		68
المغرب	9			16		9		48	82
مصر	5		41	2	7	15			70
قطر				1					1
الكويت					22				22
الأردن	1			1	11	1			14
فلسطين	4			9	2	15			30
لبنان	1			5		6			12
العراق				8		7			15
السودان	1			1		7			9
اليمن	1				2	4			7
الوطن العربي	3	9		12	1	78			103
العالم الإسلامي				1		1			2
المجموع	32	58	41	76	46	158	45	48	504

جدول رقم 6

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . «تقييم دوريات العلوم الاجتماعية». كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

وبالعكس من ذلك تماماً، يحتلُّ مفهوم "العالم العربي" الصدارة من ناحية الحضور كمحور جغرافي للتحليل، رغم أنه مفهومٌ ينطوي على تنوع لا بل على تناحر. ولكن هذا المفهوم يبرز في مجال عام عربيٍ مشترك بشكل أكثر كثافة من العالم الإسلامي، فكما يتبين من تاريخه الحديث أنه يواجه هذا العالم تحدياتٍ مُشتركة، أو على الأقل تحدياتٍ عابرة للحدودِ القطرية بشكل أو بآخر، كما يسجّل حضوراً مؤسساتيًا أكثر تشابكًا مما يُمكن أن يُقال عن العالم الاسلامي.

ويُظهر جدول رقم 6 أن البلدان الأكثر حضورًا من ناحية جنسية الباحثين هي البلدان المشمولة بالدراسة أكثر من غيرها، وتشمل مصر ودول المغرب العربي (باستثناء موريتانيا). ويشير المختار الهراس إلى أن معظم المقالات المتعلقة ببلدٍ ما كتبها باحثون من البلد نفسه رغم اختلاف النسب، حيث يستنتج أن ثلثي المقالات عن الجزائر والمغرب كتبها باحثون من هذين البلدين، فيما خَصّص المؤلفون التونسيون نصف مقالاتهم تقريبًا لتونس، والمصريون 45% من مقالاتهم لمصر. وتقلّ هذه النسب في الخليج حيث إن 40% من مقالات الباحثين الكويتيين تتعلّق بالكويت (ولكن هنا يجب الأخذ في الاعتبار صغر حجم البلد وضخامة إشكالات المنطقة الجغرافية المُحيطة به، لذا قد تُعدُّ هذه النسبة عالية).

ثم تُسجَّل أعلى درجات الاهتمام بالمحيط العربي العام في قطر، إذ ليس بين 22 مقالة لمؤلفين قطريين سوى واحده فقط تتعلق بقطر. وهي الحال نفسها بالنسبة إلى المؤلفين اللبنانيين، حيث تناولت 12 مقالة فقط الشأن اللبناني من أصل 71 كتبها هؤلاء. ومن الملاحظ أن مناطق الأزمات الحاضرة تستحوذ على جل اهتمام الباحثين منها، إذ إنّ كلّ المقالات عن السودان واليمن كتبها باحثون من هذين البلدين، فيما 30 من 38 مقالة كتبها فلسطينيون ترتبط بفلسطين.

إلا أنّ هذه الفرضيات المرتبطة بدور الأزمات القطرية المزمنة في الاستحواذ على اهتمام الباحثين المحليين لا تُفسّر اتجاه الباحثين من بلاد أخرى، كالمغرب والجزائر، إلى التركيز على دراسة أوطانهم. ويُقدّم د. الهراس بعض الفرضيات التي تشرح هذه المسألة، ومنها ثقل المعارف المتراكمة منذ الحقبة الاستعمارية في حقل العلوم الاجتماعية حول البلدان المغاربية، مما يُحفّز استمرارية تقاليد البحث، ناهيك عن وجود نوع من الانفتاح من جانب السلطات السياسية لأسباب مختلفة للبحث في قضايا اجتماعية، مما يُسهم في وضع إحصاءات ووثائق رسمية في متناول الباحثين وبالتالي تشجيعهم على دراسة ما هو أكثر قابلية للتوثيق.

أما الدوريات فتختلف في درجة انفتاحها الجغرافي. ويظهر بجلاءٍ كيف أن الدوريّتين الصادرتين في لبنان، أي "المستقبل العربي" و"إضافات" تضمّان العدد الأكبر من المقالات المتعلقة ببلدان أخرى، رغم أن كلاًّ منهما يحتضن دراسات حول 12 دولة عربية، من أصل 22، أي أكثر من النصف بقليل، تليهما "عمران" حديثة العهد ثم "مجلة العلوم الاجتماعية". ويتماهى هذا الترتيب تماماً مع الرسم 22 حيث إن هذه الدوريات تتميّز بتعدديةٍ أكبر على مستوى جنسية الباحثين، كما أن ترتيب باقي الرسم يتماهى مع الرسم 22، ما يُثبت أن التعددية الانتمائية للباحثين ذات علاقة قوية مع التعددية الجغرافية لمواضيع البحث. ثم نرى أن التركيز على بلد الصدور هو الظاهرة الغالبة للدوريات المغاربية التي تجذب اليها في معظم الأحيان المؤلفين المغاربة، وهي الحالة عينها في "المجلة الاجتماعية القومية" من مصر، التي ,على العكس من اسمها، لم تنشر أيّ مقالة عن أيّ بلد غير مصر خلال فترة الرصد. علمًا أنّ الباحثين المصريين كتبوا خلال الفترة ذاتها عن بلدان عربية أخرى إنّما في دوريات أخرى.

عدد البلدان المدروسة في 8 دوريات علمية عربية محكمة ، 2010-2014*

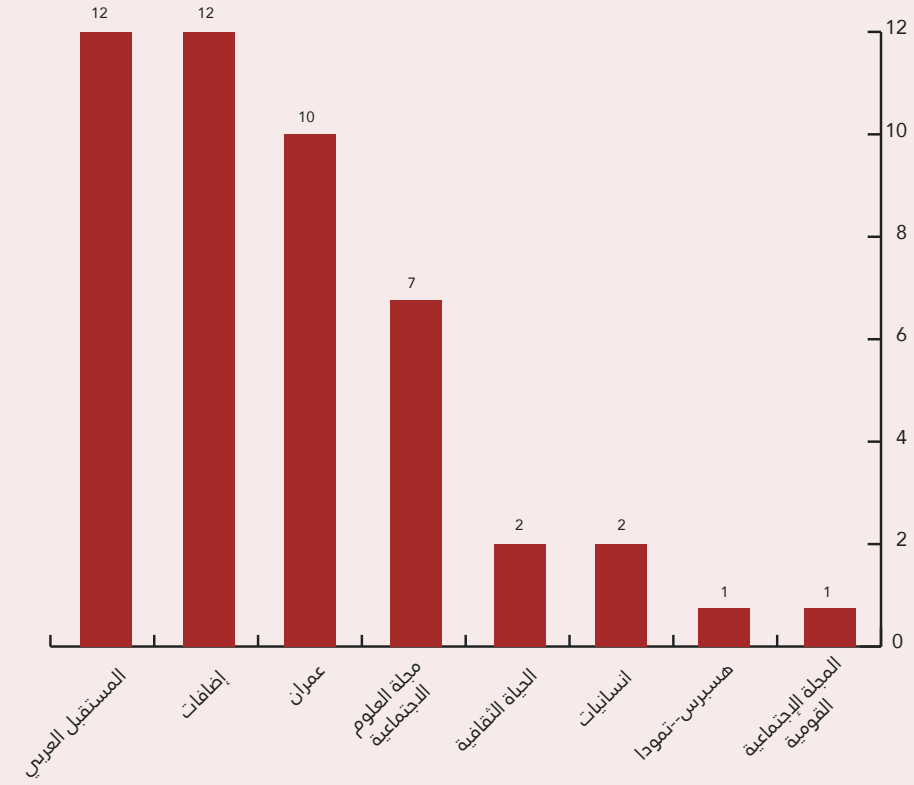

رسم رقم 26

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 504 مقالة

مما يعني أنّ المسألة قد تتعلّق بتوجهات وسياسات مُحددة للدورية أو للجهة المسؤولة عنها، وليس في الضرورة باهتمامات الباحثين المحليين وإمكانياتهم.

التخصُّصات والمواضيع

في تحليلنا لحضور تخصُّصات العلوم الاجتماعية في الدوريات العلمية العربية، أي تصنّيف المقالات حسب التخصُّص، نجد أن نسب حضورها تتماهى بشكل عام - رغم بعض الاختلافات الرقمية - مع نسب حضورها في الجامعات العربية، باستثناء الاقتصاد الذي يأتي في الصدارة في الجامعات ولكن بحضورٍ ضعيف في دوريات العينة. ويُرجّح أن يكون السبب هو تركيزنا على الدوريات المُنفتحة على العلوم الاجتماعية بشكل عام، مما يؤدي إلى ضعف تمثيل التخصُّصات التي يُفضّل باحثوها النشر في دورياتهم المُتخصّصة. وهناك أسباب عدة لمثل هذه الخيارات التخصُّصية، قد يكون أحدها وجود نوع من الجماعة العلمية ضمن التخصُّص، مما يُحفّز الباحثين فيه على تكثيف التواصل في ما بينهم على حساب حضورهم في المجالات المشتركة للعلوم الاجتماعية. ولكن هناك عوامل أخرى ممكنة لمثل هذه الخيارات التخصُّصية الانغلاقية، كتفضيل الباحثين تقنيات ومنهجيات مُتطوّرة

أو مُعقّدة لا تُسهّل تواصلهم مع من هو خارج مجال تخصُّصهم، أو تفضيلهم توجيه أبحاثهم لصانعي القرار وليس لمجال علمي عام يتشاركونه مع تخصُّصات أخرى.

وقد يكون الحضور الكبير نسبيًّا في الدوريات لبعض التخصصات المُحجّمة كالأنثروبولوجيا مُرتبطًا بعدم وجود دوريات متخصِّصة، مما يدفع نسبة كبيرة من مُمارسي هذا التخصّص إلى نشر أبحاثهم في الدوريات المُتاحة. وهنا لا يمكن الفصل في هذه الاحتمالات التي تحتاج إلى دراسة خاصة بها ربما في تقارير لاحقة، لا سيّما أنّ تركيزنا في هذا الشقّ كان على عينة تتميّز بالقدرة على إعطائنا فكرة عن المجالات التحاورية لمختلف تخصّصات العلوم الاجتماعية.

رسم رقم 27

نسبة العلوم الإجتماعية في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب الإختصاص، 2010-2014 *

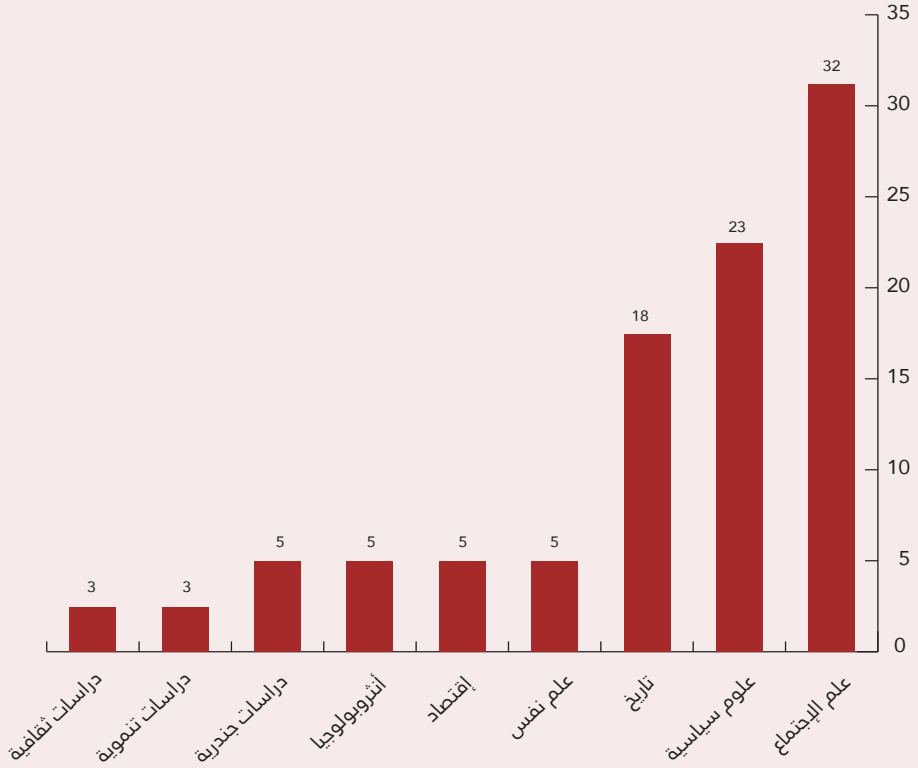

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 732 مقالة.

في هذا المجال، تحتفظ ثلاثة علوم بحصّة الأسد في الدوريات المشتركة بين العلوم الاجتماعية، وهي علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ، حيث تستحوذ معاً على ما يُقارب ثلاثة أرباع المقالات، بينما تتساوى نسب علم النفس والاقتصاد والأنثروبولوجيا بقدر لا يتعدّى 5% لكلٍّ منها. ونلحظ حضورًا يُقارب هذه التخصّصات الأخيرة على المستوى الكمّي في الدراسات العابرة للتخصصات، في شكل دراسات جندرية وتنموية وثقافية، بحيث تستحوذ معًا على 11% من المقالات. وفي حال استثناء هذه الدراسات العابرة للتخصصات وإعادة احتساب النسب بحصر الدراسة في التخصُّصات التقليدية الستة المتوفرة في الجامعات على شكل أقسام مُتخصصة، تصبح واردةً المقارنة بين نسبة حضور التخصُّصات في الدوريات العلمية ونظيرتها في الجامعات المرصودة سابقًا.

مقارنة بين نسب حضور التخصصات في ما بين الدوريات العلمية والكليات الجامعية

رسم رقم 28

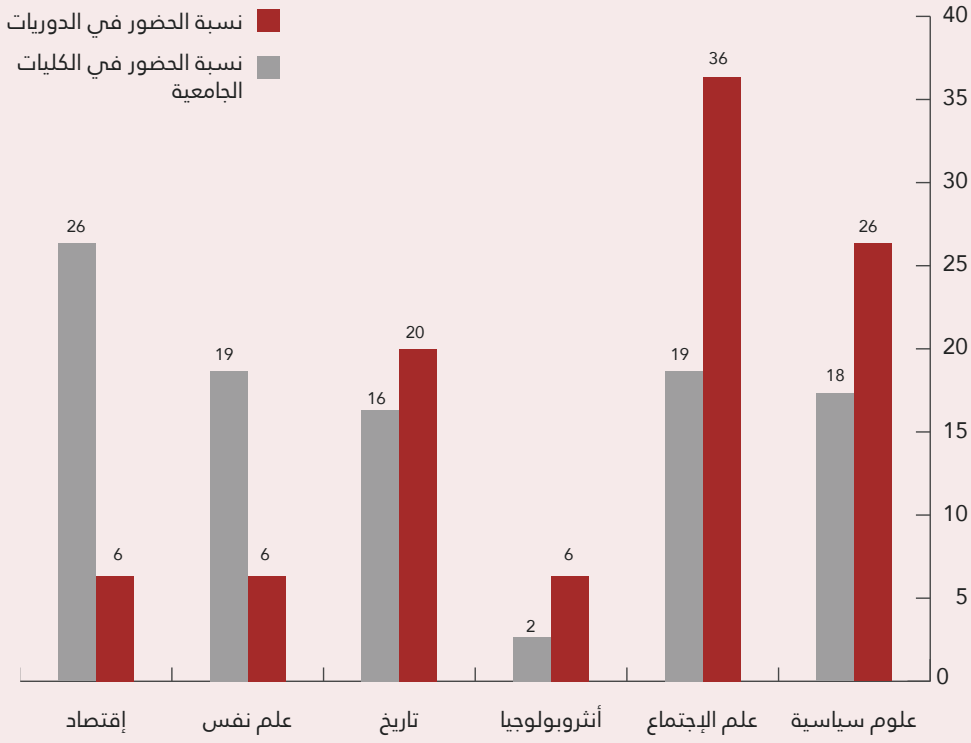

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية) وقاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

جدول رقم 7

درجة تفاوت حضور التخصّصات بين الدوريات والجامعات

	علوم سياسية	علم اجتماع	أنثروبولوجيا	تاريخ	علم نفس	إقتصاد
النسبة في الدوريات: النسبة من الكليات الجامعية	18:26	19:36	2:6	16:20	19:6	26:6
درجة التفاوت	1.44	1.9	3.0	1.25	0.32	0.23

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . «تقييم دوريات العلوم الاجتماعية». كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية) وقاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الإجتماعية.

يظهر جدول رقم 7 أن التخصصات الثلاثة ذاتَ الحضور القوي في الدوريات (تاريخ، علم اجتماع، علوم سياسية) تتعدّى درجة حضورها في الجامعات، وهنا يُضاف اليها الأنثروبولوجيا التي رغم ضآلة حضورها في المجالات كافة تبرز في الدوريات بشكل يفوق حضورها الجامعي بثلاثة أضعاف. وفيما تسجّل العلوم التاريخية في الدوريات أقرب نسبة لحضورها الجامعي، يتعزز علم الاجتماع من ناحية الحضور النسبي في الدوريات بصورةٍ مضاعَفة مُقارنة مع نسبة حضوره الجامعي، لحساب تراجُع الاقتصاد إلى الدرجة الأخيرة حيث تقلّ نسبة حضوره في الدوريات عن ربع نسبة حضوره في الجامعات، تمامًا كما يتراجع علم النفس في الدوريات إلى ثُلث حضوره الجامعي. وإن كانت هذه المقاييس تعكس دلالة ما، فهي حتمًا متعلّقة بحجم الفرصة المُتاحة لعلماء العلوم الاجتماعية للتعرّف إلى مُساهمات علمية ذات طابع مُشترك بينها.

ويفضي ما سبق إلى نتيجة مفادُها أن هناك علمين اجتماعيين، النفس والاقتصاد، لا يحضران بكثافة تسمح لمن هو خارج تخصصهما بالتعرّف إلى انجازاتهما بشكل دوري، وبالمقارنة نجد أربعة علوم أخرى تُسفر عن طبيعتها بشكل أكبر لمن هو خارج نطاقها، وهي حسب درجة الظهور النسبية: العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ. يقود تقفّي المواضيع الأكثر تداولا في الدوريات، بعد استثناء ما هو قليل المعالجة، إلى النتيجة نفسها في الصحف والدوريات الأخرى خلال مرحلة الرصد وقوامُها أن الربيع العربي يأتي في الصدارة، حتى قبل إضافة حزمة المواضيع الأخرى المتعلقة به على غرار الإصلاح والعدالة، حيث يحظى مجموع هذه المسائل بأكثر من 13% من المقالات. وإذا أضيفت إلى هذه الحزمة أخرى وثيقة الصلة بها وتتعلّق بقضايا الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، يصل المجموع إلى 20% من المقالات التي تنظر إلى مسألة التغيير السياسي والاجتماعي بشكل شمولي.

إضافة إلى ذلك، يبرز حضورٌ ذو اعتبار لقضايا المرأة كما في حال الصحف وكذلك الشباب الذي يحصد 8% من المقالات. أما الملاحظات الأخرى التي تتماهى مع تدوال المواضيع في الصحف والدوريات الثقافية وغيرها فتشمل حضورًا ضعيفًا للعولمة، ولكن في المقابل نجد قضايا غير ملحوظة في مجالات أخرى، كمسألة النخبة وإن كانت هزيلة الحضور نسبيًا.

ونتلمّس كذلك الاهتمام النسبي بمسألة المدينة التي ترتبط في عصرنا بمعضلات اجتماعية واقتصادية أخرى تشمل التنمية والهجرة والفقر التي في حال أضفناها إلى موضوع المدينة يلامس المجموع 18% من المقالات المُخصصة لمعالجة

معضلات التنمية الكُبرى. وفي المقابل، يجدر التوقف عند الضعف النسبي للاهتمام بالمجتمعات التي تُصنَّف على أنها تقليدية أو على الأقل تتعاكس مع المدينة، كالقرية والبداوة، وإن شملت معالجة هذه المجتمعات أفكاراً متسلحةً بطموح تنموي، إلا أن المعالجة تقلّ عن 2% من مجموع المقالات.

المواضيع الأكثر تداولا في 8 دوريات علمية عربية محكمة، 2010-2014*

جدول رقم 8

الموضوع	مجموع المقالات حول الموضوع	المواضيع المرتبطة	مجموع المقالات حول المواضيع المرتبطة	مجموع مقالات حزمة المواضيع	نسبة حزمة المواضيع من مجموع المقالات
الربيع العربي، الثورة	65	الإصلاح، العدالة	9	74	13.3
سيَر شخصيّات	60			60	10.8
المرأة	48			48	8.6
الشباب	45			45	8.1
المدينة	44			44	7.9
السياسة	43			43	7.7
الإسلام	31			31	5.6
التنمية	28	الهجرة، الفقر	28	56	10.0
الديمقراطية	20	المواطنة، المجتمع المدني	16	36	6.4
التكنولوجيات الجديدة	18			18	3.2
الثقافة	16	الهوية	7	23	4.1
الاسرة	10	الطفل، التربية/ التكوين،المراهقة	31	41	7.3
الطائفية	8			8	1.4
الصحة	8			8	1.4
القبيلة/البدو	7	القرية	2	9	1.6
النخبة	7			7	1.3
العولمة	7			7	1.3
المجموع				585	100

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . «تقييم دوريات العلوم الاجتماعية». كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

في الموازاة، هناك اهتمامٌ بقضايا الأسرة غير ملحوظ في ميادين أخرى، وإن لم يكن في معظم الأحيان اهتمامًا مباشرًا إلا أنه يبرز من خلال اهتمامات مُجاورة بقضايا المراهقة والطفولة والتربية. ومن اللافت حضور السيرة كأسلوب لعرض الأفكار في 11% تقريباً من المقالات. وفي 60 مقالة حول شخصيات محددة، تشمل مفكرين وعلماء وشخصيات تاريخية، نجد تقاربًا في العدد بين الشخصيات المعروفة على صعيد عربي (22) وتلك المعروفة في الغالب على صعيد وطني (21) والشخصيات الأجنبية (17). ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بالسيرة ليس متساوياً بين الدوريات، اذ نرصد اهتمامًا كبيرًا بهذا الأسلوب من عرض الأفكار في 3 دوريات من أصل 8، واهتماماً قليلاً في دوريتين وعدم اهتمام على الاطلاق في 3 دوريات أخرى. ولا يبدو أن هذه الفروق ترتبط بالمجال العلمي للدورية، وان كان واضحًا أن الدوريات الخليجية في عيّنتنا لا تتبنى نشر أيّ سير.

أصناف البحث

يعطي الرسم رقم 29 تصنيفا لطبيعة المقالات في العيّنة وصورة أكثر وضوحًا لأساليب العرض التي يستخدمها علماء العلوم الاجتماعية في الدوريات العلمية العربية. ولكل صنف ميزته الخاصة في طرح موضوع أو قضية ما رغم أن مفهوم "العلم" يعني أن العالِم سيجد أحد أساليب العرض أكثر علمية من أساليب أخرى، فيما سيرى سواه أن أسلوب العرض لا يُمكن تقييمه من دون تقييم مدى جدوى الهدف الذي يَطمح اليه هذا الأسلوب. وهنا يعتمد التصنيف بشكل مبدئي أربعة أصناف تشمل أولاً الصنف النظري-الميداني، حيث يقوم البحث على دراسة ميدانية تشمل مُقدّمة أو نقاشات نظرية تُعرّف القارئ إلى السياق العلمي وكذلك المُساهمات العلمية السابقة المُتعلّقة بالموضوع. أما في الصنف الميداني، فيدخل الباحث إلى دراسته الميدانية مباشرة ومن دون تقديم مساهمة نظرية. ثالثًا المقالات النظرية التي تُركّز على الجانب النظري رغم أنها قد تُحلل احصاءات أو مُعطيات ثانوية، أي معلومات لم يُنتجها الباحث وانما يستعملها من مصادر موجودة. وأخيرًا هناك المقالات التأملية ذات الطابع الاستعراضي التي تنظر بشكل عام إلى ظاهرة اجتماعية أو تعرض بعض الاتجاهات البحثية المُتعلّقة بها.

وتظهر غلبة واضحة للمقالات النظرية التي تتعدّى ثلثي مُحتوى الدوريات العلمية. وقد تُعزى هذه النسبة العالية إلى الصعوبات التي تواجه العمل الميداني في المنطقة العربية والتي تشمل عقبات أمنية أو أخرى سياسيّة أو لوجستية أو تمويلية، مع أن العمل الميداني يُشكّل أحد أهم مصادر المعلومات والتحليلات المُبتكرة في العلوم الاجتماعية. ورغم ذلك، نُلاحظ أن البحوث الميدانية ومن ضمنها تلك التي تؤطّر نفسها نظريًّا وتلك التي تتسم بطابع ميداني بحت، لا تتعدى نسبة 22% من مجموع المقالات.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب صنف البحث، 2010-2014*

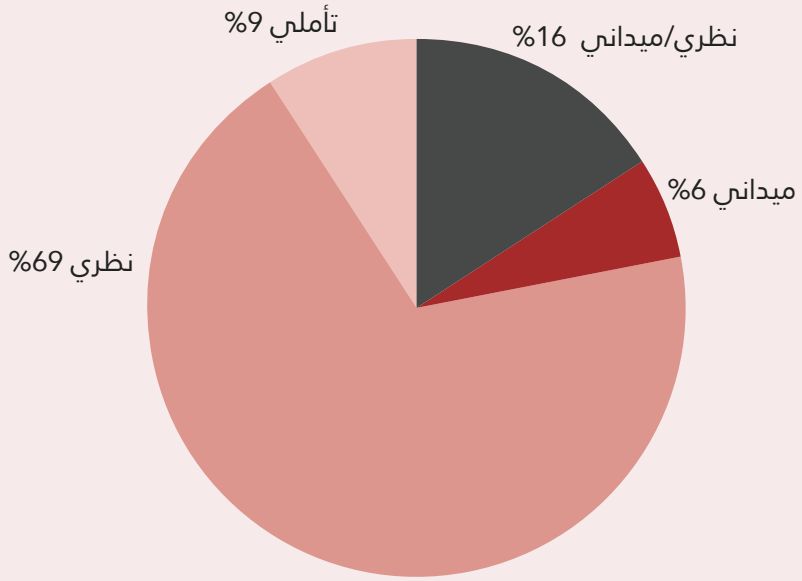

رسم رقم 29

المصدر: المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب صنف البحث، 2010-2014*

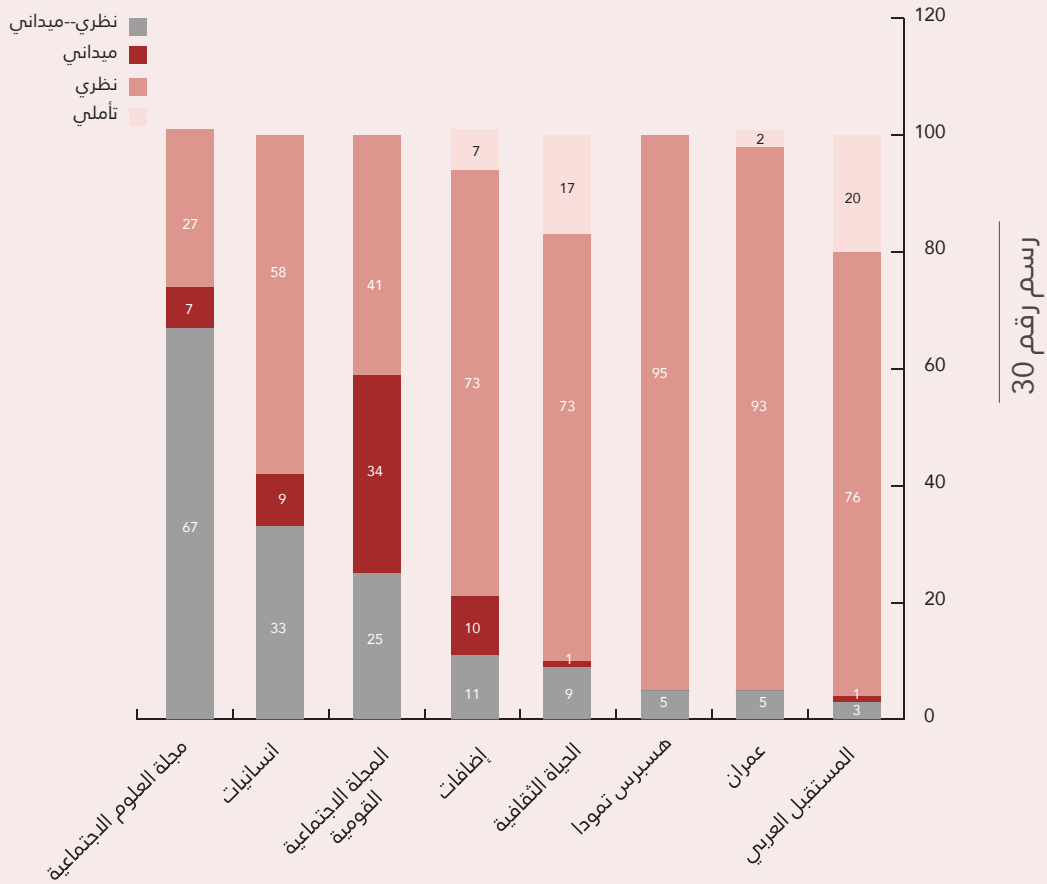

رسم رقم 30

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الإجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

بَيد أنّ النظرة إلى الدوريات كلّ على حدى يكشف حجم التفاوت بينها. فثلاثة أرباع الدوريات في العينة يميل الى نشر المقالات النظرية في معظم الأحوال بنسبة تفوق النصف، وقد تفوق الثلثين في معظم الدوريات. ورغم الغلبة الواضحة للمقالات النظرية، نجد أن المقالات التأملية التي هي الأقرب إلى المقالات النظرية ولكنها دون البحثِ المُبتكر، لا حضور لها على الإطلاق في نصف الدوريات، مقابل حضور متواضع في النصف الباقي لا تتعدّى نسبتَه الـ 20 % من المقالات في "المستقبل العربي".

ولا يخلو الأمر من استثناءات مهمّة، على غرار "مجلة العلوم الاجتماعية" التي تشكّل ظاهرة مُعاكسة تتمثّل في استحواذ العمل النظري-الميداني على ثلثي المقالات، تليها "إنسانيات" ولكن بفرق شاسع حيث يُكوّن العمل النظري-الميداني ثلث محتواها، ثم "المجلة الاجتماعية القومية" التي لا يتعدّى هذا الصنف ربع المقالات فيها. ويتراجع العمل النظري-الميداني إلى نِسب ضئيلة في

الدوريات الأخرى. ولا بدّ أن نُسجّل في هذا السياق أن العمل الميداني البحت هو في الواقع عملٌ قابلٌ للتحوّل إلى عمل نظري-ميداني بقليل من الجهد، وبالتالي تقديم مادة علمية أكثر جودة. وفي هذا الإطار يكتسب دور لجان التحكيم، أو رئاسة تحرير الدورية، أهمية كبرى في رفع المستوى العلمي للعمل من خلال تشجيع من اضطلع بجهد ميداني مشكور على تطوير عمله. وهذه المسألة تحتفظ بأهمية كبرى في الدوريات التي تتقدّم فيها نسبة المقالات الميدانية بشكل ملحوظ على الدراسات النظرية-الميدانية، كما في "المجلة الاجتماعية القومية"، حيث يفوق الصنف الميداني البحت ثلث المقالات. وفي هذه الحالة تصبح "المادة الخام" للعلم المُبتكر موجودة ولكن من دون أن تتحول إلى مادة علمية ناضجة. هذا وتتمايز الدوريات أيضًا في استعمالاتها للنصوص القصيرة، كالحوارات والمراجعات والتقارير حول لقاءات علمية لاستكمال رسالتها بالإضافة إلى المقالات. فنجد على سبيل المثال، تكاد تكون الحوارات مُغيّبة في معظم الدوريات باستثناء "المستقبل العربي" و"إضافات"، وهما كما أسلفنا الذكر الدوريتان الأكثر انفتاحاً على دراسة مختلف أرجاء العالم العربي وعلى علماء العلوم الاجتماعية العرب من مختلف الأقطار. تتمايّز هاتان الدوريتان باهتمامها النسبي بالحوارات والنقاشات، ويعود ذلك إلى قدرتهما الكبيرة على تكوين جماعات علمية على الصعيد العربي، والتي تُشكّل إمكانية الحوار أحد أهم مصادر حياتها.

النصوص القصيرة في 8 دوريات علمية عربية محكمة، 2010-2014*

جدول رقم 9

	عمران	الحياة الثقافية	المجلة الاجتماعية القومية	إضافات	مجلة العلوم الاجتماعية	المستقبل العربي	إنسانيات	هسبريس تمودا	المجموع
مراجعات وملخصات	30	2	19	67	58	53	9	20	258
تقرير عن مؤتمر	3	-	4	3	-	5	1	-	16
مناقشة، حوار	1	1	-	6	-	15	-	-	23

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . «تقييم دوريات العلوم الاجتماعية». كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

تُخصَّص الغالبية العظمى من النصوص القصيرة لمراجعة الكتب، والقليل منها لملخصات أطروحات جامعية. وأكثر الدوريات نشرا للملخصات هي "المجلة الاجتماعية القومية"، حيث يتعدّى عددها عدد مراجعات الكتب. تعطي كثافة حضور مثل هذه النصوص فكرة عن دور الدورية في التنبيه إلى الإصدارات الجديدة، وهنا يبرز الدور المميّز للـ "المستقبل العربي" و"إضافات" مرّة أخرى، ناهيك عن "مجلة العلوم الاجتماعية". ويسهل رصد ندرة معالجة المؤتمرات العلمية، ربما بسبب قلّة عددها في العالم العربي، أو تجاهل مُتبادل بين منظّمي المؤتمرات ومديري تحرير الدوريات، أو اختلاف الأولويات والسياسات. علمًا أن كلّ هذه الاحتمالات تحتاج إلى توثيق قبل البتّ في الموضوع ومعالجته.

لغة المراجع ومسألة الفلك البحثي

بالإضافة إلى هذه المؤشرات، تعكس لغة المراجع المُستعملة في المقالات لمحة عن سعة المجال العلمي الذي يدور الباحث في فلكه. وإذا ما تناولنا بداية النتائج العامة قبل الدخول في التفاصيل، نجد أن غالبية المقالات في دوريات العينة كافة، أو 57%، تورد مراجع بالعربية ولغة اجنبية واحدة على الاقلّ، فيما تستعمل 13% من المقالات مراجع عربية حصرًا، ويتجاهل عددٌ أكبر تصل نسبته إلى 21% من المقالات هذه اللغة تماماً. وعلى ما يبدو هناك قطيعة لغوية بين فئتين من الباحثين تُشكلان معًا أكثر مِن ثلث مَن ينشر في الدوريات العلمية. ومن الممكن أن يقال أن من يستعمل المراجع العربية حصرًا مُنقطعٌ عن مجال علمي عالمي باستثناء ما توفّره الترجمات، ومن لا يستعمل المراجع العربية مُنقطعٌ عن المجال العربي ويدور حصراً في فلك أسئلة بحثية ناجمة عن أولويات نظرية أو منهجية للعلوم الاجتماعية خارج العالم العربي، إلا أن هذه النسب تختلف من دورية إلى أخرى.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب المراجع المستعملة، 2010-2014*

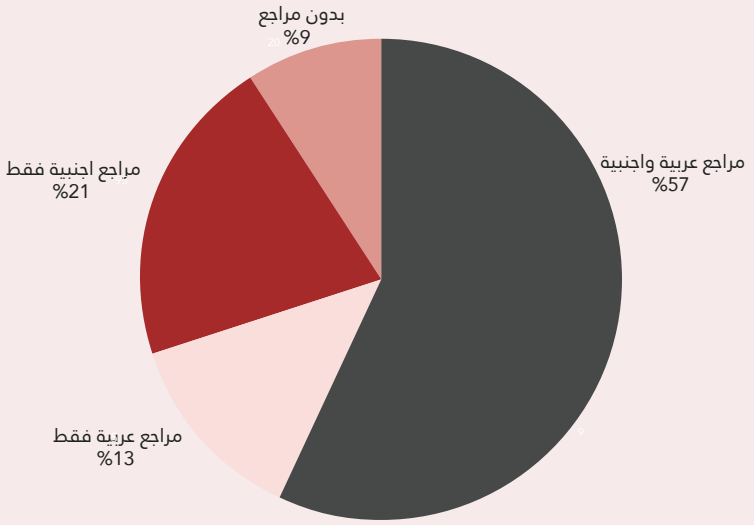

رسم رقم 31

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الإجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب المراجع المستعملة، 2010-2014*

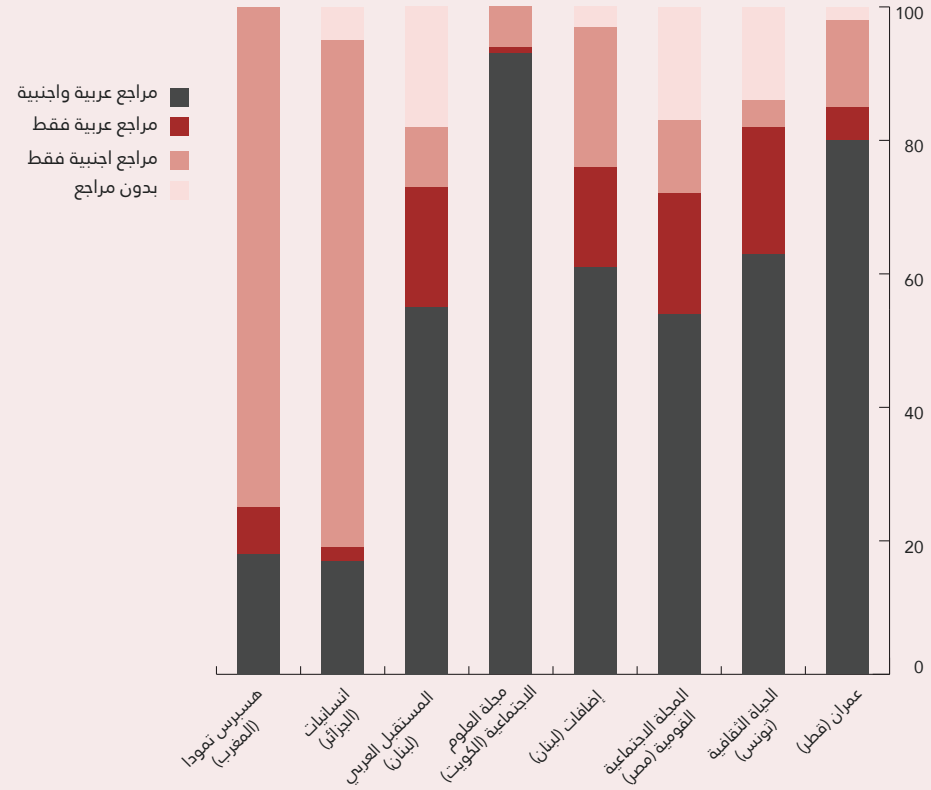

رسم رقم 32

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الإجتماعية.
*بناءً على 732 مقالة.

يكشف التمعُّن في خلاصات دراسة العيّنة اختلافات كبيرة بين الدوريات، مما يعني أن معضلة اللغة وكل ما يتعلّق بها من مسائل ليست ذات طبيعة شاملة، إذ إن ثلاثة أرباع المقالات في الدوريتين من المغرب والجزائر لا تستعمل أي مراجع عربية على الاطلاق، فيما تختلف الحال مع الدورية التونسية التي تتماهى لغة البحث المستخدمة فيها مع لغة بحث الدوريات المشرقية. وفي حال التسليم بأن تعددية لغة المراجع مؤشر على سعة الأفق العلمي، فانه يمكن القول بأن الدوريات الخليجية تتمتع بأفق علمي واسع، حيث تتصف 93% من مقالات "مجلة العلوم الاجتماعية" و80% من مقالات "عمران" بتتعدد لغة المراجع فيها.

تقنيات البحث

بالإستناد إلى النسبة العالية للمقالات النظرية في الدوريات العلمية العربية، فإنّ عددًا كبيرًا منها لا يُشير إلى تقنية أو منهجية معينة للبحث. فمن أصل 732 مقالة نجد أن 366 فقط، أو 50%، أوضحت التقنيات والمنهجيات

المُستعملة فيها. وتنقسم هذه النسبة إلى فئتين: المقالات التي تعتمد على تقنية مُحددة وتشمل 37% من إجمالي المقالات، وتلك التي تجمع بين أكثر من تقنية واحدة وتشمل حوالى 13% من المجموع. وإذا سلّمنا بأن موثوقية النظرة العلمية تزداد إلى حدٍّ ما مع تعددية منهجية البحث، وبالأخصّ عندما تسدّ كلّ منهجية ثغرات الأخرى، فأن أكثر المنهجيات علميةً يُشكّل أقلية في الدوريات وأقلّها علمية يقترب من الأكثرية. ونلاحظ أيضا اختلافات واضحة بين الدوريات من ناحية عدد التقنيات المُستعملة، اذ إن ما نسبته 40% من المقالات المنشورة في 3 دوريات مقارنة بما نسبته من 30% في 3 دوريات أخرى تستخدم أكثر من تقنية واحدة.

نسبة المقالات في 8 دوريات علمية عربية محكمة حسب تقنية البحث، 2010-2014*

رسم رقم 33

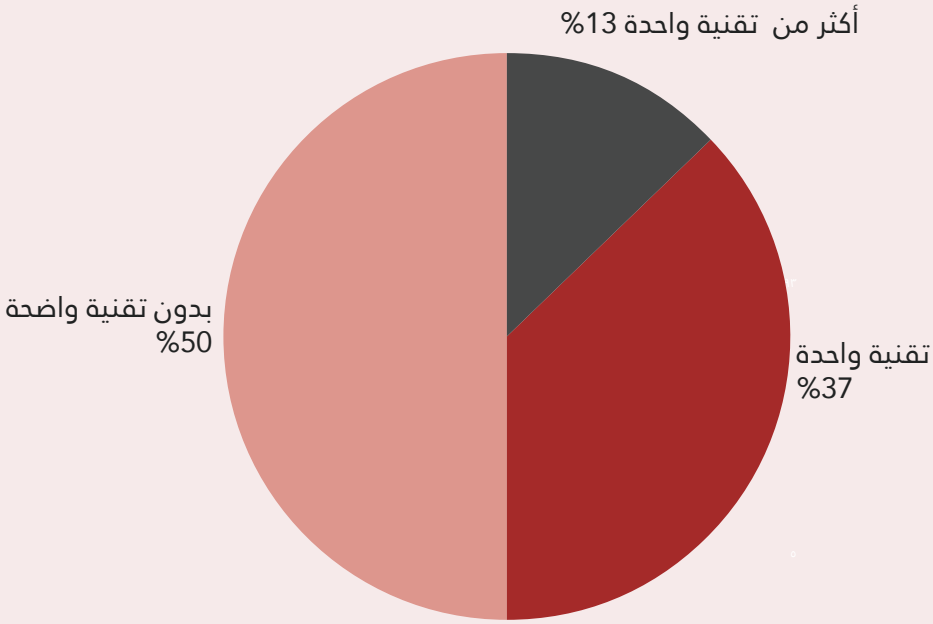

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
*بناءً على 366 مقالة.

التقنيات المنهجية المعتمدة*

جدول رقم 10.a

التقنيات المنهجية المعتمَدة في الدوريات كافة	النسبة المئوية بين المنهجيات المعتمَدة في الدوريات كافة
تحليل إحصاءات	26.6
الاستبيان	21.5
المقياس	10.6
الاختبار	8.4
الملاحظة	7.3
تحليل المضمون	7.3
المقابلة	6.6
المقارنة	2.6
التحليل التاريخي	2.2
تحليل الوثائق	1.8
دراسة الحالة	1.5
تحليل الصور	1.1
السيرة	0.7
منهجيات أخرى	1.8
المجموع	100

التقنيات المنهجية المعتمدة*

جدول رقم 10.b

الدوريات الناشرة لمقالات تستعمل أكثر من منهجية واحدة	عدد المقالات المعتمِدة أكثر من منهجية واحدة	النسبة المئوية للمقالات المعتمِدة أكثر من منهجية واحدة من كل المقالات ذات المنهجية الواضحة في الدورية خلال فترة الرصد
مجلة العلوم الاجتماعية	25	34.7
المجلة الاجتماعية القومية	19	41.3
إضافات	17	40.5
إنسانيات	14	42.4
عمران	6	20.7
الحياة الثقافية	5	31.2
هسبريس تمودا	3	30.0
المستقبل العربي	3	11.5

المصدر: الهراس، المختار. 2015 . «تقييم دوريات العلوم الاجتماعية». كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 732 مقالة.

وتقود نظرةٌ أكثر دقّة إلى المنهجيات المُعتمَدة إلى استخلاص أهمية تحليل الإحصاءات الثانوية، أي المعطيات الرقمية التي لم يُنتجها الباحث وإنما كانت متوفّرة من مصادر أخرى. ويعطي الباحثون العرب في هذا المجال أهمية للاستبيان أو للاستمارة، ولكن يُلاحظ الضعف النسبي للمنهجيات الأخرى المرتبطة بالعمل الميداني كالملاحظة والمقابلة، ناهيك عن ضعف أكبر لمنهجياتٍ ذات أهمية بالغة في العلوم الاجتماعية كالمقارنة ودراسة الحالة. وتدفعنا هذه النتيجة إلى القول إن مسألة منهجيات البحث والجمع بينها يشكّلان أحد أهم التحديات التي تواجه العمل البحثي للعلوم الاجتماعية في العالم العربي.

البحث المُشترك

في النتيجة، وبناءً على كلّ المعطيات المذكورة آنفًا، تعاني العلوم الاجتماعية في العالم العربي من ضعف مفهوم الجماعة العلمية، وهو ما يجد ترجماته في قلّة عدد الدوريات العلمية التي تُصدرها جماعات علمية منظمة وقلّة عدد اللقاءات المنتظمة بين علماء العلوم الاجتماعية في العالم العربي وتشرذمهم بين مختلف التيارات العالمية والمحلية ولكن من دون علاقات بحثية وطيدة بينهم. وأحد مؤشرات ضعف الجماعة العلمية العربية هو ندرة البحث المُشترك، حيث لا تتعدّى نسبته 6% من المقالات في عيّنتنا، بينما إذا نظرنا إلى فهرس المقالات في الدوريات العالمية المهمّة للعلوم الاجتماعية، نجد أن نصف المقالات تقريباً نتاجُ أبحاث مشتركة. وتجدر الإشارة إلى "مجلة العلوم الاجتماعية" من الكويت كنقطة مُضيئة في هذا الصدد، حيث نشرت 18, أو 41%من كل المقالات المُشتركة في العينة التي بين أيدينا، إلا أنّ الظاهرة الطاغية لا تزال من نصيب البحث الفردي.

العلوم الاجتماعية والفضاء الإلكتروني: نموذج أرنتروبوس

تبدو الدوريات العلمية العربية، بما فيها ما رصدناه منها، قليلة الاهتمام بالحضور الإلكتروني. ولكننا نقع على مُبادرات علمية مُستقلّة تحصر حضورها في ذلك الفضاء وتُقدّم نفسها كنموذج رائد في توظيفه لأهداف علمية. ففي بعض الحالات، للنشر الإلكتروني أهدافا علمية إضافية، قد يكون أهمّها المساهمة في تحديث التعليم العالي في العالم العربي وجعله في متناول اليد، وتمكين الطلاب من الحصول بسهولة على كتب ومقالات ومصادر أخرى تتعلّق بمجال دراستهم، وتقديم شروح حول مفاهيم العلوم الاجتماعية وتاريخها ومدارسها. ولكن نلمسُ ضعفاً في مجال الاستثمار الخلّاق هذا. فعلى سبيل المثال، أن قواعد البيانات المتاحة للجميع تُشكّل أحد أهمّ الابتكارات المُمكنة والقادرة على دَمقرطة مجال العلم وتحديثه وتوسيعه، إلا أنّها ما زالت محدودة المفاعيل كظاهرة في العالم العربي: فالكثيرٌ مما هو موجود منها لا يتعدّى كونه جدولاً للعناوين لا يُتيح للقارئ الفرصة للتعرّف إلى النصوص أو حتّى الشروح، أو يكون ذا كلفة مالية هائلة كقاعدة ''معرفة'' تفوق إمكانيات معظم المكتبات العربية، ناهيك عن الأفراد.

في المقابل، نرصد بداياتٍ لنماذج واعدة لمثل هذه المواقع وإن لم تكن على شكل قواعد بيانات، كموقع أرنتروبوس (www.aranthropos.com) من الجزائر والذي ولد في العام 2010 كأول موقع عربي متخصّص في الأنثروبولوجيا والأنثروسوسيولوجيا. وقد أصبح هذا الموقع معروفاً في أوساط طلاب الدراسات العليا في الأنثروبولوجيا في مختلف أنحاء الوطن العربي. فردًّا على سؤال وُجّه إلى 10 طلاب أنثروبولوجيا في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية عن مدى معرفتهم بالموقع، جاءت إجاباتهم بأنهم جميعًا متابعون للموقع الذي يمثل حسب قولهم منصة مرجعية معرفية إضافية في مجال تخصّصهم، ورافدا لأحدث المراجع والمجلات المتخصّصة، وصلة وصل بمواقع شبيهة، وبابًا لمنهجية هامة جدًا لا بل جوهرية.

انواع المقالات في أرنتروبوس 2013 - 2014

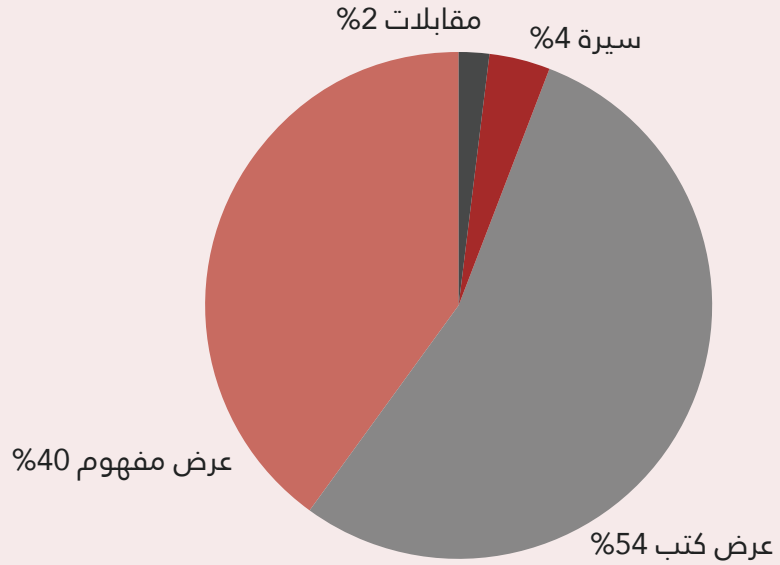

رسم رقم 34

المصدر: كسر، عبادة. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الإلكترونية في العالم العربي". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

تُشكّل موقع "أرنتروبوس" إضافة مهمة لما تُقدّمه الدوريات العلمية، كونه يُشكّل استثناءً لما هو معهود. ومردُّ ذلك إلى أنه يتميز ليس فقط بغلبة الطابع الأكاديمي ولكن أيضًا بنظرة موسوعية، وإن كانت تنحصر في أحد العلوم الاجتماعية. فهنا نرصد حضورًا كبيرًا لاستعراض الكتب العلمية لا نجده في أيّ موقع آخر، وهو حضورٌ يتناسق مع الفهم الموسوعي للموقع الذي أسسه الباحث مبروك أبو طقوقة، بهدف وضع مجال علمي بأكمله في متناول القرّاء، وليس تزويدهم بتحليلات لمعضلاتٍ اجتماعية محددة.

إن رصدا دقيقا لهذا الموقع ، يبرز ظاهرة نادرة وإن كانت جزءًا من الفهم الموسوعي، ألا وهي عرضه لمحتوى مجلات أخرى (26% مما صنّفناه كعرض كتب هو في الواقع عرض لمجلات)، خصوصًا مجلات عربية متخصصة أو ذات طابع ثقافي، وبذلك مقاربتها كجزء من منظومة معرفية مترابطة. وهنا دليل على امكانية الفضاء الإلكتروني بالمساهمة في تشكيل نواة لجماعة علمية ذات خلفية معرفية مترابطة، وإن لم تكن جماعة موجودة بشكل مؤسساتي تقليدي. فالموقع لا يُقدّم أبحاثًا بقدر ما يُقدم كونًا معرفيًا مرتبطًا بشكل سهل بأكوان معرفية أخرى. وإذا ما أضفنا إلى هذا الترابط المُكوّن لمجال علمي ولنواة جماعة علمية، الخدمات المفيدة التي يُقدّمها الموقع، من مثل التنزيل المجّاني لكتب ومقالات وشرح لمفهوم أنثروبولوجي مُعيّن (بمعدّل مفهوم واحد كل شهرين)، تبرزُ تجربة ثريّة تستخدم الفضاء الإلكتروني بإمكانياته المختلفة التي تتعدى كونه وسيلة لإعادة إنتاج المطبوع فحسب.

الأطر العامة: المجتمع المدني والمجال العام - دراسات حالة

يكتسب المجال العام أهمية خاصّة في العلوم الاجتماعية، وقد ازداد هذا الاهتمام نظرًا إلى طفرة تقنيات التواصل الحديثة التي أدّت إلى تكثيف شبكي للتواصل الاجتماعي وسهّلت إمكانية التعرّف إلى حلقات معرفية واجتماعية كان الوصول اليها، أو حتى اكتشافها، شبه مستحيلين لأعداد كبيرة من الاجيال السابقة. يشكل المجال العام، وفقا للمقاربة التقليدية، أساس الحرية في الحياة الاجتماعية (Habermas 1991)، وهو كل ما يتعدّى حدود العائلة وما يسمح للأفراد بالتواصل خارج الأطر الخاصة كالمنزل وخارج الأطر المؤسساتية الرسمية. واعتبر يورغن هابرماس في دراسته الكلاسيكية حول نشأة المجال العام في أوروبا، أن المقاهي والنوادي والصحافة الحرّة هي خير مثال على المجال العام في عصر الحداثة، وربط وجوده بنمو دور الطبقة البرجوازية في المجتمع وحاجة هذه الطبقة إلى التواصل بشكل مفتوح ومختلف عن الطبقة الأرستقراطية القديمة ذات الثقافة المنغلقة على نفسها.

وانتقد كثير من الباحثين، من أمثال أرماندو سالفاتوري وكريغ كالهون، هذا التصور للمجال العام كونه يحصره في التجربة الأوروبية ولا يعالج كيفية تكوين أطر تاريخية في مناطق مختلفة من العالم كان هدفها، او نتيجتها، مماثلين لما يُعتقد بأنه نتاج المجال العام، أي إبراز الشعور بوجود ما يُسمّى "الرأي العام" من خلال الحوار الحرّ المبنيّ على فرضية قُدرة الانسان وقابليّته للإقناع والاقتناع.

يرسم التعمُّق في التاريخ الاجتماعي للشعوب الإسلامية الطريق إلى نقاشٍ حول الدور الغالب للعلماء ذوي العلاقة العضوية مع المجتمع (وليس للخلفاء والحكام ذوي العلاقة السلطوية البحتة معه) في تعريف الإسلام للعامة التي تعايش العلماء معها. وفي القرون التالية لما سُمّي بالعصر الذهبي للإسلام انتشرت الطرائق الصوفية على اختلافها إلى أن أصبحت الدين "الطبيعي" للعامة، وألمؤسسات الحرفية المستقلة ونمت المؤسسات. وفي كلّ هذه الحالات نجد نشاطًا معرفيًا وحالات اجتماعية لا تحكمها سلطة سياسية مركزية ولا تتطلب اتفاق الجميع على المذهب أو على التفسير.

ورغم أن هذه الظواهر مصبوغةً بطابع ديني، فقد كانت أيضًا مرتبطة بحاجات اجتماعية كالتعليم والصحة، وكان الوجود الكبير لمنظومة الأوقاف أحد أهم السبل غير الحكومية لتلبية حاجات المجتمع؛ وأستمر الامر كذلك إلى أن تم الاستيلاء عليها أو تحجيمها على يد الحكومات الحديثة. ومن الممكن أن نستكشف من هذه العلاقات التاريخية بين التشكيلات الاجتماعية من جهة والبناء المؤسساتي للمجتمع، كما في منظومة الأوقاف التاريخية، أحد أهم أوجه العلاقة بين ما تختزله لغة العلوم الاجتماعية المعاصرة في مصطلحين حديثين مترابطين: "المجال العام" و"المجتمع المدني".

في المرحلة المعاصرة إزداد الاهتمام بهذين المصطلحين نظرًا إلى العلاقة المفترضة بينهما وبين مختلف المسائل الحيوية، وعلى وجه التحديد ثلاث مسائل معاصرة: 1- متطلبات النظام الديمقراطي؛ 2- تراكم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستعصية على حلول مركزية؛ 3- ارتفاع وتيرة المطالب التشاركية التي اتّخذت أخيرًا شكل ثورات وانتفاضات شاملة.

أولاً حول مسألة الديمقراطية، تؤكد العديد من المقاربات في العلوم السياسية على إن متانة الديمقراطية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالمجتمع المدني وهشاشتها بهشاشته. ويقوم ذلك على فرضية هي أن المجتمع المدني القوي يُقلل من إمكانيات هيمنة الحكام وحوافزهم لذلك، ناهيك عن أن مثل هذا المجتمع يُرشد إلى حدٍ ما الحياه الحزبية، فعقلانية المجتمع

المدني تلجم أو تُعرّي الحوافز الديماغوجية والمصلحية الضيّقة للحياة الحزبية. ومن المسلّمات كذلك، إن الديمقراطية تصبح شكلا بلا مضمون إذا لم تقترن بوجود صحافة حرة بشكل خاص ومجال عام حيوي بشكل عام.

ثانيًا، مع انتهاء الحرب الباردة وبداية ما أصبح معروفاً بعصر العولمة، شهدت دولٌ عدة تراجعًا في قدرة الدولة المركزية على التعامل مع مختلف التيارات الاقتصادية والثقافية والسياسية الآتية من خارج حدودها. وسلّمت الدولة أيضاً في أحوال شتّى بعدم قدرتها على حلّ مشاكل المجتمع بشكل مركزي، لا سيّما في حال إعتماد برامج الدولة على الاقتراض أو الدعم الخارجي. وعلى امتداد هذه الأزمة، ازداد الاعتماد على القطاع الخاص للتعامل مع المعضلات كافة بشكل غير مباشر من خلال قدرته المفترضة على زيادة الثروة الاجتماعية بشكل عام، وهي الأطروحة التي أصبحت تُعرف بالليبرالية الجديدة. وبموازة لهذه النظرية نمت مقولاتٌ حول دور المجتمع المدني - كإطارٌ غير حكومي - في طرح أو تنفيذ حلول خلّاقة وغير سلطوية لمشاكل المجتمع. وقد تماهى هذا الاتجاه مع انتقاداتٍ متزايدة لنتائج كارثية لمشاريع تنمية مركزية تجاهلت إشراك مجتمعات معنية بهذه المشاريع، أو حتى سماع رأيها بها، ومع انتقادات للطبيعة البيروقراطية للتخطيط المركزي غير المتفاعلة مع المجتمع، وبالتالي نموّ الشعور بعدم شفافية الخطط المركزية وارتباطها بالفساد الذي كانت مُكافحته مسألة محورية في خطاب الربيع العربي.

ثالثاً، بناءً على ما سبق يمكن فهم بروز المَطالب التشاركية كتعبير عن الشكّ المتزايد لدى أعداد كبيرة في قدرة الدولة الديكتاتورية على التعامل مع المشاكل المزمنة العصيّة على الحلّ، بل وتحوُّل هذه الدولة ذاتها، من خلال نموّ منظومة الفساد واللامسؤولية ، إلى عبء متزايد على المجتمع.

وفي المرحلة السابقة للربيع العربي، طُرحت المَطالب التشاركية من خلال منظمات المجتمع المدني وفي المجال العام الذي راح يتوسّع منذ تسعينات القرن الماضي من خلال مجالات جديدة واسعة النُطُق، كالفضائيات المرئية ومن ثم العالم الافتراضي. وعززت هذه التقنيات الحديثة من شعور الكثير من الفئات الاجتماعية، لا سيّما الشبابية منها، بأن الانسان العادي هو جزء من عالم يتفاعل معه ويؤثر فيه، وليس مجرّد شاهد سلبي ينتظر الخلاص على يد قوى فوقية لا علاقة له بها. والفرق الأساس بين هذا الشعور في هذه المرحلة وشعور مقارن له أيام هيمنة إذاعة صوت العرب على المجال العام العربي خلال المرحلة الناصرية، يكمن في التعدد الكبير للمنابر في المرحلة المعاصرة وتعذّر هيمنة منبر واحد وإن اختلفت درجات تأثير هذه المنابر.

هذا التشعُّب الثلاثي للإشكالات المعاصرة للنظام السياسي الاجتماعي العام (متطلبات الديموقراطية، تضعضع قدرة الدولة على التجاوب مع المجتمع، وفي الوقت عينه تزايد استثمارها في القدرات القمعية، ونمو المطالب التشاركية)، يعكس أبعادًا معيّنة للمجتمع المدني وللمجال العام في التاريخ المعاصر، وبالتالي يُبرمِج دورًا للعلوم الاجتماعية فيها، وإن كان هذا الدور يتخذ أشكالاً مختلفة. ومن الواضح أن كلّ الإشكالات التي ذُكرت سابقا تتعلّق بشكل أو بآخر بمعضلة التغيير، سواء على الصعيد السياسي أم الثقافي أم الاجتماعي أم الاقتصادي. إن جميع مسارات التغيير المتعدد الأبعاد التي عرفها التاريخ كانت مرتبطة بتغيير معرفي، وتحديدًا بانتشار مناهج جديدة لرؤية الواقع. إن ما يُسمَّى حاليًّا بالفكر العلمي هو أحد هذه الأوجه لمعرفة مرتبطة بشكل أو بآخر بمسألة التغيير، إلا أنه ليس الوجه الوحيد للمعرفة التغييرية. وإذا ما نظرنا خارج الأطر المؤسساتية المعتادة للعلم كما نفهمه الآن، أي خارج الجامعات والمؤسسات البحثية، نصل إلى إفتراض مفادُه أن الأطر الاجتماعية الحديثة، أو على الأقل غير التقليدية، التي تُقدّم للأفراد أنماطًا جديدة للتواصل الإختياري، على غرار المجتمع المدني والمجال العام، قابلة لاستقبال الفكر العلمي كأداة للوصول إلى غاياتها، وإن كان هذا الفكر يرتدي في هذه الأطر حلّة غير تلك التي يُغلّف نفسَه بها في المؤسسات ذات الطابع الأكاديمي أو العلمي البحت.

المجتمع المدني

يُميّز بعض الباحثين العرب بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، حيث يُنظَر إلى الأخير على أنه تعبيرٌ عن المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالمؤسسات الدينية والخيرية وتلك المبنية فعلياً، إن لم يكن رسمياً، على أسس عائلية أو عشائرية أو طائفية أو مناطقية، وينُظَر إلى الأول كنتاج للحداثة. والفرضية هنا أن المجتمع المدني يتكوّن من المؤسسات المُنفتحة على كل من يؤمن بمبادئها، والتي لا تبني نفسها على العلاقات الاجتماعية التقليدية بقدر ما تُعطي الأولوية لمبادئ عامة تفترض علاقاتٍ ديمقراطية واختيارية وتهتم بحقوق الإنسان وحرية الأفراد (Karajah 2007). ويشكّك عالم الاجتماع أحمد بعلبكي، في مقابلة أجريناها معه، في صلاحية مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، إذ يرى أن العديد مما يُسمّى بمنظمات المجتمع المدني هو في الواقع تعبيرٌ عن المجتمع الأهلي، خصوصًا في الأحوال التي تنطوي على عدم تداول في إدارة المنظمة أو غياب معايير واضحة أو مُشرّعة للعضوية.

بيد أنّ الواقع في العالم العربي كما هو في أي مكان آخر يقول إن ما يُسمّى بالمجتمع المدني يحتضن في العادة اختلافاتٍ كبيرة في نُظم الإدارة وكذلك في درجة الانفتاح على المجتمع برمّته، تمامًا مثلما نجد في كثير من الأحوال أن الحدود بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ليست واضحة دومًا. وكذلك لا نرى استحالة تحوّل المنظمات من أهلية إلى مدنية والعكس. فاحتمال تحوُّل مؤسسة ما من نوع إلى آخر يعتمد على عوامل مُحدّدة في الواقع المحلّي وقابلة دائماً للتغيير. وقد تشمل هذه العوامل بروز شخصيات حداثية ضمن سياق تقليدي تدفع منظمات تقليدية إلى تبنّي شعارات حداثية عامة، أو حراك شعبي يستولد فكرًا وممارساتٍ من نوع مُبتكر، أو تهديد مُشترك يؤدي إلى اندماج، أو أقله إلى تنسيق، يولّد عادات تشاركية جديدة بين منظومات اجتماعية مختلفة، أو انهيار للنظام السياسي كما في حالة الحروب والثورات يدفع منظومات اجتماعية مختلفة إلى تبنّي أدوار اجتماعية جديدة، أو انتشار فُكَر وايديولوجيات جديدة أو قديمة من خلال المجال العام، أو سواها من العوامل. لذا يمكنُ تعريف المجتمع المدني بشكل واسع ككلّ المؤسسات الاجتماعية المستقلّة ذات الانتساب الطوعي التي تُنظّم نفسها خارج إطار الدولة والأحزاب السياسية.

منهجية البحث

ما هو دور العلوم الاجتماعية في المجتمع المدني؟ يصبو هذا السؤال إلى معرفة مدى تأثير الفكر العلمي، إن كان له أثرٌ، في النشاط الاجتماعي المنظّم خارج إطار الدولة والأحزاب، والهادف إلى تغيير واضح المعالم والمتمحور حول قضية محددة. تعني هذه الرؤية أن المجتمع المدني يتكون من مؤسسات ذات طبيعة متغايرة جدًّا من ناحية الحجم والتأثير والإمكانيات ونوع القضايا المطروحة وطبيعة الفضاء السياسي الذي تعيش معه. **لذا ارتأينا أخذ عينة من 5 منظمات تحتفظ بخصائص مختلفة على مستوى القضية وإطار الوجود من أجل فهم دور العلوم الاجتماعية في عملها، ولكن مع التركيز على قضايا محورية كالتنمية والتغيير والجندر. وكذلك ارتأينا أن تكون هذه المنظمات متمايزة جغرافيًا لجهة انتشارها في 4 دول عربية ذات خصائص متمايزة (لبنان، فلسطين، مصر، السعودية) بالإضافة إلى منظمة واحدة توجّه نشاطها إلى أكثر من دولة. من خلال هذه الرؤية خلص طاقم العمل إلى دراسة مفصّلة حول عيّنة من 5 منظّمات: 1- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (شاملة للأقطار العربية، تُعنى بشؤون التنمية)؛ 2- القوس (فلسطين، تعنى بشؤون التعددية الجنسية والجندرية)؛ 3- كفى (لبنان، تُعنى بمكافحة العنف واستغلال النساء)؛ 4- النهضة (السعودية، منظمة خيرية نسائية)؛ 5- منتدى البدائل العربي (مصر، يُعنى بالبحث العلمي المُتعلّق بمسائل التغيير). وهدفت دراسة هذه المنظمات إلى استكشاف أمور ثلاثة: مدى ركون منظمات المجتمع المدنيّ إلى العلوم الاجتماعية من أجل بلوغ أهدافها، وعلاقاتها بمؤسسات العلوم الاجتماعية وخصوصًا الجامعات، وقدرتها على التأثير في المجتمع الذي تتوجه اليه.**

وكان واضحًا من خلال الدراسة أن كلّ منظمّات المجتمع المدني تستعمل، لا بل تُنتج العلوم الاجتماعية بشكل أو بآخر، وإن بأشكال مُختلفة تُناسب طبيعة أهدافها. ومن هذه الأشكال انتداب علماء علوم اجتماعية محليين لإنجاز دراسات حول مواضيع محددة تتعلّق بعمل المنظّمة. إضافة إلى أن طاقم عمل منظمات المجتمع المدني يضمّ نسبة عالية من خرّيجي أقسام العلوم الاجتماعية في العالم العربي بمن فيهم حملة شهادة البكالوريوس، ما يعني أن المجتمع المدني أصبح جزءًا مهمًّا من سوق عمل علماء العلوم الاجتماعية العرب. ورغم وجود علاقات دولية مهمّة لبعض المنظمات، نادرًا ما تستشير منظمات المجتمع المدني العربية خبراء أجانب، باستثناء الحالات التي تتطلب دراسات مُقارنة.

ويبدو لنا أن هناك ثلاثة أنواع من الأهداف العامة الكامنة وراء استخدام منظمات المجتمع المدني للعلوم الاجتماعية:

1. هدف عملي، أي مساعدة المنظمة على برمجة نشاطاتها أو تحديد أولوياتها أو زيادة كفاءة الخدمات التي تُقدّمها لجمهور مُعيّن.
2. هدف توثيقي، أي توثيق المعضلات الاجتماعية التي تتعامل معها وبالتالي تحصين الأرضية السببية لوجود المنظمة.
3. هدف معرفي، أي استكشاف العلاقة بين القضايا المحورية للمنظمة وقضايا أخرى، ما قد يؤدي إلى استكشاف كيفيات مختلفة لعرض خطاب المنظمة في المجال العام أو لدى صُنّاع القرار أو في غيرهما من الأطر، وبالتالي زيادة قدرة المنظمة على التأثير في الواقع المحلي.

بشكل عام، تتخذ العلوم الاجتماعية في المجتمع المدني في معظم الأحيان منحى تطبيقيًا رغم وجود بعض الاهتمام بالنظريات والمسائل الفكرية وتعريف المفاهيم. لا تنشر بعض المنظمات دراساتها بل تستعملها داخل المنظمة لأهداف برمجية، إلا أن معظمها يهتم بالتواصل مع جمهور واسع من خلال نشر دراساتها بشكل مطبوع أو إلكتروني، خصوصًا في الدول التي تحافظ على هامش لحرية البحث. ولكن رغم الاهتمام الواضح بالعلوم الاجتماعية في المجتمع المدني، لا نجد علاقات قويّة بين منظماته والجامعات المحلية.

وفي المُطلق، تأخذ هذه العلاقات شكل ارتباط شخصي، أو موقّت، مع عضو من هيئة التدريس، ولكنها لا تأخذ شكلاً مؤسساتيًا مبرمجًا. وتعود هذه الظاهرة إلى اختلاف طبيعة العمل بين الميدانين وضيق الوقت المتاح لأعضاء هيئة التدريس وعدم اهتمام الجامعات بتوفير، أو قدرتها على توفير، حوافز لأعضاء هيئة التدريس لتوظيف خبرتهم أو علمهم في مشاريع مدنية خارج الجامعة. ورغم ذلك، هناك علاقة أقوى بين المجتمع المدني وطلاب العلوم الاجتماعية حيث يتعامل هؤلاء مع منظمات المجتمع المدني بشكل مُباشر من أجل إنجاز دراساتهم الميدانية التي غالباً ما تُفيد الطلاب وفي بعض الأحيان تُفيد المنظمة على السواء.

إذًا وبصورةٍ عامة، هناك علاقة بين استعمالات المجتمع المدني للعلوم الاجتماعية وتأثيرها المحلّي رغم وجود عوامل أخرى لهذا التأثير. وتختلف مجالات التأثير من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يعمل المجتمع المدني من خلاله. ولكن من ناحية تحليلية يُمكن أن نُميّز 6 أنواع من التأثير، وإن كان هناك ترابطٌ بينها:

1. تأثيرٌ عام، نراه بشكل خاصّ في نقاشات في المجال العام التي يكون فيها دور للآراء المُستندة إلى أدلّة وبالتحديد الأدلّة التي تتطلّب نوعاً من البحث.
2. تأثيرٌ علمي، بمعنى إضافة مادة علمية جديدة من خلال بحث حول قضية محورية للمنظمة لم تكن تملك هذه المادة من قبل.
3. تأثيرٌ على السياسات، ويتوفّر في حالات محدودة حين تكون السياسات العامة مُنفتحة إلى حدٍّ ما وتحت ظروف مُعيّنة على تأثيرات المجتمع المدني حول قضية مُحددة، كالعنف ضد النساء في لبنان في اللحظة المعاصرة.
4. تأثيرٌ عملي يؤدي إلى تحسين فعالية مشاريع المنظمة، والأمثلة الأكثر وضوحًا على هذا النوع من التأثير يتجسد في المنظمات الخيرية.
5. تأثيرٌ تجميعي، حين تؤدي المعرفة التي

تُقدّمها المنظمة إلى إيجاد شعور لدى مجموعة من الأفراد المتناثرين بانتمائهم إلى جماعة من نوع جديد ومبتكر، والمثال على ذلك يتجلى في قضية الخيار الجنسي في اللحظة العربية المعاصرة وكذلك في قضايا عامة أخرى.

6. تأثيرٌ مدني، حين تؤدي المعرفة المتراكمة من خلال عمل المنظمة إلى تحويل جمهورها أو على الأقل جزء منه، إلى نشطاء نقديين يفهمون المواطنة كدعوة تشاركية.

تدفعُ هذه المنظومة من التأثيرات إلى القول إن المجتمع المدني يُؤدي في الواقع إلى استيلاد ما يُمكن أن يُسمّى بجماعات "شبه علمية". وأهمية هذه الملحوظة تكمن في ما قيل في سياق آخر في هذا التقرير عن ضعف الجماعة العلمية العربية أو غيابها بشكلها الأكاديمي البحثي المُترابط. إذ نلحظ هنا في المجتمع المدني أن التوظيف الاجتماعي للعلم يولّد جماعات تتمحور حول معرفة تتعلّق بقضية مُحددة. وتستمر هذه الجماعات في الحياة، أو تجذب اليها جمهورًا مُتزايدًا من خلال الاستثمار المتواصل في تعميق هذه المعرفة أو توسيعها. وهنا لا بدّ من التوضيح بأن مفهوم الجماعة "شبه العلمية" لا ينتقص من جدّيتها أو أحقية معرفتها في الحضور والانتشار، بل يهدف إلى العكس تماماً، أي إلى لَحظ أهميتها الاجتماعية والاعتراف بها وبالتالي طرح مقاربات مُعيّنة لدراستها وتقييم دورها في المجتمع. ولتجنّب التعميمات الفضفاضة وسوء الفهم، يتطلّب مفهوم الجماعة شبه العلمية كخطوة أولى تمييزه عمّا نعرفه عن الجماعة العلمية بشكلها المُتخصص. وفي الواقع العربي تحديدًا، نجد أن الجماعات شبه العلمية أشدّ ترابطاً وأقوى تأثيرًا وأغزر حضورًا من الجماعات العلمية.

العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية

تؤدّي المجلات الثقافية دورًا مهمًا في الأوساط الثقافية العامة، وتتميّز بوجود مزدوج للفكر الأكاديمي المُتخصّص وكذلك للمساهمات العابرة للتخصصات، لذا يكون توجُّهها غالبًا إلى جمهور مُثقّف يشمل الأوساط الأكاديمية من دون أن ينحصر فيها، ويتميّز باهتمام شمولي بالأفكار الفلسفية والمفاهيم العلمية المتداولة والإبداع الأدبي واستكشاف الجديد في الحياة الثقافية بشكل عام.

بناءً عليه، تعكس دراسة المجلات الثقافية فكرة عن طبيعة حضور العلوم الاجتماعية في أوساط الجمهور المُثقّف العام، حيث تتواجد هذه العلوم جنباً إلى جنب مع المساهمات الأدبية والنقدية والفلسفية التي تُعالج اهتمامات فكرية على مستويات تختلف في الزمان والمكان، من العالمي إلى المحلي إلى التراثي والمعاصر. وبخلاف الصحف والمجلات ذات الانتشار الواسع التي تعطينا دراسةُ حضور العلوم الاجتماعية فيها فكرة عن طبيعة العلوم الاجتماعية وحجمها في المجال العام بأحد أوسع أشكاله، تمنحُ دراسة هذا الحضور في المجال الثقافي فكرة عن طبيعة العلوم الاجتماعية وحجم انتشارها ضمن أوساط لها دورها في تعريف ثقافة المجتمع، وإرساء معايير الحوار الثقافي فيه، وتكوين الانسان المُثقّف وربطه بشبكة ثقافية تمدُّه بهوية شبه ثابتة كجزء من شريحة اجتماعية، زادها الفكر الذي يستشرف العمق في دراسة الظواهر والمفاهيم، وإن كان عمقاً قابلاً للترحال عبر التخصصات. لذا، حصرنا تعريفنا للمجلات الثقافية بتلك التي تحتوي معظم صفحاتها مضموناً فكريًا، ولكن غير أكاديمي مُتخصّص، وموجّهًا إلى جمهور يهتم بالفكر وقادر على قراءة تحليلات أكثر عمقًا مما هو مُتاح في المجلات ذات الانتشار الواسع.

شملت دراسة المجلات الثقافية عيّنة من خمس مجلات ثابتة النشر تتّسم بحضور عربي واسع نسبيًا في الأوساط الثقافية، وإن راعينا التمايز من ناحية الأعمار والأحجام ووتيرة النشر والتوجّهات الفكرية والأيديولوجية وأسلوب النشر. ونعرض في ما يلي النتائج العامة للرصد (على 2015)، والذي شمل 5 سنوات تنطلق في أوائل 2010 وتنتهي في أواخر 2014. أما المجلات فهي "إبداع" من مصر، "أفكار" من الأردن، "كتابات معاصرة" من لبنان، "الثقافة

الجديدة" من العراق، و"الكلمة" التي تصدر من لندن وتُوزّع إلكترونياً. ومن أجل الرصد تبنّينا تعريفاً للمواد التي تحتضن علومًا اجتماعية مُماثلاً لذاك الذي استخدمناه في أطر المجال العام كافة والذي نُلخّصه في قسم الأساليب والأدوات.

نسبة الحضور

أول ما يمكن ملاحظتُه هو استمرارية حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية بشكل عام بنسبة تلامس 20% من مجمل الصفحات عبر سنوات الرصد كافةً. هذا بالرغم من التفاوت الكبير لهذه النسبة بين مجلة وأخرى وضمن المجلة الواحدة عبر السنوات المختلفة، وبالرغم من الاختلاف الملحوظ بين هذه المجلات من ناحية اهتمامها بالعلوم الاجتماعية. إن من الضرورة توسيع حجم العيّنة للتأكد من حقيقة ما نعتبره ملاحظات أوليّة وهي: إن أعلى نسب الاهتمام بالعلوم الاجتماعية هو في المجلات الثقافية ذات الاتجاهات اليسارية أو الليبرالية أو المهتمة بالفكر الغربي، ونسبًا أقلّ، لكن ذات أهمية نوعية، في مجلات يغلب عليها الطابع الأدبي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يصدر عن جهات حكومية كوزارة الثقافة لا سيّما في بلاد لم تشهد ثورات شعبية.

رسم رقم 35

نسبة حضور العلوم الإجتماعية في 5 مجلات ثقافية حسب عدد الصفحات، 2010-2014*

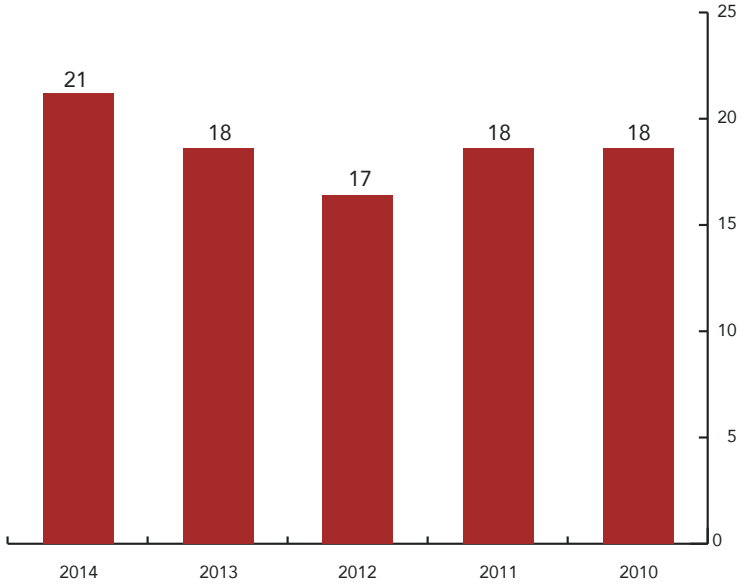

المصدر: حجاج، علي. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).
*بناءً على متوسط عدد الصفحات في العدد على مدار سنة واحدة.

رسم رقم 36

نسبة حضور العلوم الإجتماعية في 5 مجلات ثقافية حسب السنة، 2010-2014*

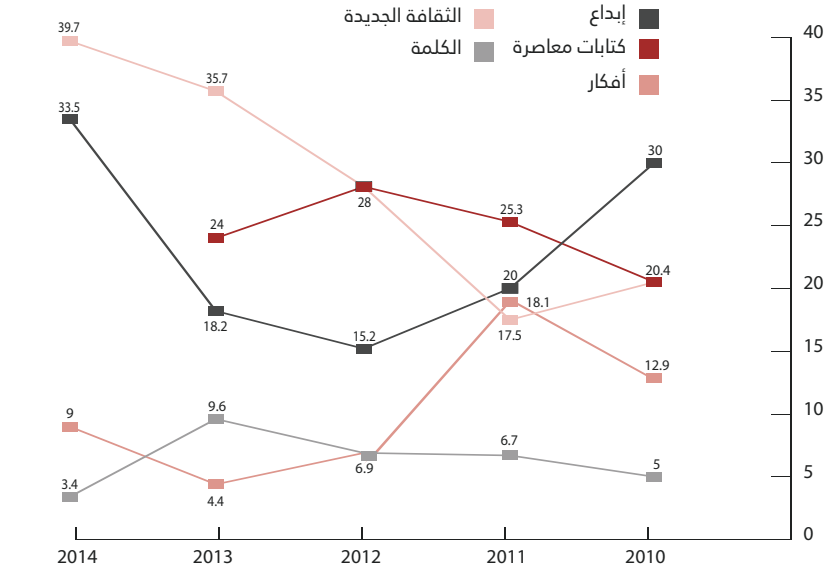

المصدر: حجاج، علي. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على متوسط عدد الصفحات في العدد على مدار سنة واحدة.

وما يمكن استخلاصه أيضًا أن ظاهرة الربيع العربي لم تؤدِّ إلى ازدياد واضح في الحضور الثقافي للعلوم الاجتماعية، رغم أننا نفترض أن الحراك الشعبي في أي مكان وزمان يؤدي إلى زيادة حجم الاهتمام بدراسة الظواهر الاجتماعية خصوصًا تلك التي لم تكن معروفة من قبل. وهنا قد تكون المسألة مسألة وقت، إذ إن البحث العلمي في أيّ إطار، وليس فقط في الثقافة، غالباً ما ينتظر أن تأخذ الظواهر مسارها الكامل قبل البتّ في طبيعتها. هذا المنهج يرتبط باعتقاد مفادُه أن المعطيات التي يمكن التأكد منها لا تظهر بصورتها الكاملة سوى عند نهاية عمر الظاهرة لا في بدايتها أو في منتصف عمرها، حيث تستمر المفاجآت والتراكمات غير المتوقعة وغير المعروفة سلفًا وغير الواضحة المعالم. على سبيل المثال، لم تبدأ الدراسات الجادة حول الثورة الإيرانية في البزوغ إلا بعد عقد كامل من حدوث تلك الظاهرة، ولا نرى دراسات عميقة لديناميات حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة إلا بعد عقدين من بروز تلك الظاهرة، وذلك رغم كثافة حضور العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة. في المقابل، سنرصد لاحقًا إن كان للثورات أثرًا واضحا في تغيير الحضور النسبي لمختلف المواضيع في المجلات الثقافية، بما فيها موضوع الثورة، حتى لو لم تكن هذه المساهمات معتمدة على دراسات ميدانية ولم تؤدِّ حتى الآن إلى زيادة الاهتمام بالدور المعرفي الثقافي للعلوم الاجتماعية. والجدير ذكرُه أن المثقفين العرب مهتمون بموضوع الثورة بشكل عام ولكن ضمن الإطار المعرفي وعبر المنهجيات المُعتمدة لديهم منذ زمان ما قبل الثورات، وليس عبر أطر معرفية أو منهجية تعرّفوا اليها من خلال الحراك الشعبي.

مواضيع العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية

بشكل عام تتميّز المجلات الثقافية بطبيعة عابرة للتخصّصات، وهو ما ينطبق كذلك على العلوم الاجتماعية الحاضرة فيها، إذ إن تركيز المقالة يكون عادة على موضوع البحث بمختلف سياقاته، لا على تطبيق نظريات أحد التخصصات ومناهجه على الموضوع كما

يُتوقّع في الدوريات العلمية. لذا ليست هناك دلالة واضحة لتصنيف العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية على تخصصاتها المعتادة، وإن كانت هناك دلالات ذات معنى لتصنيفها حسب مواضيع المقالات مثلما يوضح الجدول التالي.

ترتيب مواضيع مقالات العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية حسب أولوية الحضور الكمّي

الموضوع العام	عدد المجلات التي يحضر فيها الموضوع	تصنيف الحضور*	النسبة المئوية للمقالات	النسبة المئوية للصفحات
مفاهيم تحرّرية	5	عام	18	17
الثورة	5	عام	12	9
الحداثة	5	عام	10	13
الثقافة والمثقف	5	عام	8	8
مفاهيم معرفية	4	واسع	6	7
دراسات إسلامية ودينية	4	واسع	4	6
المرأة	4	واسع	5	4
التواصل	4	واسع	4	4
العولمة	4	واسع	2	3
الاستشراق والحضارة	3	غالب	5	4
الإسلاميون	3	غالب	4	3
إسرائيل	3	غالب	3	3
السلطة	2	ملحوظ	4	4
قضايا اقتصادية	2	ملحوظ	3	4
إشكالات اجتماعية	2	ملحوظ	2	2
الهوية والقومية	2	ملحوظ	2	1
اليسار	1	نادر	4	5
الاستعمار	1	نادر	1	2
مجتمع المعرفة	1	نادر	2	1
المسؤولية الاجتماعية	1	نادر	1	1

جدول رقم 11

المصدر: حجاج، علي. 2015. «حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية». (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

*عام: حاضر في كلّ المجلات (100%)، واسع: حاضر في 80% من المجلات، غالب: حاضر في 60% من المجلات، ملحوظ: حاضر في 40% من المجلات، نادر: حاضر في 20% من المجلات.

يعكس الجدول ترتيبًا تنازليًّا لحجم حضور المواضيع المختلفة. ويعتمد الترتيب على ثلاثة مقاييس: 1- نسبة المقالات المخصصة للموضوع ضمن مختلف مقالات العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية. 2- نسبة الصفحات المخصصة للموضوع ضمن هذه المقالات. 3- نسبة المجلات التي حضر فيها الموضوع ضمن مجلات العينة كافة. ويعكس كلّ من هذه المقاييس فكرة أولية عن طبيعة حضور الموضوع. فعلى سبيل المثال، إذا لاحظنا أن نسبة الصفحات المخصصة لموضوع ما ترتفع بشكل ملحوظ عن نسبة المقالات المخصصة له، نفهم أن هناك استفاضة في عرض الموضوع. وهذه الاستفاضة قد تعني أن الموضوع يُعالج بشكل أكثر تعمّقًا من المعتاد. والعكس صحيح، فإذا ما لاحظنا أن نسبة الصفحات المخصصة لموضوع محدد تقل بشكل ملحوظ عن نسبة المقالات المخصصة له، يمكن لنا أن نفترض أن الموضوع لا يُعالج بشكل مُستفيض بما فيه الكفاية أو أن المعالجة تكتسي طابعًا سطحيًا.

وترتبط هذه الفرضيات المطروحة إلى حدٍّ ما بعمر الظاهرة، إذ تتمتّع الموضوعات ذات الحضور الزمني الطويل في الحوارات الثقافية، كالحداثة أو الدراسات الإسلامية، بسرد أطول من الظواهر حديثة العهد نسبيًا كالثورة (رغم أن الثورة موضوع قديم، ولكنه اختفى قبل أن يعود إلى الظهور كموضوع جديد في مرحلة الربيع العربي). وهنا تبرز مساهمات عدة حول موضوع الثورة في فترة الرصد إلا أنها لا تكتسي طابع الدراسات المستفيضة بل طابع التعليقات والتأمّلات والملاحظات الأولية، ويكون العرض في الغالب مُقتضبًا نسبيًا. وفي بعض المجلات يرتبط حضور موضوع الثورة بشكل واضح بظروف سياسية محلية. ففي مجلة "إبداع" المصرية لا نتلمّس أي حضور لمفهوم الثورة قبل العام 2011، وهو العام الذي بدأت المجلة بالاهتمام به، قبل أن يختفي الموضوع تماماً من صفحاتها في العام 2014. وفي مجلة "أفكار" التي تصدر عن وزارة الثقافة الأردنية نجد أقلّ درجة من الاستفاضة حول موضوع الثورة، حيث لا يتعدى الاهتمام بالموضوع 4% من صفحات العلوم الاجتماعية، رغم أن نسبة المقالات المخصصة للثورة (11%) تقترب من المعدل العام للمجلات الثقافية في فترة الرصد.

ورغم ذلك فإن موضوع الثورة، خصوصًا ما يتعلق بمعضلات الربيع العربي، حاضرٌ بقوة في المعدل العام إذ لا يسبقه من ناحية الأولويات سوى مواضيع مرتبط به بشكل أو بآخر وإن كان أقدم قليلاً، وهي المواضيع التحررية. ووضعنا تحت هذا البند مجموعة من المفاهيم المرتبطة ببعضها بشكل عضوي والتي عادةً ما تُناقش في سياق يقودها إلى المصب نفسه، وتشمل مفاهيم الحرية والديمقراطية وكل ما يتعلّق بهما على غرار التعددية والتسامح والشفافية وحقوق الإنسان وحرية الإبداع والعدالة والطوباوية. وهناك علاقة واضحة بين كل هذه المفاهيم ومفهوم "السلطة". فهذا الأخير يحضر أيضًا كموضوع مستقل بنسبة لا تتعدّى في جدولنا 4% من المقالات والصفحات، ولكنها في الواقع أعلى من ذلك لأننا حصرنا في هذه الخانة المقالات التي تُناقش طبيعة السلطة، وصنّفنا المقالات التي تُعالج مفهوم السلطة بشكل نقدي يصبّ في مشروع تحرري ضمن خانة المفاهيم التحررية.

وتنطبق المُقاربة نفسها على موضوع "الثقافة والمُثقّف"، وهو أحد المواضيع الأربعة الأساسية الحاضرة في المجلات كافة، إذ في الواقع تتعدّى النسبة المخصصة لهذا الموضوع، 8% من المقالات والصفحات، وهي النسبة التي تُناقش طبيعة الثقافة بشكل أساسي رغم أن هناك مُساهماتٍ أكثر حول هذا الموضوع. ولكن إمّا أنها تستفيض حول العلاقة بين الثقافة والسلطة بشكل يجعل المقالة تبدو كدراسة للسلطة أكثر مما هي دراسة للثقافة، وإما تبالغ في مقاربة العلاقة بين الثقافة والتحرر بشكل يجعلها تخدم بشكل أولي كدراسة لمعضلة التحرر.

في المُطلق، نجد منظومة من المفاهيم المترابطة ضمن المفاهيم كثيفة الحضور في المجلات الثقافية تتعلّق كلّها بمعضلة التغيير وتشمل التحرر والثورة والحداثة، وكذلك اهتمامًا ملحوظًا ببعض المواضيع الأخرى المُتعلّقة بشكل أو بآخر بمفهوم الحداثة، كدور المرأة والتواصل، ناهيك عن بعض الاستفاضة النسبية في شرح مفاهيم معرفية، على غرار "الأيديولوجيا" و "التفكيكية" و "العقلانية" و"اللاوعي" و "الفينومينولوجيا". ولكن ما يُفاجئنا هو ضعف الحضور لقضايا ذات أهمية بالغة في التاريخ العربي الحديث، وأبرزها "الاستعمار" و"القومية" و"إسرائيل". ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أعلى درجات الاهتمام بالموضوع الفلسطيني بشكل عام يحضر في مجلة "الكلمة"، وهي الوحيدة في عيّنتنا التي تصدر خارج العالم العربي. وقد لا يعكس هذا الواقع ضعف الاهتمام بفلسطين أو بمسألة القوميّة بين المُثقّفين في الوطن العربي، بقدر ما يؤشّر إلى الأهمية البالغة التي يُعيرونها للمواضيع التحررية الشاملة، لا سيما في المحيط السياسي والاجتماعي الذي يعايشونه. كما نُلاحظ أن الحركات الإسلامية المعاصرة، بما فيها فكر هذه الحركات، لا تحظى باهتمام ثقافي يتناسب مع دورها في فترة الرصد، بل إن كثيرًا مما كُتب عنها في هذه الفترة، خصوصًا في مصر، يبدأ وينتهي بمسلمات نقدية تكتسي طابع الجدل السياسي الذي لا يُقدّم معرفة جديدة، بل يُعيد إنتاج مواقف معروفة مُسبقاً.

ويبرز ضعف الاهتمام الثقافي بإشكالات معاصرة ذات طبيعة تشاركية رغم الاهتمام الواضح بالشكل العام لمسائل التحرر والحداثة، وخير دليل على ذلك أننا نادرًا ما نجد مقالة حول موضوع كـ"المسؤولية الاجتماعية" أو "مجتمع المعرفة". كذلك هناك اليسير من الاهتمام الثقافي بتعريف أو شرح أو نقد الخطاب المُعتاد حول الإشكالات الاجتماعية المعاصرة كافة على غرار "العنف" أو "البغاء" أو غيرهما من الإشكالات.

بالإضافة إلى المواضيع التي تتسم بحضور واسع ومعالجة كثيفة، كالحداثة والتحرر والثورة والثقافة، نلاحظ فئة من المواضيع ذات الحضور الكبير إلا أن معالجتها لا تتمتع بكثافة. والمثال الأبرز على ذلك موضوع "العولمة" الذي نقع عليه في معظم المجلات ولكن بنسب ضئيلة. وقد تكون هذه الظاهرة مُلازمة للمواضيع حديثة العهد نسبياً، لا سيّما تلك التي لا تنحصر انعكاساتها على العالم العربي أو لا تتناولها منهجيات دراسة مُتوافقٌ عليها على الصعيد العالمي. وعلى العكس من ذلك، هناك مواضيع قد تبدو نادرة الحضور ولكن كثيفة المعالجة، ومنها "اليسار" الذي يناقَش في المجلات الثقافية بنسبة تقترب

من ضعفي حجم النقاش المخصص للعولمة، ولكنه لا يظهر سوى في 20% من المجلات فيما تحضر العولمة رغم ضعف المساحة المخصصة لها في 80% من المجلات. وما يفضي اليه هذا الواقع هو أن بعض المواضيع تدخل إلى المجال الثقافي ليس بشكل واسع وإنما من خلال منابر مُحددة تختصّ بالموضوع فتعطيه على مرّ الزمن عُمقاً معرفياً وبالتالي قدرة على الاستمرار في الحياة لا يتوفران لمواضيع قد تكون واسعة الانتشار في مرحلة ما ولكن محرومة من منبر مُخصص لها وبالتالي تعيش من دون زخم معرفي متراكم، ثم تموت وتُستبدل بغيرها كأي حالةٍ لا تتسلّح بزادٍ معرفيٍّ يؤمن لها استمراريّة حياتها في المجال الثقافي.

مسألة الرأسمال الثقافي والعلوم الاجتماعية: نموذج "الآداب"

رغم أننا لم نُدرج مجلة "الآداب" العريقة التي توقّفت حديثًا عن الصدور في عيّنة المجلات الثقافية، إلا أننا خصّصناها بدراسة استطلاعية أعدّت لهذا التقرير حول العلوم الاجتماعية في الفضاء الالكتروني، نظراً إلى أن توقفها عن الصدور الورقي بعد 60 عاماً كان مُرتبطاً بمشروع عودتها إلى الظهور في إطار إلكتروني حصراً، بما يتيح معرفة ما إذا كانت هناك فوارق بين المجلات التي ولِدت حديثاً لتسكن الفضاء الإلكتروني وبين ما هو قديم العهد وفي صدد التحوّل اليوم إلى هذا الفضاء.

ومع أن مشروع النشر في الفضاء الافتراضي لم يتم حتى لحظة إعداد هذا التقرير، ارتأينا عرض بعض المُلاحظات الأخرى التي قد تُوضح مسألة العلاقة بين الرأسمال الثقافي المُتراكم عبر مرحلة نشر طويلة وتوظيف العلوم الاجتماعية في المجال الثقافي. في هذه الحالة شرح رئيس تحرير "الآداب" سماح ادريس في مُقابلة معه بعض الحوافز التي يمكن تعميمها على المجلات كافة، ومنها أن حصر النشر في المجال الالكتروني يُجنّب المجلة الاعتماد على مصادر تمويل كبرى قد تهدد استقلاليتها. إضافة الى بعض ديناميات الربيع العربي، إذ فقدت هذه المجلة السوق السوري الذي كان يضمّ النسبة الأعلى من قرّائها بقرار ذاتي منها ومن أجل ضمان حريّة كُتّابها في إبداء آرائهم.

ونرصد في الحالة اتجاهًا للحفاظ على رأسمال ثقافي تكوّن على مدى 60 عاماً، وهو ما دفع بمجلة "الآداب" إلى مغادرة الفضاء الورقي كمحاولة أخيرة للحفاظ على ما أمكن من تراثها الزاخر كإحدى أهم المجلات الثقافية في العصر العربي الحديث. ورغم ما يشي به اسمُها عن مضمونها، فإن "الآداب" التزمت منذ بدايتها بعرض القضايا السياسية والاجتماعية إلى جانب الأدب وذلك من خلال منظور حول العلاقة العضوية بين الإبداع الأدبي والثقافي من جهة والشؤون الاجتماعية والسياسية الكبرى من جهة أخرى. وواكب هذه النظرة مفهومٌ يعارض المعرفة غير الملتزمة بمبدئ ما. لذا لا ينظر رئيس تحريرها اليها كمجلة أكاديمية بل يفضل منحها صفة المجلة الملتزمة. ويبدو أن الفرق بين التصنيفين لا يتعلّق بنخبوية أقل بل بإيمان بأهمية الموقف. إذ لا يرى رئيس التحرير أن هناك نصًّا من دون موقف، وهي النظرة التي لا تُشجّعها المجلات الأكاديمية في معظم الأحيان. كما أنه لا يُعوّل على مفهوم "المجلة المحكمة"، حيث يرى أن مجلات عدّة تدّعي أنها محكمة كنوع من التضليل.

ويتماهى هذا الموقف مع اتجاهات واسعة بشكل لا يُمكن إنكاره في المجالات الثقافية وكذلك الإكاديمية، تُعطي أولوية، أو على الأقل أهمية عالية، للالتزام بمبدأ. وفي "الآداب" تعبيرٌ نموذجيٌّ عن هذه النظرة التي واكبتها المجلة منذ انطلاقها مع بداية حقبة الضباط الأحرار، حيث رأت نفسها كجزء من مشروع عربي تحرري تقدمي شامل. وفي رصدنا لـ124 مادة في السنوات الخمس الأخيرة للمجلة بحلّتها الورقيّة (2008-2012)، التي تحوّلت اليوم إلى أرشيف إلكتروني، وجدنا أن حضور العلوم الاجتماعية يحتفظ بحيّز كبير من إجمالي المواد، باستثناء الملفات الأدبية والروائية والقصائد، انطلاقا من رؤيةٍ تؤمن بعدم إمكانية معالجة أي ملف خارج إطار ارتباطه بالظواهر الأخرى. فمجلة "الآداب" تربط ، على سبيل المثال، ما بين الإصلاح السياسي والإصلاح الديني، كما تربط الأخير بالإصلاح التربوي وتحرير المرأة الذي لا يمكن معالجته بمعزل عن تحرير المجتمع.

وفي المواد التي تلحظ علومًا اجتماعية، نجد مقاربة للموضوعات تسترشد بمنهجيات العلوم الاجتماعية وتلتزم المبادئ العلمية، لكنها غير بحثية في كثير من الأحيان، رغم أن معظم الكتّاب هم أساتذة جامعيون أو من حملة الدكتوراه في مجالٍ من مجالات العلوم الاجتماعية أو من الكتّاب المخضرمين في البحث والتحليل. وهنا نرى منهجيةً طرح المواضيع تتصدرها مواقف وتتمحور حول رأي في أحيان أخرى، رغم أنها مواقف وآراء متأنية تعتمد، رغم بعض الاستثناءات، التوثيق بالمراجع وطرح الآراء المختلفة والتدرُّج في الاستنتاجات.

العلوم الاجتماعية في الصحف

أحاط رصد حضور الفكر العلمي في الصحافة العربية بعيّنة من 5 صحف تتميز بشكل عام بجذورها التاريخية، وبالتنوع الجغرافي لقرائها. ومن أجل ضمان تجانس العيّنة في هذه الدراسة الأوليّة ارتأينا التركيز على صحف تتميّز بسِعة الانتشار عبر العالم العربي، وبالتالي اعتمدنا معايير عدة منها عدم تجاوز نسبة القرّاء في أي بلدٍ واحد 50% من مجموع قرّاء الصحيفة، ما يعني أن نصف القُرّاء على الأقل هم من خارج بلد الصدور، ما يسمح لنا بالقول إن الصحيفة مقروءة بدرجة مقبولة في أكثر من بلد عربي واحد. ولكننا قرّرنا إضافة "الأهرام" إلى العيّنة رغم أنها لم تستوفِ هذا الشرط، نظرًا إلى أهميتها الخاصة وإلى وجود عدد كبير من قرائها في بلد محوري وذي كثافة سكانية عالية. أما الصحف الأخرى فكانت "الشرق الأوسط" و"القدس" و"الحياة" و"النهار"[5].

اقتصرت فترة الرصد على السنوات الخمس الأخيرة (أوائل 2010 إلى أواخر 2014)[6]، حيث استهللنا العمل قبل مرحلة الربيع العربي لنتلمّس ما إذا كان لتلك الظاهرة أثرٌ في نسبة الحضور العلمي وطبيعته في الصحف. ومن الممكن القول إن اعتماد معايير مختلفة غير تلك المذكورة سابقا، من مثل اختيار الصحف الأوسع انتشارًا داخل كل بلد عربي قد تعطينا نتائج تختلف عما نراه هنا رغم عدم إمكانية البتّ في هذه الفرضية الآن. ولكن كان واضحًا أن الخيارات الأخرى لتركيب العينة ستتطلّب ربما تقريرًا خاصًّا بها، لذا فضّلنا في هذا التقرير الأوّلي أن نشير إلى الظواهر الأكثر عموميّة حول حضور العلوم الاجتماعية في الصحف ذات الانتشار الواسع عبر العالم العربي.

من البديهي ألا نتوقع وجود الفكر العلمي بشكله الأكاديمي في صحف موجّهة في طبيعتها إلى جمهور عام لا إلى جمهور من الباحثين المتخصصين. لذا تبنّينا مبادئ للتصنيف مرتبطة بالشكل العمومي وليس المتخصص او المستفيض للعلم. وعليه، حصرنا الرصد في المقالات التي تُبدي اهتمامًا جديًّا بالتماس العُمق في مناقشة الظواهر الاجتماعية وتعرض مفاهيم وتجارب العلوم الاجتماعية لعامة القرّاء. واستثنينا بالطبع كلّ المواد ذات الطابع الإخباري كالأخبار اليومية بما فيها الأخبار الثقافية وأخبار عن لقاءات علمية، وذلك بناءً على قناعةٍ مفادُها أن المادة العلمية في الصحيفة يجب أن تتضمن تحليلاً أو عرضًا لمفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية كالإدارة الذاتية أو التنمية المستدامة أو اللامساواة أو المجتمع المدني على سبيل المثال لا الحصر.

واشترطت المعايير تصنيف أيّ مادة في حقل الصحافة كمادة علمية شريطة أن تتضمّن عرضًا علميًا يسمو عن العموميات لمفهوم منتشر كالديمقراطية أو الثورة أو الليبرالية أو الدولة أو العشيرة أو الرأسمالية أو التمدّن، على سبيل المثال لا الحصر. كذلك أضفنا إلى العلوم الاجتماعية في الصحف المواد ذات الطابع الاستعراضي، كاستعراض كتاب من العلوم الاجتماعية أو سيرة عالم اجتماع. وعرّفنا العلوم الاجتماعية بشكل يتفق مع التعريف المعتاد في زماننا، أي أنها تشمل مختلف المواد التي تحتضن

(5) للأسف اضطر فريق العمل إلى حذف جريدة السفير من العيّنة لتعذّر الحصول على أرشيف خاص بها، رغم وجود دلائل على أهميتها الخاصة لرصد العلوم الاجتماعية في المجال العام.

(6) اقتصر رصد النهار على سنتين (2013-2014) لأسباب لوجستية.

نبذة علمية تستعرض مفهومًا من مفاهيم العلوم السياسية والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ وعلم النفس، وكذلك مجالات الدراسة العابرة للتخصّصات والمتضمّنة علومًا اجتماعية، كدراسات المرأة أو الدراسات الحضرية. وسمحت لنا هذه المعايير برصد 1214 مقالة في هذه العينة من الصحف خلال 5 سنوات، كما نرى في الجدول الآتي:

جدول رقم 12

عدد المقالات المرصودة حسب الصحيفة، 2010-2014

الحياة	القدس	الأهرام	الشرق الأوسط	النهار*	المجموع
391	291	285	202	*45	1214

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. «حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية». (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
* اقتصر رصد النهار على سنتين (2013-2014) لأسباب لوجستية.

نعرض في ما يلي نتائج هذا الرصد في 5 أبواب. أولها يستعرض النسب الكمية لحضور العلوم الاجتماعية في الصحف بشكل عام. ثانيها يُصنّف هذا الحضور في أنواع مختلفة. ثالثها يستعرض المفاهيم العلمية التي تستخدمها الصحف وترتيبها من حيث كثافة حضورها. رابعها يعرض نوعية وكمية الكتب العلمية التي تم عرضها أو تلخيصها في الصحافة العربية. وآخر الأبواب في هذا الفصل يعرض الحضور الشخصي للعلماء في الصحافة من أجل تحديد طبيعة المنهج العلمي الذي يتمتع بقدرة على التواصل في المجال العام. وفي ذلك الباب نرصد ظاهرتين للحضور الشخصي: العلماء الحاضرون على شكل سيرة حياة، والكُتّاب البارزون للمواضيع ذات الطبيعة العلمية في الصحافة. بشكل عام، نجد حضورًا طفيفًا ولكنه ذو أهمية نوعية للعلوم الاجتماعية في الصحافة العربية، وتركيزًا على الشؤون المتعلّقة بمعضلات التغيير الاجتماعي وإن بشكل لا يتعمّق في تفاصيلها، وحضورًا مميزًا لنُخبة من العلماء المُخضرمين ممن طوّروا عبر السنين قدرة للتواصل مع جمهور عام.

نسبة الحضور العلمي في الصحافة

يقدم لنا رسم رقم 37 لمحة ابتدائية عن حضور الفكر العلمي في الصحافة حيث تتّضح نسبة الأعداد التي تضمّنت مادة علمية (أي فيها مقالة واحدة على الأقل ذات طابع علمي) من مجمل أعداد السنة لكل صحيفة. وهنا نكتشف أن 77% هو المُعدّل العام، عبر كلّ السنوات والصحف، لنسبة الأعداد التي تحتضن مواد ذات طبيعة علمية. ولكن كما نتوقّع تتفاوت هذه النسبة عندما ننظر إلى كل صحيفة على حدة. على سبيل المثال، تبدو صحيفة "الحياة" في الصدارة حيث تربو نسبة الأعداد المنطوية على علوم اجتماعية على 90% من مُجمل الأعداد في معظم السنوات، بل إن كلّ أعدادها (100%) للعام 2012 ضمّت مقالة واحدة على الأقل ذات طابع علمي. ثم تليها صحيفة القدس التي تحمل معدلاتها السنوية دلالة على استمرارية الاهتمام بالعلوم الاجتماعية. وتُقارن استمرارية الاهتمام هذه باستمرارية قلّة الاهتمام (النسبي) التي تغلب في "الشرق الأوسط". أما في صحيفة مُخضرمة، كالأهرام، تعيش ظروفًا سياسية مُتقلبّة قد تؤثّر على اتجاهاتها، فنرى ما قد يبدو انعكاسًا لهذا التقلّب. فمن الغريب على سبيل المثال أن أقلّ مستويات اهتمام "الأهرام" بالفكر العلمي (61%) كان في العام 2011، أي خلال عام الثورة. وربما هناك دورٌ للتغيرات الإدارية التي قد تكون مسؤولة عن ازدياد الاهتمام بالفكر العلمي في ما بعد، ليصل إلى 93% من أعداد الصحيفة في العام 2014.

نسبة الاعداد المحتوية على علوم اجتماعية في 5 صحف عربية، 2010-2014*

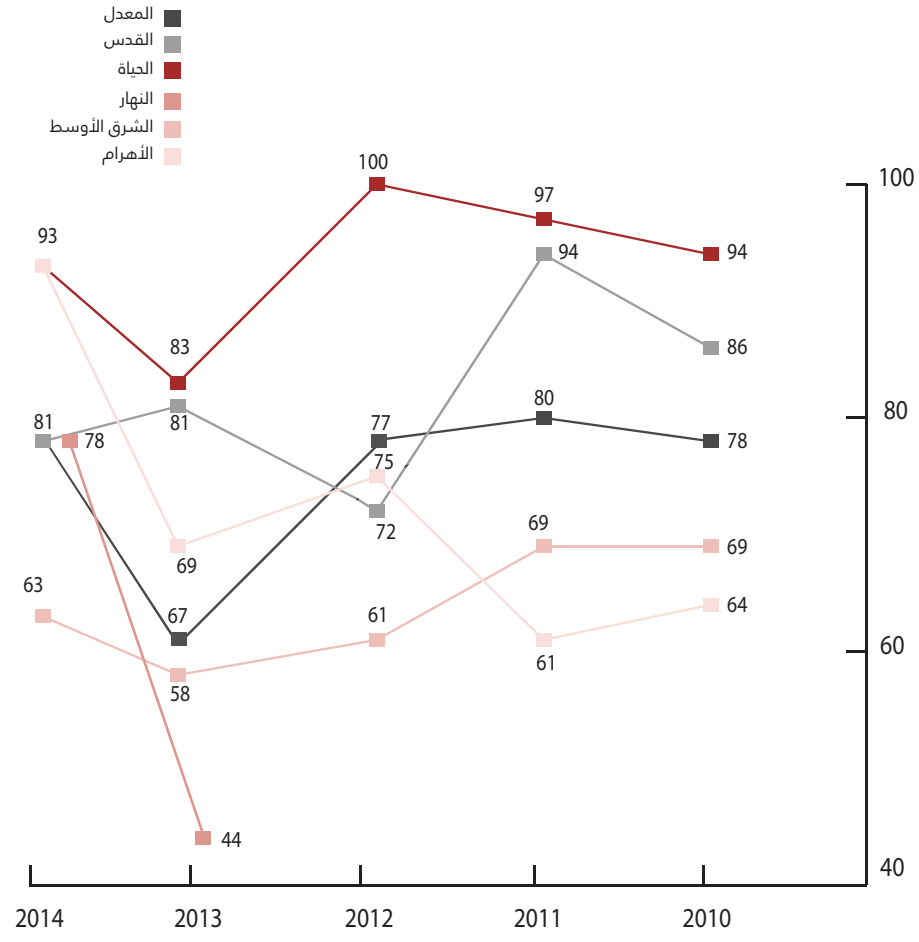

رسم رقم 37

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

إذا نظرنا بشكل أكثر تعمُّقًا إلى الأعداد التي تضمّ مواد علمية (كما عرّفناها أعلاه وفي الملحق)، نجد أن نسبة المواد العلمية من مجمل مساحة الصحيفة تتراوح بين 2,3% و4,5% وبمُعدّل عام هو 3,3%. وقد تبدو هذه المعدّلات الضئيلة ملازمة لطبيعة الصحافة المطبوعة، رغم تساؤلنا حول امكانية تخصيص الصحيفة لـ10% من مضمونها لمواد علمية من دون أن تفقد طبيعتها الأساسية كمنبر للأخبار اليومية. على كل حال تبدو النتائج متناسقة بشكل عام، رغم أن "القدس" تحوز الصدارة بشكل واضح من ناحية المساحة النسبية التي تخصّصها للنهج العلمي.

مساحة المواد العلمية نسبة لحجم الصحيفة في 5 صحف عربية، 2010-2014*

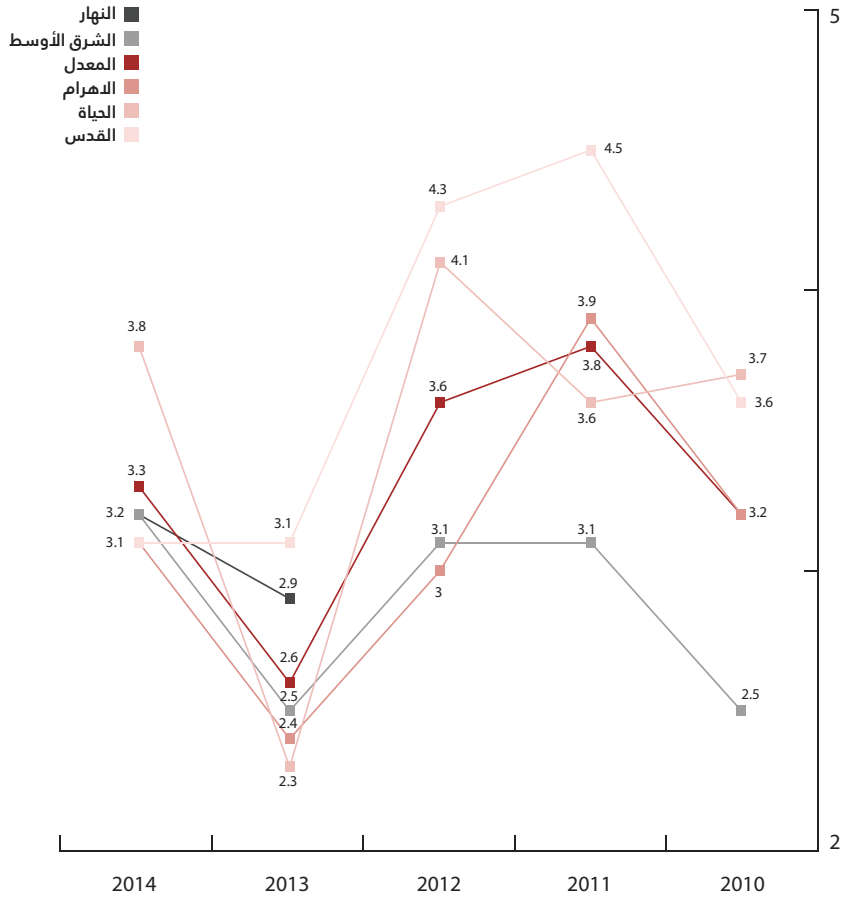

رسم رقم 38

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

في حال الغوص أكثر في نسبة العلوم الاجتماعية في هذه الصحف للوصول إلى فهم ما تضمُّه هذه المساحة المتاحة للفكر العلمي، يحمل تصنيفُ المقالات ذات الطابع العلمي حسب حجمها مؤشرًا أوليًّا إلى حجم (وليس بالضرورة كيفية) الاهتمام المُولى لعرض المادة أو المفهوم.

يُفضي هذا المعيار إلى نتيجةٍ مفادُها أن الطبيعة الغالبة للسرد العلمي في الصحف تكون للمقالات الكبيرة أو المتوسطة الحجم، ونادرًا ما يتمّ هذا السرد من خلال مداخلاتٍ صغيرة الحجم. ولكن النسب تختلف من صحيفة إلى أخرى مما يشكل مؤشراً على مدى الاهتمام بالعلوم الاجتماعية.

عدد المقالات ذات الطابع العلمي الاجتماعي حسب حجمها في 5 صحف عربية، 2010-2014 *

الحياة

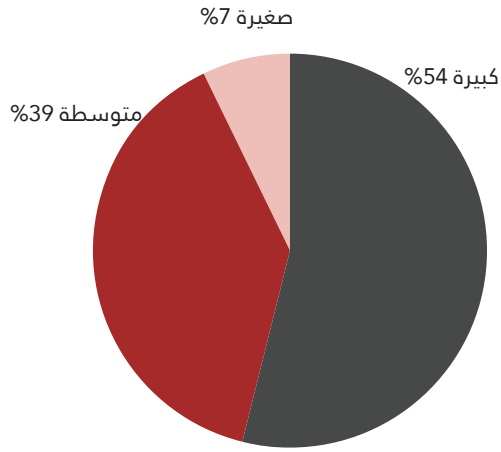

رسم رقم 39

الاهرام

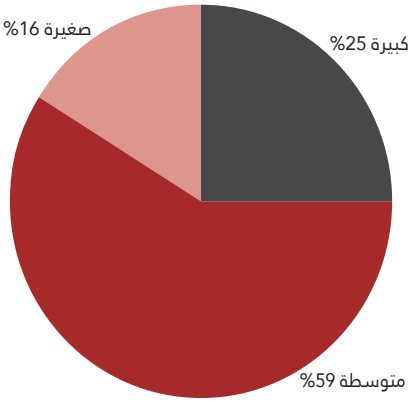

رسم رقم 40

القدس

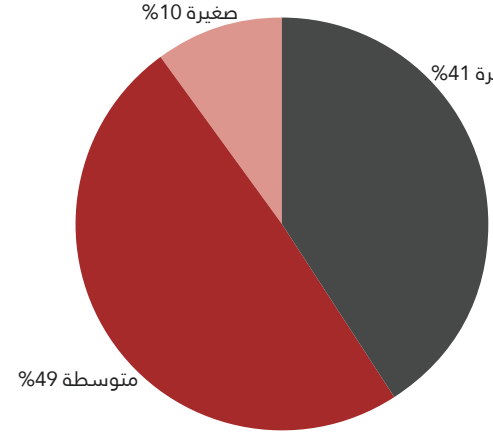

رسم رقم 41

الشرق الأوسط

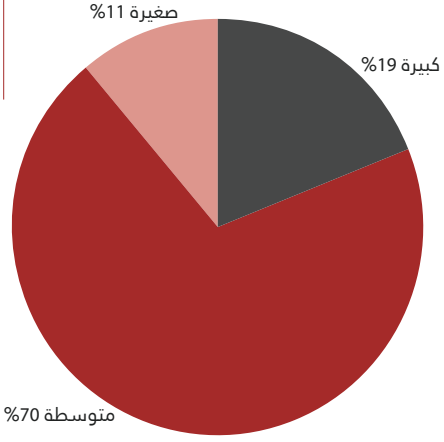

رسم رقم 42

النهار

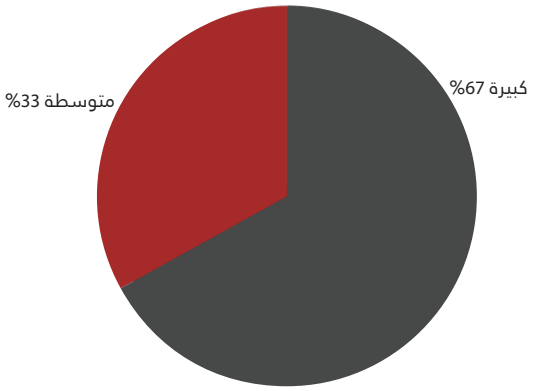

رسم رقم 43

المعدل

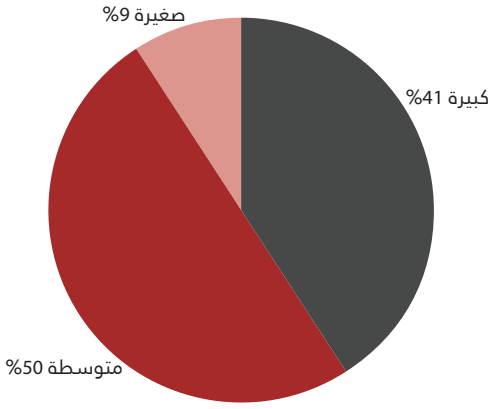

رسم رقم 44

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. «حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية». (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*صغيرة: 500 كلمة، متوسطة: 1000 كلمة، كبيرة: 1500 كلمة

وقد يكون السرد المتوسط مناسبًا في العديد من الأحوال لقدرته المُفترضة على جذب القرّاء، في حال استيفائه متطلّبات العرض العلمي الأخرى في مساحة متوسطة. ولكن حجم العرض يُشكّل مؤشرًا لظاهرة أخرى كما سنفهم لاحقًا، وهي حضور كبار الكُتّاب الذين غالبًا ما يتولّون المقالات الكبيرة.

تصنيف الحضور

صنّف طاقم العمل معالجة العلوم الاجتماعية في الصحف على أساسين: أولاً، نوع المعالجة الذي تم تقسيمه إلى 5 أنواع، وثانياً، التصنيف العلمي للمعالجة والذي وُزع على 9 أصناف. شملت أنواع المعالجة: 1-التحليل العلمي (أي تشريح معضلة اجتماعية أو سياسية أو غيرها باستدلالات أو بمنهجيات مُستعارة من العلوم الاجتماعية)؛ 2- عرض مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية؛ 3- عرض كتاب؛ 4- عرض سيرة؛ 5- تقرير مؤتمر. وشمل التصنيف العلمي للمعالجة تقسيم المواد حسب التخصصات العامة للعلوم الاجتماعية بشكلها الحالي: اقتصاد، سياسة، اجتماع وأنثروبولوجيا[7]، علم نفس، تاريخ سياسي، تاريخ اجتماعي، تاريخ ديني، دراسات المرأة، دراسات حضرية.

كان واضحًا أن التحليل العلمي هو النوع المُفضّل بامتياز لمعالجة العلوم الاجتماعية في الصحف، يليه بدرجات دُنيا عرض الكتب وعرض المفهوم، وكلاهما نادر الوجود نسبيًّا[8]. وفي بعض السنوات تختفي تمامًا أساليب أخرى

(7) نظراً إلى التداخل الطبيعي بين الأنثروبولوجيا وعلم الإجتماع في الميدان الصحافي, تم دمجهما في خانة واحدة لتعذر إمكانية الفصل بينهما بشكلٍ يحمل معنى ودلالة.

(8) تم إستثناء "النهار" هنا من أجل الحصول على معدلات قابلة للمقارنة على فترة خمس سنوات

عدد المقالات التي تتضمن تحليل علمي في 4 صحف عربية، 2010-2014

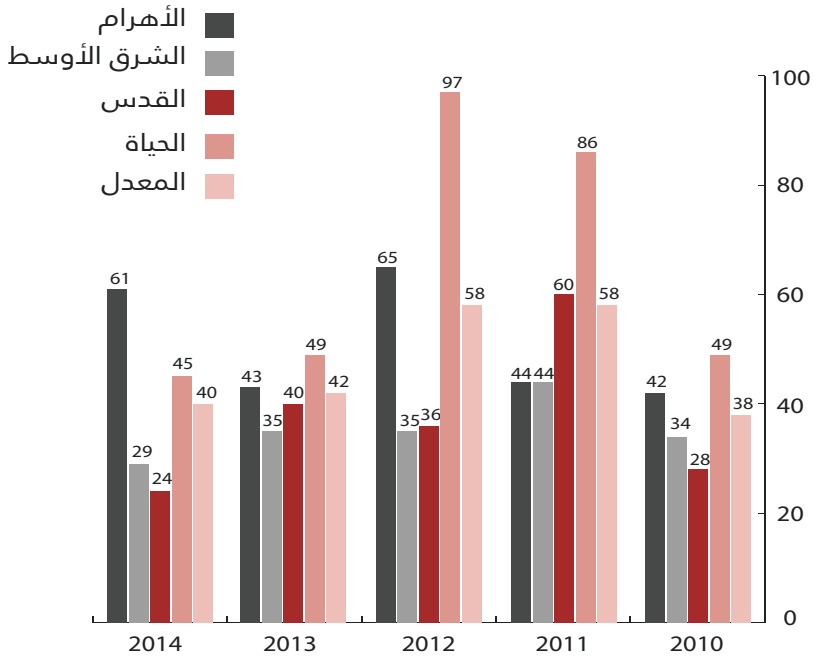

رسم رقم 45

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

لمعالجة العلوم الاجتماعية في بعض الصحف، على غرار عرض السِيَر وتقارير حول مؤتمرات علمية، رغم أن هذه الأساليب لها صلة واضحة بالطبيعة الإخبارية للعمل الصحافي. وهنا تبدو للعيان ظاهرة غير متوقّعة، وهي أن العلوم تُعرض في الصحف بشكلها الأكاديمي وإن كان مُبسّطاً، رغم وجود أساليب أخرى للعرض تتفق أكثر مع طبيعة المجال الصحافي. وقد يكون سبب هذه الخيارات في العرض أن الصحف تنتدب علماء علوم اجتماعية، وليس صحافيوها أو الكُتّاب المستقلّون للكتابة حول هذه المواضيع، ما يُعطي المعالجة ذاتها صبغة أكاديميّة يفضلها هؤلاء أو اعتادوا عليها.

يُبرز رسم رقم 45 بعض الظواهر التي لا يمكن فهمها من دون معرفة الخلفية التي تقف وراء الأرقام. ففي "الأهرام" على سبيل المثال هناك زيادة كبيرة لحضور العلوم الاجتماعية في العام 2012، يليه انهيارٌ إلى المستويات السابقة في العام 2013. والسبب الخلفي على الأرجح هو إعفاء عدد من كبار الكُتّاب من الخدمة خلال تلك الفترة وليس بسبب أي قرارات استراتيجية بالضرورة، إذ إن حضور التحليل العلمي يعود إلى الصعود بشكل واضح في العام 2014. ولكن بشكل عام، يصل التحليل العلمي إلى الذروة في الصحف كافة في العامين 2011 و 2012، وهما سنتا الربيع العربي الأوليتان، ثم يعود إلى التراجع في ما بعد. من خلال هذه النتائج يمكن أن نفترض أن حضور العلم في المجال العام مُرتبط بظواهر اجتماعية أخرى، منها وجود حالة ديناميكيّة كحراك شعبي شامل، قد تكون له علاقة سببية أو ارتباطية بحالة فكرية آخذة في التكوّن في أرجاء المجتمع، بما فيها حقوله العلمية.

عدد المقالات التي تتضمن عرض مفهوم في 4 صحف عربية، 2010-2014*

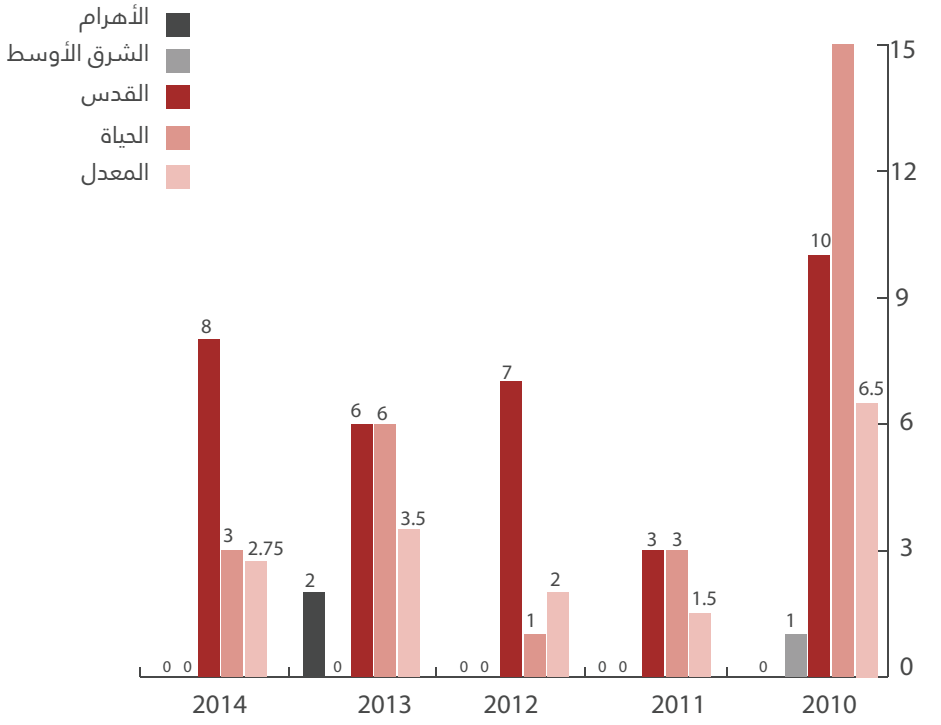

رسم رقم 46

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

عدا ذاك التحليل العلمي، تنخفض أساليب المعالجة الأخرى للعلوم الاجتماعية إلى حدٍّ كبير، كما يُظهر رسم رقم 46 حول عرض المفهوم، رغم محورية هذا النوع من المعالجة للفهم العلمي للواقع وضرورته من أجل إيجاد أرضيةٍ مشتركةٍ للحوارات، خصوصًا في مرحلة تشهد تغيّرات حقيقية أو مُحتملة في الواقع الاجتماعي والسياسي والمعرفي. ورغم أن هناك عددًا كبيرًا من المفاهيم المتعلّقة بالعلوم التي تتناولها الصحف كما سيظهر لاحقًا، تبذل الصحف العربية بشكل عام قليلاً من الجهد لاستعراض مضمون المفاهيم ومعانيها، وإن كانت هناك استثناءات مهمّة، كما في صحيفة ''القدس'' الرائدة التي كانت الوحيدة في عيّنتنا من ناحية شمول معالجتها لمختلف أساليب معالجة العلوم، وعلى شاكلتها صحيفة ''الحياة''.

صحيفة القدس كمثال نموذجي لحضور كافة اشكال العرض العلمي في الصحافة: عدد المقالات

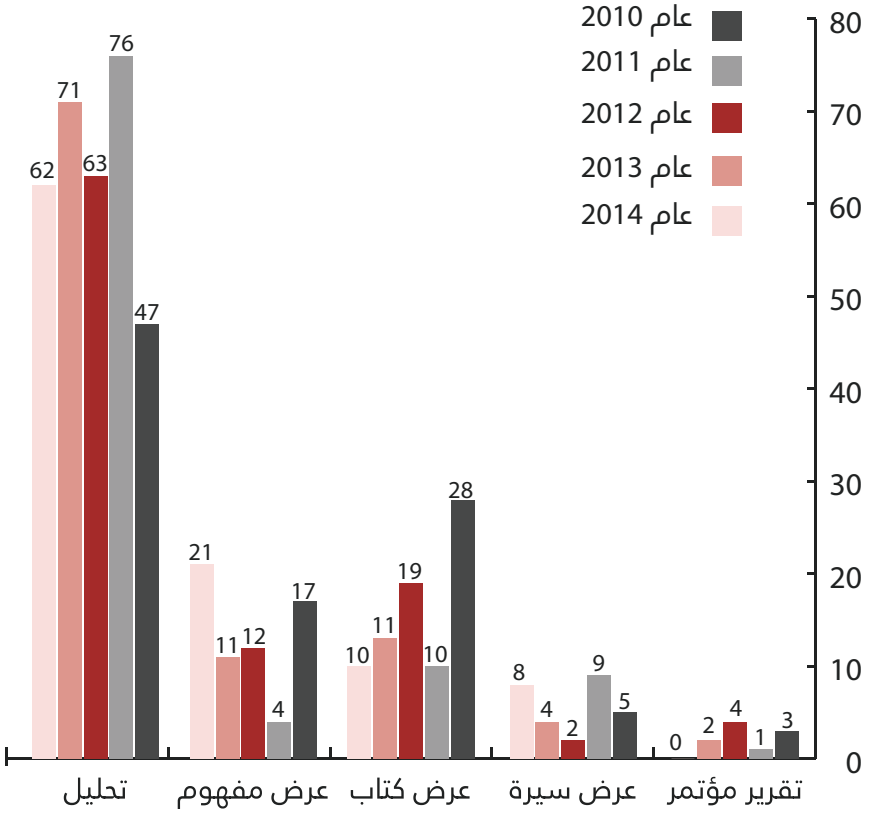

رسم رقم 47

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

أما في حال تصنيف العلوم الاجتماعية وفق تخصصاتها المعتادة، فيغلب حضورٌ لبعض التخصّصات وشبه غياب كامل لتخصصات أخرى. ونلاحظ في هذا السياق ضعف حضور الاقتصاد كعلم (رغم حضوره كخبر)، باستثناء "الأهرام". كما تحضر العلوم السياسية بشكل واضح في الصحف كافةً لأسباب قد تبدو بديهية وتتعلق بالمواضيع العامة للصحافة، رغم أننا نعلم أن حضور أيّ علم اجتماعي في أيّ صحيفة هو خيارٌ للصحيفة وليس ضرورة. ففي "النهار" ليس هناك وجودٌ قويٌّ للعلوم السياسية، بل وجودٌ أقوى لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وكذلك حضورٌ مميزٌ لعلم النفس الشبه غائب في الصحف الأخرى. ويفترض أحمد موسى بدوي (بدوي 2015) أن هذه الظاهرة قد تكون مرتبطة بخصوصية التوازن السياسي الهشّ في لبنان, حيث الجمهور الأكبر للصحيفة، أي وجود حالة تُشجّع الابتعاد عن المواضيع السياسية الحسّاسة وإبراز مواضيع بحثية أخرى أكثر قابلية لأن تخدم كقاسم مُشترك في مجتمع مُنقسم. (وهنا يجب لفت النظر إلى أن الفرضيات في العلوم الاجتماعية هي عبارة عن اقتراحات تفسيرية تحتاج إلى إثبات وليست حقائق قاطعة.)

نسبة حضور تخصّصات العلوم الاجتماعية في 5 صحف عربية حسب المقالات, 2010-2014

رسم رقم 48

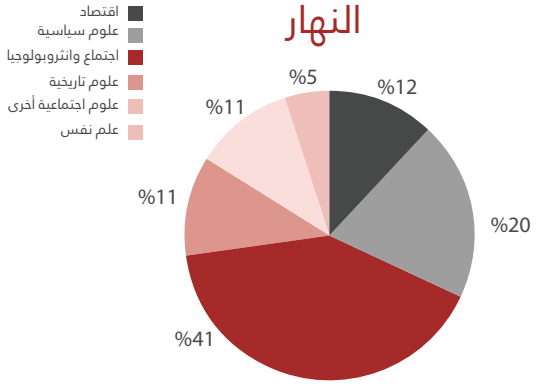

رسم رقم 49

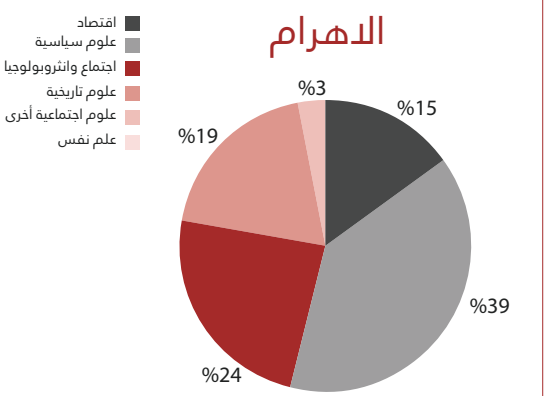

رسم رقم 50

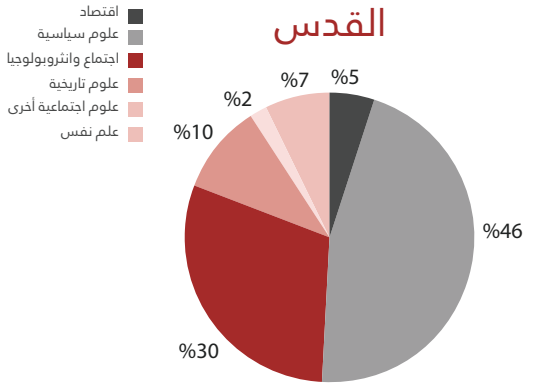

رسم رقم 51

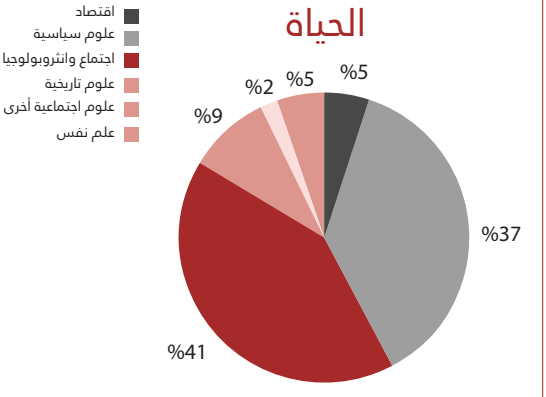

رسم رقم 52

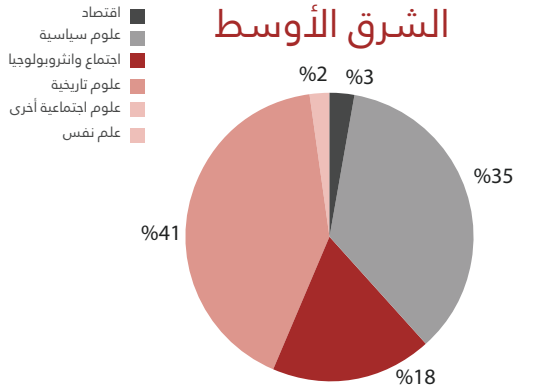

رسم رقم 53

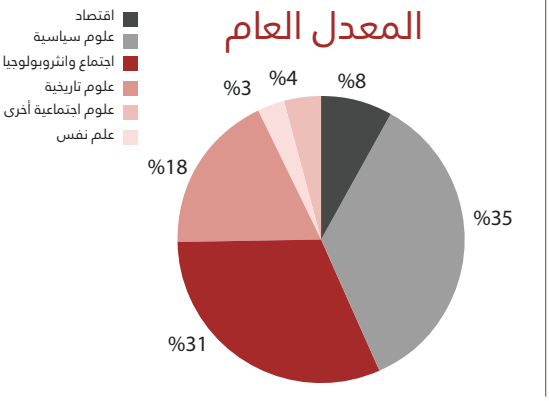

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. «حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية». (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

هذا ونلحظُ حضورًا مستمرًا للمواضيع التاريخية يحتلّ في بعض المنابر، كصحيفة الشرق الأوسط، الصدارة بين العلوم الحاضرة. وهنا نخلص إلى أن التاريخ السياسي يتصدّر بشكل واضح بين أنواع التاريخ الحاضرة في الصحف كافة، يليه التاريخ الاجتماعي ثم في الدرجة الأخيرة التاريخ الديني. وقد يبدو ضعف تمثيل التاريخ الديني غريبًا في مرحلة تميّزت بحضورٍ قويٍّ لحركات إسلامية واسعة، ما يعني أن هذه الحركات قد تم فهمها، أو هي فَهِمت نفسها، كحركات ذات طابع سياسي بشكل أساسي رغم بنيتها القائمة على خطاب ديني. ولكن من الممكن أن تكون هذه الظاهرة دليلاً على عامل آخر هو أن الدين لا يُعالج كمسألةٍ تاريخيةٍ بل كأمر راهن حيث يتّخذ التاريخ الديني وظيفة وعظية لا شكلاً علميًّا.

حضور أنواع التاريخ في 5 صحف عربية، 2010-2014

جدول رقم 13

	تاريخ سياسي	تاريخ اجتماعي	تاريخ ديني	المجموع
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في "الأهرام"	74	32	4	100
النسبة المئوية للتاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية في "الأهرام"		19		
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في "الشرق الأوسط"	71	25	4	100
النسبة المئوية للتاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية "الشرق الأوسط"		41		
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في "القدس"	61	5	34	100
النسبة المئوية للتاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية في "القدس"		10		
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في "الحياة"	38	33	29	100
النسبة المئوية للتاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية في "الحياة"		9		
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في "النهار"	43	14	43	100
النسبة المئوية للتاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية في "النهار"		11		
النسبة المئوية ضمن أنواع التاريخ في الصحف ككل*	63	52	12	100
متوسط نسبة حضور التاريخ ككل ضمن العلوم الاجتماعية في الصحف كافة		18		

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).

المواضيع الخاضعة لاستعراض ذي طابع علمي في الصحف

ننتقل هنا إلى محتوى الفكر العلمي في الصحف كما بدا من خلال المفاهيم المستعملة. وسيكون جليًّا أن معظم المفاهيم الخاضعة لتحليل علمي في الصحف هي أيضاً مواضيع حاضرة في الأخبار اليومية، ولكن وجودها العلمي أو عدمه على صفحات الجريدة يمنحاننا فكرة عن العلاقة بين الحدث اليومي والفكر العلمي.

يستعرض جدول رقم 14 النتائج الشاملة لمدى الاهتمام العلمي في الصحافة العربية ككل لمختلف القضايا المطروحة في الفترة 2010-2014. علمًا أنه تمّ ترتيب الجدول بشكل تنازلي، بدءًا بأكثر القضايا حضورًا تحت مجهر التحليل العلمي وصولاً إلى أقلّها حضورًا. وكلّ خانةٍ في الجدول تحتضن المفهوم الرئيس، وإلى جانبه حزمة المفاهيم المرتبطة به التي أحصاها طاقم العمل من أجل الوصول إلى نتيجة شاملة لحضور المفهوم.

جدول رقم 14

القضايا المطروحة في 5 صحف عربية، 2010-2014

مستوى الاهتمام	المفهوم العام	الحُزَم المفاهيمية المتعلّقة بالمفهوم العام
1	الربيع العربي	الثورة - الربيع العربي – الانتفاضات العربية
2	الإسلام السياسي	الإسلام السياسي – الأصولية الإسلامية – السلفية – الإخوان المسلمون – الجماعات الإسلامية – المؤسسة الدينية
3	الديمقراطية	الديمقراطية – التحوّل الديمقراطي – الانتخابات
4	المرأة	حقوق المرأة – مشاركة المرأة – تمكين المرأة
5	المشاركة المجتمعية	الدولة المدنية - المجتمع المدني - المشاركة المجتمعية
6	الإرهاب	الإرهاب – التنظيمات الإرهابية – الإسلاموفوبيا
7	الطائفية	الطائفية – مشكلة الأقليات – الأزمة الطائفية
8	الاستبداد	الاستبداد – التسلّط – الديكتاتورية – الحكم العسكري – الفاشية السياسية
9	التمدُّن	التحضُّر – التنمية العمرانية – التمدُّن – التحديث – التخطيط –الرفاهية
10	الأمة	القومية العربية – الهوية الدينية – الهوية العرقية
11	العدالة الاجتماعية	حقوق الإنسان – المساواة – العدالة الاجتماعية – الاستبعاد الاجتماعي
12	الشباب	حقوق الشباب – مشاركة الشباب – تمكين الشباب
13	المنظومات السياسية الكبرى	–النظام العالمي – النظام الاقليمي النظام العربي
14	الاقتصاد	الرأسمالية – اقتصاد السوق – الاقتصاد العالمي- الأزمة الاقتصادية
15	التنوير	النهضة العربية – التنوير – الثقافة العربية

المصدر: البدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).

القضايا المطروحة في 5 صحف عربية, 2010-2014

جدول رقم 14

مستوى الاهتمام	المفهوم العام	الحُزَم المفاهيمية المتعلّقة بالمفهوم العام
16	الفساد	الفساد السياسي – الفساد الاقتصادي – الفساد الإداري – مكافحة الفساد
17	النفس	الدراسات النفسية - المشكلات النفسية – الصحة النفسية
18	التعليم	التعليم – حقّ التعليم - تطوير التعليم – مجانية التعليم
19	فلسطين	الصهيونية – الاحتلال – القضية الفلسطينية – الاستيطان – الاستعمار
20	التنمية	التنمية – التنمية المستدامة – التنمية المحلية – التنمية الاقتصادية
21	الحضارات	الحضارة – صراع الحضارات - حوار الحضارات
22	العولمة	العولمة – العولمة الثقافية - العولمة الاقتصادية
23	الليبرالية	الليبرالية – الليبرالية الجديدة
24	الأسرة	الأسرة – الطفولة – عمالة الأطفال – التشرد – جناح الأحداث

المصدر: البدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).

يُظهر جدول رقم 14 انعكاسًا مباشرًا للواقع الإعلامي لفترة 2010-2014 والمعالجات العلمية في الصحف. فأهم أحداث تلك الفترة كما برزت في الإعلام كان ظاهرة "الربيع العربي" التي تأتي في الصدارة، تليها مسألة ارتبطت بشكل أو بآخر بهذا الحراك وإن كانت أقدم منه عمرًا أي مسألة الإسلام السياسي. تقترب مواضيع أخرى في الترتيب من هذين الموضوعين وهي مواضيع ذات صلة وثيقة بهما، كالديمقراطية التي تحتلّ المرتبة الثالثة والمشاركة المجتمعية التي تأتي في المرتبة الخامسة. وتتميّز كلّ هذه المواضيع ذات الترتيب المتقدّم بأنّها ترمز إلى معضلة التغيير أولاً وآخرًا، ولكن بشكل شمولي عام. من الواضح هنا أننا نواجه مجتمعات تطمح إلى تغيير شامل رغم اختلاف الرؤى حول طبيعة التغيير المنشود وأيضًا حول الأولويات. فعلى سبيل المثال، إن القضايا التي تُعطي لمعضلة التغيير بُعدًا دقيقًا يتعلّق بمشاكل أو بمسارات مُحددة، كالشباب (مرتبة 12) والتعليم (مرتبة 18) والتنمية (مرتبة 20)، بل وحتى العدالة الاجتماعية (مرتبة 11)، تتراجع خلف المفاهيم العشرة الأكثر حضورًا.

ورغم ذلك، فإنّ الربيع العربي حاضرٌ بقوّة في خلفية العديد من المواضيع في الجدول بما فيها المواضيع التي تمّ ذكرها (الشباب، العدالة الاجتماعية، التعليم، التنمية)، وأيضًا في قضايا أخرى خصوصًا الاستبداد (مرتبة 8) والفساد (مرتبة 16). ومن الظواهر الجديرة بالملاحظة الحضور القوي لقضايا المرأة بمنحى يتعلّق بمسألة الحقوق والمشاركة (مرتبة 4)، وبعيداً عن مسألة الأسرة التي كانت تحتضن الحوار التقليدي حول دور المرأة، ولكنها تأتي الآن (أي الأسرة) في أسفل الترتيب. ولا تعني هذه الظاهرة في الضرورة تحرُّر المرأة من الأسرة، إن جاز التعبير، بل أن الأسرة لا تُشكّل معضلة اجتماعية كبرى وبالتالي لا تحتاج نقاشًا مستفيضًا. ومن مفارقات الأمور أن المجال الخاص هنا، ممثلاً بالأسرة، لا يدخله المجال العام، وإن كان لغرض فهم طبيعته.

في الموازاة، نلاحظ استمرارية مسألة الهوية القومية، حيث يظهر مفهوم الأمّة في عداد المفاهيم العشرة الأولى، ولكن يبرز الضعف النسبي لحضور مفهوم آخر كان مرتبطًا بها

تاريخيًا، وهو القضية الفلسطينية التي تحتلّ اليوم مرتبة متأخّرة (19، وتأتي أكثر تأخّرًا إذا استثنينا صحيفة القدس). ومن الممكن إرجاع هذه النتيجة إلى سببين: الأول، خصوصية مرحلة الرصد (2010-2014) التي شهدت ظواهر خطفت أولوية المعالجة، وبالتحديد "الربيع العربي" وكلّ القضايا الأخرى المتّصلة به كالديمقراطية والمشاركة الاجتماعية والعدالة والفساد وغيرها من المسائل المرتبطة بدعوات التغيير الاجتماعي الشامل. أما الثاني، وقد يكون السبب الأكثر جوهريّة، فهو فرضية وضوح قضية فلسطين. فالتحليل العلمي عادةً ما يتناول قضايا تحتاج إلى شرح المعالم أو إيضاحها، ويبتعد عمّا يبدو واضحًا الا إذا ارتأى العالِم أن الوضوح البائن من المسألة يحتمل خبايا تحتاج إلى تنقيب وعرض. ولكننا لا نجد في الحوار التاريخي حول فلسطين في العالم العربي ما ينفي عن هذه القضية صفة الوضوح، وهو ما يعني أنّ فلسطين تحضر في الصحف بشكل أساسي كخبر وليس كعلم. وفي شتّى الأحوال، لا يجب غضّ النظر عن أن فرضية الوضوح لا تعني في الضرورة غياب العلم عن الظاهرة. فوضوح قضية فلسطين لا يعني عدم إمكانية تكثيف النقاش العلمي حولها، حيث هناك دورٌ طبيعيٌّ للعلوم السياسية والتاريخ، ولكن حتى لعلم قد يبدو بعيداً عن هذه القضية كعلم النفس الذي يُعالج المشاكل النفسية الناتجة من الاحتلال. وبالتالي يمكن دائمًا استنباط دور لأيّ علم اجتماعي وإن بدا موضوع التحليل واضح المعالم.

وفي النهاية، يبدو ضعف حضور القضايا التي لها طابع عالمي وغامض في الوقت ذاته جليًّا، كالحضارات (مرتبة 21) والعولمة (مرتبة 22، ومن المُلاحَظ أن هذا الموضوع يأتي في مرتبة مُتأخرة كذلك وإن كان مُستديم الحضور في كلّ أطر المجال العام الأخرى وفي الدوريات الثقافية والعلمية، ما يشي بوجود اهتمام واسع ولكن ليس عميقا). ولكلٍّ من هذين المفهومين رحلة طويلة ولا حيّز للاستفاضة فيهما هنا، ولكن من الغريب تحديدًا ألا يكون هناك اهتمامٌ أقوى بمسألة العولمة نظرًا إلى محوريتها في التاريخ المعاصر. وقد يكمن أحد العوامل هنا في شعور رائج بعدم وجود دور فعّال للعالم العربي في صنع هذه الظاهرة، رغم أنه مكشوف أمامها. ولكنّ هناك أسبابًا أخرى، أكثرها أهمية هو عدم وضوح المعالم الأساسية لكيفية دراسة العولمة في الغرب كذلك، إذ ما زالت دراسات العولمة متشرذمة أو محدودة الأفق في مدارس ومنهجيات وتخصّصات محددة، رغم بعض الاستثناءات العصيّة على التلخيص المفيد. أما تراجع موضوع الحضارات، الذي ارتبط لفترة في التسعينات تحديدًا بنقاشات العولمة، فيُعزى ربّما إلى كونه قد يبدو محدود الفائدة اليوم نظرًا إلى التواصل الاجتماعي العالمي، وإلى وجود أطر أخرى للنقاش كالإسلام ومسألة الهوية القومية وقضايا التراث التي تبدو أكثر قدرةً من مفهوم الحضارات على استحضار المحتوى المرجوّ من هذا المفهوم.

حضور الكتب

من الممكن القول أن الاستعراض الصحافي لكتب العلوم الاجتماعية هو أقرب وسائل التواصل بين قارئ الصحافة ونتاج هذه العلوم. وعادةً ما تدخل مثل هذه الكتب إلى صفحات الثقافة حيث تتماهى مادة العلوم الاجتماعية مع القصائد وعرض الروايات والفن وغيرها، ولكن قد نجد هذه المادة في أماكن أخرى من الصحيفة. بشكل عام، إن حضور كتب العلوم الاجتماعية ليس كثيفا في الصحف، بل إن هناك تدهورًا في حضورها خلال فترة الرصد، رغم أنه من الواضح أن الصحف ذات المؤشّرات العالية من ناحية الاهتمام بالعلوم الاجتماعية، وأهمّها "القدس" تليها "الحياة"، هي أيضا أكثر اهتمامًا بعرض الكتب. **وفي عيّنة من 4 صحف (استثنينا "النهار" من أجل الحصول على معدلات ذات دلالة طوال 5 سنوات)** وجدنا عرضاً لـ110 كتب خلال 5 سنوات، أي بمعدّل 5-6 كتب للصحيفة الواحدة كل عام، وهو حضورٌ متواضعٌ حجما وإن كان ذا أهمية معرفية تتجاوز حجمه، خصوصًا إذا نظرنا إلى الكتاب على أنه مُحتوًى لمادة معرفية مُستفيضة أكثر من مقالةٍ في الصحيفة يُوازي حجمُها حجمَ تلخيص الكتاب. وليس هناك سببٌ واضحٌ لتراجع هذا النوع من حضور الفكر العلمي في الصحف خلال فترة الرصد، وربما يبدو كتراجع بسبب طفرة استثنائية لعرض الكتب في أولى سنوات الرصد. إلا أنّ الانحدار يستمر

في ما بعد وإن بوتيرة أقل حدّة. ونلاحظ أن الانحدار الأكبر يكمن في عرض الكتب العربية التي تبدو أقلّ أهمية من الكتب الأجنبية في العامين 2011 و 2012، ثم تتعافى قليلاً فيما بعد. ومن خلال تفحُّص عناوين الكتب يتّضح أن الصحف الأكثر اهتمامًا بالكتب، كـ"القدس"، تستعرض أيضًا كتبًا حول النطاق الأوسع من المواضيع المتعلّقة بالعلوم الاجتماعية. بيد أنّ معظم الصحف تُركّز على عرض الكتب التي لها صلة بالمفاهيم الأوسع حضورًا ضمن قائمة المفاهيم المذكورة أعلاه، ولكن بشكل يُتيح للصحيفة الابتعاد قليلاً عن المخاض اليومي للأحداث بغية استطلاع خلفياتها العلمية وامتداداتها التاريخية والثقافية.

عدد كتب العلوم الاجتماعية المُستعرضة في عينة من 4 صحف عربية حسب اللغة، 2010 - 2014

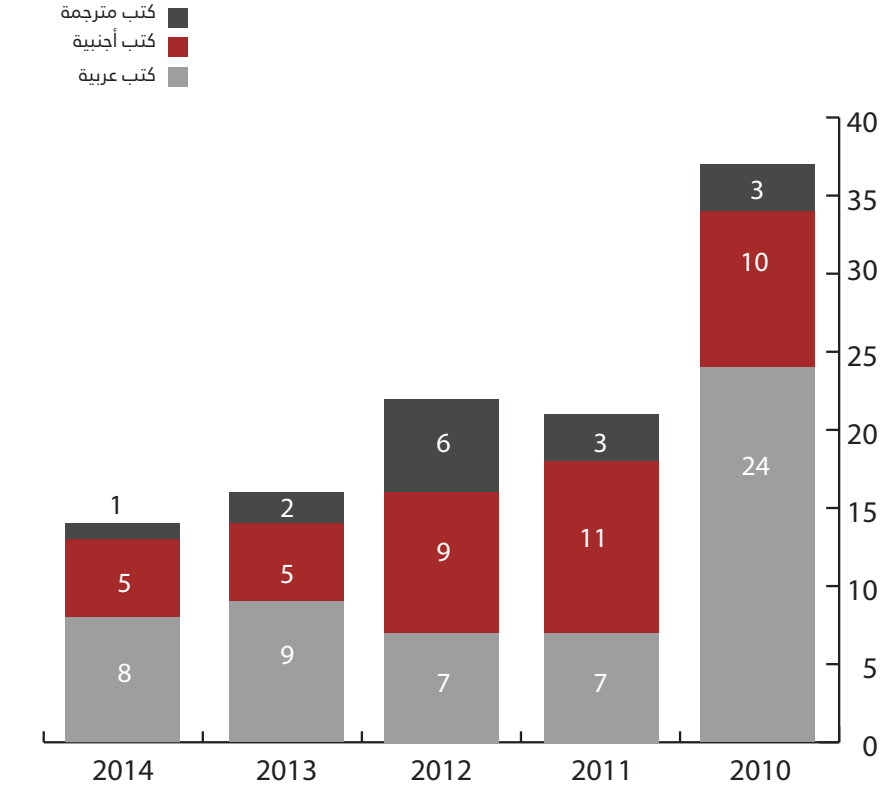

رسم رقم 54

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

حضور علماء العلوم الاجتماعية: السِيَر وكُتّاب المقالات

إلى جانب استعراض الكتب والتحليل العلمي، يبرز نوعان من الحضور الشخصي لعلماء العلوم الاجتماعية في الصحف، كسيرة حياة وككاتب مقالة. تعكس سِيَر حياة علماء العلوم الاجتماعية العرب والأجانب شكلاً من أشكال حضور العلوم الاجتماعية في الصحف، وإن كان حضورًا شخصيًّا. أن السيرة هي أحد أساليب الوصول إلى مضمون فكريّ، أو على الأقل هي أسلوب للإشارة إلى أهمية فكر ذي طبيعة معيّنة كأحد عناوين حياة ما. وقد لا يكون هناك كثيرٌ من سير علماء العلوم

الاجتماعية في المجال العام، خصوصًا إن لم تتضمّن سيرهم مسؤولياتٍ بارزةً في الحياة السياسية أو أجهزة الحكم، أو إذا كانت إنجازاتهم تتمحور غالبًا حول دورهم الأكاديمي. ولكن مِن المُفترض أن يؤشّر حضور العالِم كسيرة شخصية في المجال العام إلى وجود علاقة عضوية إلى حد ما بينه وبين المجتمع، ويمدّنا بدلائل أولية حول مدى التأثير المُتبادل بينهما. وهنا نرصد حضورًا صغيرًا نسبيًا ولكن له معنى في كلّ الصحف لعلماء العلوم الاجتماعية، رغم إختلاف حجم هذا الحضور، فيكون غزيرًا نسبيًّا في صحيفةٍ كـ"القدس" التي تتعمّق في العلوم الاجتماعية واحتضنت 10 من أصل 17 سيرة وقعنا عليها خلال فترة الرصد، ونادرًا أو غائبًا في الصحف الأخرى. وغالبًا ما يكون هؤلاء من العلماء المعروفين في المدارات الثقافية العامة، أمثال محمد عابد الجابري وعبد الوهاب المسيري ومحمد أركون وحسين مروة ونصر حامد أبو زيد، وبدرجةٍ أقل نجد باحثين جديرين بشهرة أكبر على غرار حسام تمام وأحمد جدي. ومن المُلاحظ أن معظم هؤلاء يعتنون بمنظومة معرفية تتمحور حول قضايا التراث والتنوير، ويعملون عبر الحقول المعرفية، ما يُعطي إنجازاتهم طابعًا شموليًا يتناسق مع ما لاحظناه سابقًا من سِعة الاهتمام بالمفاهيم الشمولية على حساب المفاهيم التي تطرح مسائل تتطلب دقّة أكبر حول طبيعة المشروع أو المسار، كالتعليم أو التنمية المستدامة. فلا نجد سِيَرًا لأيّ عالم من ذوي الإنجازات العلمية الدقيقة بما فيها التطبيقية. وليس ذلك غريبًا بالضرورة، إذ إنّ الأفكار الشمولية تتماهى مع حالةٍ اجتماعيةٍ تتميز بصراع مستمر منذ عقود حول مسائل ذات بعد استراتيجي، بما فيها مسألة الهوية ومسألة الدور المسموح به للعوامل الخارجية ومسألة دور التاريخ في صنع المستقبل.

عدد سير علماء العلوم الاجتماعية في 4 صحف عربية, 2010 - 2014

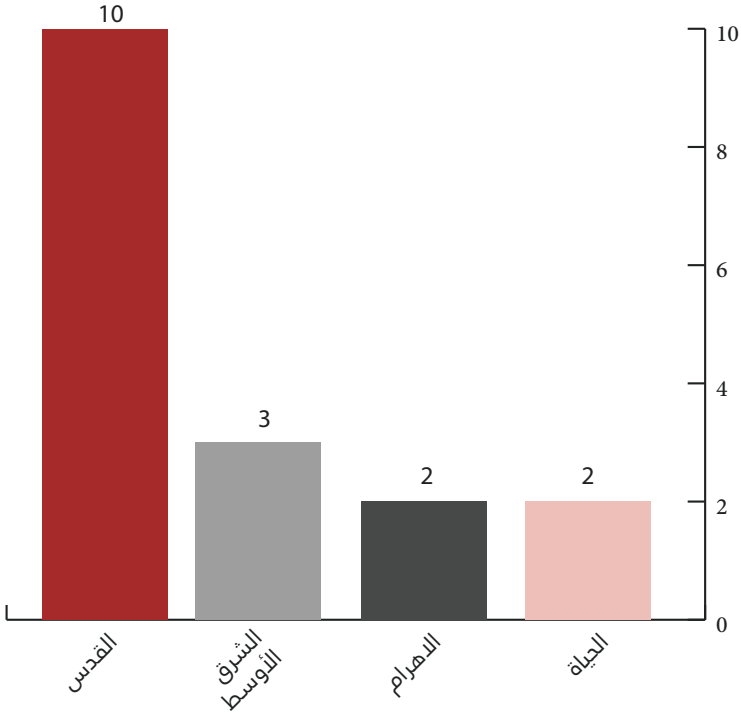

رسم رقم 55

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

أصحاب السِيَر من المفكرين ذوي العلاقة بالعلوم الاجتماعية في 4 صحف عربية، 2010 - 2014

الجريدة	العام	اسم صاحب السيرة
الأهرام	2013	محمد أركون
الأهرام	2014	نصر حامد ابوزيد
الشرق الأوسط	2010	غازي القصيبي
الشرق الأوسط	2014	إريك هوبزباوم
الشرق الأوسط	2014	جون لوك
القدس	2010	ميشيل فينيس
القدس	2010	محمد عابد الجابري
القدس	2010	جان لوي فابياني
القدس	2011	أحمد جدي
القدس	2011	محمد أركون
القدس	2011	عبدالوهاب المسيري
القدس	2012	حسين مروة
القدس	2013	عبدالكبير الخطيبي
القدس	2014	حنا أرنت
القدس	2014	محمد عابد الجابري
الحياة	2010	مكسيم رودنسون
الحياة	2011	حسام تمام

جدول رقم 15

المصدر: البدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).

ما يمكن استخلاصه في هذا المجال هو حضور سِيَر لمفكرين أجانب ذوي أدوار مختلفة أمثال حنا آرنت وجان لوي فابياني وإيريك هوبزباوم وجون لَوك ومكسيم رودنسون، ورغم قلّة عددهم نسبيًّا نلاحظ تنوع مجالاتهم المعرفية بالمقارنة مع العلماء العرب. فباستثناء رودنسون الذي هو أقرب أصحاب السِيَر في الصحف إلى المنظومة التراثية، نقع في سِيَر غير العرب على من شملت إنجازاتهم وضع قواعد الفكر الليبرالي الكلاسيكي، وابتكار أساليب تحتية لكتابة التاريخ الاجتماعي المحلي والعالمي، ونقد بيروقراطية الحداثة والدولة الحديثة، وعلم اجتماع المعرفة. ورغم أن لهذه الانجازات أيضاً استنباطاتٍ شمولية، بيد أنها تدور في أفلاك مختلفة وتعتمد غالباً على ملاحظات

تستوحي الدقّة للديناميات اليومية والفكرية المعاصرة للمجتمع الذي يعيش فيه الباحث.

ولكن الحضور الشخصي الأهم كميًّا ونوعيًّا للعلوم الاجتماعية في الصحف هو حضور كُتّاب في حدّ ذاتهم. ففي مرحلة الرصد وجدنا 1214 مقالة تتعلق بالعلوم الاجتماعية في العينة، ألّفها 680 كاتباً. وكما نتوقّع اختلفت غزارة الإنتاج العلمي في الصحف، إلا أن 90% من الكُتّاب كتبوا أقلّ من 4 مقالات، فيما كان نحو 9% من الكُتّاب مسؤولين عن 35% من حضور العلوم الاجتماعية في الصحف. وهذه الظاهرة يُمكن تقييمها بأشكال مختلفة. فمن الممكن أن نعوّل عليها كدلالة لهيمنة عدد محدود نسبيًّا من الكُتّاب على العلوم الاجتماعية بشكلها الصحافي، إلا أن الهيمنة مسألةٌ نسبية وليست مطلقة، وتحتاج كذلك إلى تقييم نوعي يعتمد معايير محددة يمكن من خلالها القول بمدى ضرر أو فائدة أيّ نوع من الهيمنة على أيّ حالة اجتماعية.

نسبة الهيمنة: النسبة المئوية للكتاب مقارنة مع نسبة انتاجهم في الصحف

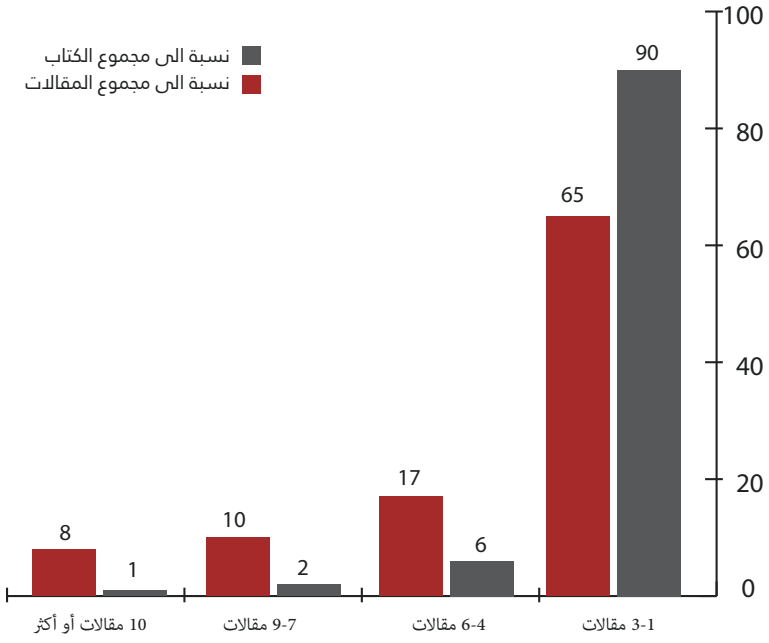

رسم رقم 56

المصدر: دوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية).

أن مسؤولية 90% من الكُتّاب عن حضور 65% من المواد العلمية في الصحف تتناسق مع طبيعة الإنتاج العلمي بشكله العام، إذ من المتوقع أن يكون هناك حضورٌ أكبر للكُتّاب الكبار من ذوي سيرة الحياة البحثية الطويلة بالمقارنة مع الكُتّاب الذين ما زالوا في بداية حياتهم العلمية. ولكن رغم ذلك، تبقى هناك فوارق مهمّة بين الصحف. على سبيل المثال، لا نجد من كُتب أكثر من 10 مقالات سوى في "الأهرام" و"الشرق الأوسط"، وبنسبة أعلى في الأخيرة حيث هناك 5 كُتّاب (من أصل 73) يستحوذون على 34% من حضور العلوم الاجتماعية في هذه الصحيفة، وكاتبان في "الأهرام" أنتجا 8% من الحضور العلمي هناك. فيما هناك نسبٌ أفضل للتعددية في الصحف الأخرى حيث إن الاهتمام الصحافي بالعلوم الاجتماعية يفرض بذل جهد لتنويع مصادر العلم المعروض للقارئ أي بمعنى تعزيز تعددية الكُتّاب.

الكُتّاب الأكثر حضورًا في الصحف

الترتيب	اسم الكاتب	عدد المقالات
1	السيد يسين	25
2	رضوان السيد	20
3	سعيد بنسعيد العلوي	15
4	آمال موسى	12
4	حسين شبكشي	12
6	نبيل عبدالفتاح	11
7	هاشم صالح	10
8	جابر عصفور	9
8	أمينة خيري	9
8	مطاع صفدي	9
8	محمد عبدالحكم دياب	9
12	بشير موسى نافع	8
12	شفيق ناظم الغبرا	8
12	إياد أبو شقرا	8
15	مأمون فندي	7
15	جابر حبيب جابر	7
15	محمد سيد رصاص	7
15	صلاح سالم	7
15	سمير مرقص	7
15	ابراهيم درويش	7
15	مضاوي الرشيد	7
15	سعيد الشهابي	7
23	جورج جحا	6
23	ديمه طارق طهبوب	6
23	وليد أبي مرشد	6
23	محمد عبد الستار البدري	6
23	طه عبدالعليم	6
23	نادر فرجاني	6
23	مصطفى الفقي	6
23	كرم الحلو	6
23	ماجد كيالي	6
23	خالد غزال	6

جدول رقم 16

المصدر: بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

يحمل جدول رقم 16 ترتيبًا تنازليًا للكُتّاب الأكثر حضورًا في الصحف حسب عدد مقالات الكاتب في مرحلة الرصد التي تشمل 32 شخصية كتبت 6 مقالات أو أكثر. ويبدو واضحًا من خلال هذا الترتيب وجود المخضرمين ذوي الإنتاج البحثي الطويل على غرار السيد يسين ورضوان السيد في صدارة اللائحة، ما يحمل دلالة أولية على أن معايير الصحف في تصنيف الجودة العلمية تتماهى مع معايير الجماعة العلمية بشكلها الأكاديمي رغم اختلاف أساليب المعالجة. وربما تكون لهذه الملاحظة دلالة أخرى وهي قدرة العالم ذاته على مخاطبة جمهور أوسع كنتيجةٍ لتراكم خبرته العلمية، وهي قدرة قد لا تستوفي القدر الكافي من التقدير ضمن الجماعة العلمية رغم وجود بعض الاتجاهات المعاصرة التي تُشجّع هذا الاتجاه (Burawoy 2005 و Brewer 2013). ومن الجدير ذكره، أن تركيزنا على الصحف المخضرمة زوّدنا بمؤشر حول الخيارات العلمية العامة المُرتبطة إمّا بالنُخب وإما بالجمهور التقليدي للصحافة العربية، رغم إمكانية القول إن اختيار العينة بهذا الشكل أدّى بشكلٍ غير مقصود إلى استبعاد الجيل الجديد من كُتّاب المقالات الأصغر سنًا.

وتخلص نتيجة الرصد إلى أن العلوم الاجتماعية في الصحف لا تزال في معظم الأحيان ذكورية الحضور، إذ لا نجد غير 3 نساء بين 32 من غزيري الإنتاج في هذا المجال العام. وربما تكون لذلك دلالة تتعلق بتوزيع التخصصات الأكاديمية والبحثية، وإيثار الصحف مواضيع أكثر شمولية تؤدي إلى توسيع رقعة الفئة التي تحتفي بهذه المواضيع. ولكن لا يجب أن ننسى هنا أن الفوارق بين الأجيال تؤدّي دورها أيضًا حيث إن تفضيل الصحف للكبار يؤدي إلى تمثيل أكبر لفئات عمرية تميّزت بوجود ذكوري طاغٍ. أما الظاهرة المهمة الأخيرة في جدول رقم 16 فتتجسد في أن ما يُميّز علماء العلوم الاجتماعية في هذا المجال العام هو جمعهم بين صفة العالم والمثقّف، أي الانسان صاحب النظرة الشمولية والمهتم بالحوارات الدائرة في المجتمع، ولكنه أيضًا يبدو ذا قدرة على إضافة مادة ترتقي عن المعتاد وإن بدرجة مفهومة وتستلهم الدقّة النسبية في التعبير وتُقدّم كرأي مستقلّ، رغم إيثار العلماء مزيجًا من الليبرالية واليسار والتراث، تختلف فيه نسب مكوناته من حالة إلى أخرى.

نظرة إلى الحضور الإلكتروني: "المدن"

في موقع حديث التأسيس نسبيًّا، وهو جريدة "المدن" التي ينحصر وجودها في الفضاء الالكتروني ، تبرز محاولات لتوظيف الإمكانيات الخاصّة بهذا المجال. فخلافًا للصحف الورقية, لا يُقدَّم الحدثُ كخبر في "المدن" لأن الموقع يعتبر نفسه جريدة إلكترونية لا موقعًا إخباريًا. بل يظهر الحدث فورًا بطريقة تحليلية تربط بين مرحلتين، ما قبل الحدث وما بعده. وهنا نجد ظاهرة قد تكون اليوم أكثر شيوعًا في الصحف الإلكترونية منها في الصحف الورقية العريقة، ألا وهي عرض العلوم الاجتماعية بشكل مرتبط بموقف سياسي واضح. ورغم أن الصحف الورقية والإلكترونية تتماهى في عدم انطباق الضوابط الأكاديمية عليها، يبدو أن الفضاء الالكتروني يمنح الصحف التي تسكنه حصرًا فرصة أكبر لتبنّي مواقف جماعات ربّما تكون أكبر حجمًا مما يُسمح بتمثيله عبر الحدود العربية في الفضاء الصحافي الورقي. فجريدة "المدن" الإلكترونية تُمثّل -حسب رئيس تحريرها ساطع نور الدين في مقابلة معه- التيار المدني الديمقراطي اللبناني والعربي والخط الوسطي وأحد منابر مُناهضة الاستبداد. وهنا تولد ظاهرة تختلف عما نراه في موقع "أرنتروبوس" العلمي الذي تتكون من خلاله نواة جماعة علمية. فالجماعة التي تتحدّث "المدن" إليها هي تيّار اجتماعي، وإن كان لا وجود لحزب أو لمنظّمة يُمثّلانه ككل. وعليه، تغدو الأحداث فرصة لإبراز أهمية الموقف لأن الموقع يفترض أن فهم الحدث لا يتم إلّا من خلاله. لذا يتصدر موقف الكاتب، كرأي أو كحكم، المقالات كافة سواء بشكل ظاهري أم ضمني. وبالتالي، تتشابه هذه الصحيفة الإلكترونية مع مجلة ثقافية عريقة هي "الآداب" التي رصدناها ضمن المجلات الثقافية، حيث تبرز أيضًا أهمية الموقف في فهم الواقع بما فيه اختيار منهج التحليل وتطبيقه. ولكننا نرى كذلك تأثيرًا كميًّا ونوعيًّا لحضور علماء العلوم الاجتماعية. ففي 55 مقالة مُتعلّقة بالعلوم الاجتماعية رصدناها في "المدن"، يشكّل الكُتّاب الذين يعملون في الحقل الأكاديمي كعلماء علوم اجتماعية أقلية ضئيلة لا تتجاوز 8% من مؤلفي هذه المقالات، إلا أنهم أنتجوا 22% منها. لذا يُمكن القول إن حضورهم الكمي يتجاوز عددهم، وكذلك يؤدي في معظم الأحيان إلى تحسّن نوعي لحضور العلوم. فقد كان واضحًا أن المقالات المكتوبة من طرف علماء علوم اجتماعية مُحترفين لمهنتهم، على غرار أحمد بيضون، تميّزت بطبيعة علمية أكثر من سواها من المقالات المُشابهة. ولكن المشكلة التي تواجه "المدن" على هذا الصعيد, كما يقول رئيس تحريرها، تكمن في عدم تمكّن بعض الأكاديميين من الاستمرار في الكتابة بالصيغة الصحافية. وهذه الإشكالية تماثلُ ما نراه في العلاقة بين المجتمع المدني وعلماء العلوم الاجتماعية، حيث لا علاقات دائمة أو مُبرمجة بشكل مؤسساتي، ولكنّ جهودًا فردية تؤتي ثمارها متى بُذِلت.

العلوم الاجتماعية في الفضائيات

منذ بدايات العقد الأخير من القرن المُنصرم بدأت الفضائيات العربية تحتلّ حيّزًا واسعًا من المجال العربي المُشترك، لذا كان لا بدّ في هذا الرصد من اعتماد عيّنة من الفضائيات واسعة الحضور في المجال العربي العام العابر لحدود الدولة الواحدة. ويهدف الرصد إلى تحديد طبيعة العلوم الاجتماعية، إن وُجِدت، في البرامج الوثائقية والتحاورية التي تحتفظ بهامش فرضيٍّ أكبر من سواها من البرامج لاحتضان بعض الأشكال العلمية لطرح المسائل. ونظرًا إلى العدد الكبير من البرامج **تمّ حصرُ المُدّة الزمنية للبحث بستة أشهر، وذلك من الأول من الشهر التاسع (أيلول\سبتمبر) من العام 2014 لغاية نهاية الشهر الثاني (شباط\ فبراير) من العام 2015.**

قامت خطة الرصد في البداية على اختيار عيّنة مُكوّنة من 10 برامج تبثّها 5 فضائيات، ولكن نظرًا إلى صعوبات لوجستية يتقدمّها حجب بعض القنوات برامجها بدءًا من العام 2015 وصعوبة الحصول على برامج توفّرت فيها الشروط المطلوبة، تم تعديل خطة اختيار العينة. وبعد مسح شامل لأكثر من 30 فضائية موجّهة إلى العالم العربي استقرّ الاختيار على 10 برامج توفّرت فيها الشروط المطلوبة من 6 قنوات. وتشمل القنوات الست أربعَ قنوات فضائية عربية تبث محليًّا وإقليميًّا وهي: الميادين والجزيرة والعربية والمنار، وفضائيتان أجنبيتان ناطقتان بالعربية: الـ BBC عربي و Sky Newsعربي. وعقب مسح شامل آخر استُبعِدت فيه البرامج السياسية الحَدَثية والإخبارية وما لا صلة له بالعلوم الاجتماعية، وقع الاختيار على البرامج الحوارية والوثائقية والاجتماعية الآتية: من الميادين اختير برنامجا "خارج القيد" و"وثائقي الميادين"؛ من الجزيرة

اختير برنامجا "تحت المجهر" و "عالم الجزيرة"؛ من العربية رُصِد برنامجا "روافد" و "وثائقي العربية"؛ من الـ BBC عربي دُرس برنامجا "دنيانا" و"المشهد"؛ من المنار برنامج "حبة مسك"، ومن الـ Sky News عربي برنامج "عن قرب".

وتمّ اختيار عينة عشوائية من حلقات كلٍّ من هذه البرامج وتحليل محتواها، علمًا أن الدراسة راعت ضرورة تماثُل معايير الرصد هنا مع المعايير المُستخدَمة لتعريف حضور العلوم الاجتماعية في أطر المجال العام الأخرى كافة، أي استبعاد المواد ذات الطابع اليومي الإخباري، بما فيها الأخبار الثقافية وأخبار عن لقاءات علمية، وحصر الرصد في المواد التي تتضمن تحليلاً أو عرضًا لمفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية (كالإدارة الذاتية، التنمية المستدامة، اللامساواة، المجتمع المدني)، أو عرضًا يستشرف العلم ويتعدّى العموميات إلى مفهوم عام منتشر (كالديمقراطية، الثورة، الليبرالية، الدولة، العشيرة، الرأسمالية، التمدّن)، أو مادة ذات طابع استعراضي (كاستعراض كتاب من العلوم الاجتماعية أو سيرة خبير في العلوم الاجتماعية)، أو مُعالجة لقضية اجتماعية أو ظاهرة معينة بشكل يستعمل بصورةٍ واضحة خبرات أو بحوثًا في العلوم الاجتماعية.

حاولنا من خلال هذا الرصد الوصول إلى رؤية أوّليّة حول سؤالين مُتعلّقين بكيفية حضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات: ما هي درجة التعمّق في التحليل العلمي الموجّهة إلى الجمهور العربي؟ وما هي أبرز المواضيع التي تُستَعمل العلوم الاجتماعية في استعراضها، سواء بشكل مُتعمّق أم شائع؟

درجة العمق

كان من الضروري في مشروع الرصد الفصل بين توظيف شائع وتوظيف مُعمّق للعلوم الاجتماعية في الفضائيات. وكان من الطبيعي ألا يتمّ هذا الفصل حسب المعايير الأكاديمية، بل استنادًا إلى معايير تُناسب طبيعة الفضائيات كأطر غير مُتخصصة تتوجّه إلى جمهور عام، رغم أنها تستخدم أحيانًا أساليبَ تناسب طبيعتها لطرح نوع من الرؤية العلمية في برامج مُختارة. من هذه الزاوية، بدا مُلائمًا أن الحلقة يُمكن أن تُصنّف بأنها توظّف العلم بشكل مُعمّق إذا توفّرت فيها على الأقل ثلاثة من أشكال المُعالجة الآتية:

- إستضافة متخصّصين وخبراء وفتح المجال أمامهم لنقل خبراتهم وبعض نتائج الدراسات المُتعلّقة بموضوع الحلقة.
- الإشارة إلى تقارير متخصّصة تعتمد أدلّة، أو الاستناد إلى دراسات وتقارير علمية.
- مراجعة أوّليّة لأدبيات المفهوم أو الظاهرة التي تُناقشها الحلقة.
- اعتماد التنوُّع أو التداخل أو التقاطع في المقاربات العلمية.
- استخدام مفاهيم علمية وشرحها وربطها بمكونات الظاهرة موضوع الحلقة.
- ربط الظاهرة موضوع الحلقة بُنيويًّا مع مكوناتها.
- تبنّي منهجيات وخطوات في سيرورة الحلقات أقرب إلى التقنيات العلمية في البحث.
- تدرُّج الأفكار من الوحدات الصُغرى (ميكرو) إلى الكيانات الكُبرى (ماكرو) في تحليل الظواهر أو العكس.
- اعتماد الحلقات على تدعيم النتائج المُستقاة من استطلاع الفئات المستهدفة أو العكس.
- التعويل على المجادلة الذاتية أو النقدية من قبل الضيف خلال طرحه المقاربة للتوصل إلى مزيد من النتائج العلمية.
- بناء الحلقة على السؤال الإشكالي كوسيلة لإطلاق الحوار أو المُعالجة وللإشارة إلى حاجة الموضوع لعمق التحليل.

وبعكس المُعالجة المُتعمّقة للمواضيع، تبدو المُعالجة شائعة عندما تتجاهل هذه الممارسات وتستبدلها بمعالجة تتميّز ببعض السمات الآتية:

- عرض المفاهيم والظواهر بشكل سطحي لا يتوخّى الوصول إلى معنى أكثر عمقًا أو من خلال أدلّة.
- الاعتماد على شهادات وتجارب شخصية من دون دليل على قابليتها للتعميم أو من دون الاهتمام بقابليتها للمُقارنة.
- الوقوع في سياقات سردية أكثر مما هي تحليلية، بما في ذلك الحالات التي تَلتمِس العمق في الطرح.
- اقتصار التحليل على إبراز سطحيات الأمور، كالهوية أو المُمارسة الاجتماعية أو الهواية.
- توجيه التحليل إلى مصبّ الترويج لفكرة أو جماعة سياسية محددة، أو عرض الوقائع كأسلوب مُبطّن أو صريح للدعاية الربحية.
- طُغيان الصبغة الوصفية أو الوجدانية أو الانطباعية على العرض.

نوع معالجة المواضيع الاجتماعية في 10 برامج تبثها 6 فضائيات

عنوان البرنامج	نوع البرنامج	القناة	وتيرة البثّ	وقت البثّ (توقيت بيروت)	إعادة البثّ خلال الأسبوع	عدد الحلقات المُستهدفة	عدد ونسبة الحلقات حسب نوع المعالجة	
							معالجة شائعة: عدد (نسبة)	معالجة مُعمّقة: عدد (نسبة)
خارج القيد	الميادين	حواري	أسبوعي	7 مساء، الأحد	صفر	23	17 (%74)	6 (%26)
وثائقي الميادين	الميادين	وثائقي	كل أسبوعين	11 مساء، أيام مختلفة	صفر	12	9 (%75)	3 (%25)
تحت المجهر	الجزيرة	وثائقي	أسبوعي	5:05 مساء، الأربعاء	مرتان إضافيتان	10	8 (%80)	2 (%20)
عالم الجزيرة	الجزيرة	وثائقي	أسبوعي	6:30 مساء، الاحد	4 مرات إضافية	27	20 (%74)	7 (%26)
روافد	العربية	حواري	أسبوعي	الأربعاء	3 مرات إضافية	25	15 (%60)	10 (%40)
وثائقي العربية	العربية	وثائقي	أسبوعي أيام 10	غير واضح	صفر	6	4 (%67)	2 (%33)
دنيانا	BBC عربي	حواري	أسبوعي	9:05 مساء، الجمعة	صفر	23	20 (%87)	3 (%13)
المشهد	BBC عربي	حواري	أسبوعي	7:30 مساء، الاثنين	4 مرات إضافية	24	21 (%88)	3 (%12)
حبّة مسك	المنار	اجتماعي	يومي	صباحي	13 مرة إضافية	26	23 (%88)	3 (%12)
عن قرب	Sky News عربي	وثائقي	أسبوعي	بعد الظهر، الجمعة	صفر	23	17 (%74)	6 (%26)
المجموع						199	154 (%77)	45 (%23)

جدول رقم 17

المصدر: كسر، عبادة. 2015. " حضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

يشير جدول رقم 17 إلى أن أقلّ من ربع الحلقات في البرامج الوثائقية والحوارية في هذه العيّنة يستحضر العلوم الاجتماعية بأسلوب يستفيد المجالُ العام من نتاجها، فيما تحضر العلوم الاجتماعية في أكثر من ثلاثة أرباع الحلقات بشكل شائع، أي من دون

إضافةٍ نوعية أو منهجية للقضية المطروحة. ويُلاحَظ أيضًا وجود بعض الاختلافات على هذا الصعيد بين القنوات وليس فقط بين البرامج. فعلى سبيل المثال، تُسجَّل أعلى نسب التعمّق في البرنامجين المرصودَين من قناة العربية حيث تصل إلى 40% و 33%، وأدناها في برامج الـBBC عربي والمنار. وهنا يجب لفت النظر إلى أن ما يرِد في هذا السياق يبقى في إطار المُلاحظات الأوّليّة التي تحتاج إلى دراسة أكثر شموليّة لإثباتها أو لدحضها، وإلى دراسة خلفيات صنع القرار في الفضائيات وكيف تؤدّي هذه الخلفيات إلى نتائج مُختلفة عبر القنوات، ناهيك عن فترة زمنية أطول للرصد لتلمُّس ما إذا كانت هناك أنماطٌ أو مُسبباتٌ مُحددة لتحسُّن العرض العلمي في البرامج أو لتدهوره.

جدول رقم 18

العلاقة بين الجودة العلمية ووتيرة البث خلال الاسبوع الواحد*

عدد مرات إعادة البثّ خلال الأسبوع	مرة واحدة	3 مرات	4 مرات	5 مرات	14 مرة
عدد البرامج	5	1	1	2	1
متوسط نسبة المعالجة المتعمقة عبر الحلقات	%25	%20	%40	%19	%12

المصدر: كسر، عبادة. 2015. " حضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)
*بناءً على 10 برامج تبثها 6 فضائيات

تعكس نتائج الرصد بعضَ العلاقات بين الجودة العلمية للبرنامج بشكل عام وتكرار حلقاته خلال الأسبوع الواحد، حيث إن أكثر البرامج جودةً تستحوذ على درجة مُعتدلة لتكرار البث نسبةً إلى سواها، فيما تحظى البرامج ذات الجودة العلمية الأكثر تواضعًا بأعلى درجات إعادة البث. ولكن النمط الأكثر حضورًا هو إعادة قليلة لبرامج متوسّطة الجودة، إذ إن نصف عيّنة البرامج المدروسة يبث حلقاته مرة واحدة فقط في الأسبوع، طارحًا لجمهوره مُعالجات مُتعمّقة في 25% من مُجمل حلقاته ومُعالجات شائعة في الـ75% الباقية. ولكن نظرًا إلى أن كلّ البرامج في العيّنة ضمّت حلقاتٍ عالية الجودة وإن بِنِسب مُتفاوتة، يبرز قدرٌ كبيرٌ من الإمكانيات الكامنة في مختلف البرامج الوثائقية والحوارية في الفضائيات العربية لتعزيز مُحتواها العلمي الموجّه إلى المُشاهد العربي، وتحديدًا من خلال توظيفٍ أوسع لأساليب العرض الحاضرة في الحلقات ذات الجودة العلمية العالية والمُلخَّص أهمُّها في قائمة الأشكال المُتعمّقة لمُعالجة المواضيع أعلاه.

المواضيع الحاضرة في البرامج الوثائقية والحوارية

أحصى الرصد 281 موضوعًا كلّها قابلة للتحوُّل حسب أسلوب المُعالجة إلى مفهوم علمي، في هذه العيّنة من برامج الفضائيات العربية والتي شملت 72 موضوعًا مركزيًّا و209 مواضيع فرعية متّصلة بالمواضيع المركزية. وبعد إحصاء أولويات الحضور الكمّي للمواضيع يحتلّ الربيع العربي الصدارة خلال مدّة الرصد، كما هي الحال في كلّ أطر المجال العام المدروسة في الفترة نفسها. إلا أنّ هذا الاهتمام يتساوى في حالة الفضائيات خصوصًا مع ما يُسمّى بالإرهاب، وهو موضوع غير

ملحوظ بكثافة في الأطر الأخرى. ولا بدّ من لفت الانتباه هنا إلى خصوصية مرحلة الرصد في حالة الفضائيات والتي تزامنت مع بروز تنظيم "داعش". كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الخانة تشمل كلّ المفاهيم المُتعلّقة بمسألة التطرّف مع الحفاظ على مفهوم "الإرهاب" كإطار جامع لهذه النقاشات، ليس بسبب دلالاته التحليلية التي قد تكون بلا قيمة علمية أو معرفية، بل لأن الفضائيات العربية تتبنّاه أكثر من مفاهيم أخرى للدلالة على ظاهرة اجتماعية حديثة. ناهيك عن تأكيد ضرورة فصل مثل هذه النقاشات تحليليًّا عن موضوع الإسلام السياسي الأقدم عهدًا والذي يأتي في المرتبة الخامسة من ناحية اهتمامات الفضائيات العربية.

مواضيع الحلقات الوثائقيّة والحواريّة في 6 فضائيات حسب درجة الحضور*

درجة الحضور	الموضوع				
1	الربيع العربي	الإرهاب			
2	حقوق المواطنة والإنسان				
3	الدولة	الجماعات			
4	الهجرة	الحركات الاحتجاجية			
5	الإسلام السياسي				
6	المرأة				
7	العنف	الأسرة	المجتمع المدني		
8	التعليم	التنمية	الثورة التكنولوجية		
9	السكان	النفط	الانتخابات	الزواج	

جدول رقم 19

المصدر: كسر، عبادة. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

*إقتصر الرصد على المراتب التسع الأولى نظرًا إلى العدد الكبير من المواضيع المختلفة متساوية الحضور تقريبًا بدءًا من الترتيب العاشر وما بعده.

يتّضح من الرصد حضور مواضيع كُبرى متّصلة بالربيع العربي رغم اختلاف سياقات عرضها، على غرار الحركات الاحتجاجية بشكل عام والتي تحتلّ المرتبة الرابعة، ومفاهيم حقوق المواطنة والإنسان والتي تأتي في المرتبة الثانية شاملةً حزمة من المفاهيم المُتعلّقة بها كالمساواة والتمييز والعنصرية والعدالة بمختلف أشكالها. هذا وتبرز آثارٌ أو مضامينُ تتعلّق بهذه المسألة في مواضيع الدولة والجماعات والتي تتقاسم المرتبة الثالثة من اهتمامات الفضائيات، حيث تشمل الأولى كلّ المواضيع المُتعلّقة بطبيعة الدولة الحديثة ومستقبلها وتحديدًا علاقتها مع مواطنيها، فيما تشمل الثانية طرائق تنظيم هؤلاء لأنفسهم خارج إطار الدولة، كأحزاب أو نقابات أو طوائف أو قبائل أو جمعيات حرفية أو غيرها من أشكال تكوين الجماعات. ويرتبط مفهوم المجتمع المدني الذي يحتفظ بالمرتبة السابعة بهذه الاهتمامات التنظيمية للمجتمع خارج إطار الدولة.

وأخيرًا، لا بدّ من الإضاءة على الحضور المُعتَبر لقضايا المرأة بشكل يتماثل مع ما هو موجودٌ في الأطر الأخرى للمجال العام وبالتحديد الصحف، ما قد يعني أننا نواجه تحولاً اجتماعيًّا مُهمًّا، خصوصًا أن قضايا المرأة الأكثر حضورًا في هذه الحالة ترتبط بمسائل الحقوق والمُشاركة والمُواطنة، بدرجة تفوق النقاشات التقليدية لدور المرأة ضمن محور الأسرة (الترتيب السابع) والزواج (الترتيب التاسع).

ورغم استمرار حضور تلك المسائل التقليدية ضمن المراتب التسع الأولى للمواضيع الاجتماعية التي تستحوذ جلّ اهتمام الفضائيات العربية، إلا أنها تبقى دون مستوى الإشكالات الحداثية والتحررية لقضايا المرأة، والتي تبدو مُرتبطة بحزمة واسعة من المفاهيم التحرُّرية والمدنية الشاملة في الفضائيات، كما هي الحال في مختلف أطر المجال العام الأخرى.

المجلات ذات الانتشار الواسع

نحيط في هذا التقرير بحضور العلوم الاجتماعية في المجلات ذات الانتشار الواسع بشكل استطلاعي لا يدّعي شمولية التغطية بقدر

ما يهدف إلى تحديداتٍ أوليّة لطبيعة العلوم الاجتماعية في هذا الميدان. بناءً عليه، حصرنا تقييمنا في أربع مجلات تتميز بعراقة العهد وسعة الانتشار، اثنتان منها تصدران شهريًّا ("العربي" من الكويت و"المجلة" من لندن)، واثنتان أسبوعيتان تصدران في مصر ("حواء" وهي مجلة نسائية مخضرمة و"روز اليوسف" وهي مجلة آراء ومواقف لها باعٌ طويلٌ في عالم الصحافة). وبغية تحديد العلوم الاجتماعية وتصنيفها في هذا الميدان، اعتمدنا المعايير نفسها التي استخدمناها في الصحف والأطر الأخرى في المجال العام.

جدول رقم 20

نسبة الصفحات المخصَّصة للعلوم الاجتماعية في 4 مجلات ذات الإنتشار الواسع، 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014	معدّل الصفحات للمقالة
العربي	17	20	13	16	4	5
روز اليوسف	6	6	2	0	0	2.6
المجلة	8	19	23	20	16	3.1
حواء	10	12	18	15	غير متوفر	2
المعدّل	10	14	14	13	10	3.2

المصدر: حجاج، علي. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

نُلاحظ أوّلاً أن المجلات التي تتّسم بانتشار واسع تُخصِّص مساحة أكبر من الصحف للعلوم الاجتماعية، وفي العادة بنسبة تتعدّى 10% من الصفحات رغم بعض الاستثناءات. ولكن هنا لم نحتَج إلى كثيرٍ من التمعّن في محتوى المقالات كي نرصدَ فروقاً نوعية كبيرة تتجاوز أهميتها المعطيات الكمّية في هذا الميدان. اذ كان من الواضح أن مجلة "العربي" الكويتية تأتي في الصدارة بلا مُنازع من ناحية توظيفها للعلوم الاجتماعية، حيث إنّ مُعدّل عدد الصفحات المُخصَّصة للمقالة الواحدة يرتفع بشكل ملحوظ عن سواها من المجلات في هذه الفئة، ناهيك عن أن كُتّابها هم غالباً من الباحثين المتخصّصين ذوي المراكز الجامعية المهمّة في العلوم الاجتماعية، وأبرزهم الأنثروبولوجي المصري أحمد أبو زيد ورئيس تحرير "العربي" إبراهيم سليمان العسكري. كذلك، نجد في هذه المقالات اتجاهًا للتأنّي في العرض، وتأملاً في تاريخيّة الظواهر الاجتماعية، وجديّة في مُعالجة الأفكار، وعدم تسرّع في توظيف مواقف سياسية. هذا ولا يسقط عنصرٌ جوهريٌّ في هذه المقالات يتجسّد في الارتقاء بتعدديةٍ واسعة للمواضيع تتماهى مع ما تحتضنه الدوريات الثقافية الأقل انتشاراً، وتعكس اتجاه هذه المجلة العريقة للعالم العربي ككل، حيث نرى أربعَ حزم من القضايا ذات الطابع العربي المُشترك تتصدر المواضيع بشكل متساوٍ تقريباً. وتشمل هذه

المواضيع ما يتعلّق بفلسطين والصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي والاستيطان، إضافة إلى مسائل الثقافة وما يرتبط بها من قضايا كالهوية والحضارة والتراث والاستشراق، ثم حزمة مفاهيم الحداثة كالتنوير والنهضة والتنمية والتقدُّم وما اليها، وأخيراً حزمة القضايا المتعلّقة بالتغيير السياسي الشامل كالثورة والديمقراطية والحرية والتعددية والسلطة والحكم والرقابة الشعبية والدولة المدنية. ويعقُب هذه القضايا عددٌ كبير من النقاشات المُتفرّقة تتقدّمها تلك التي يطغى عليها غالباً طابعٌ عصريٌّ كالعولمة والاستهلاك والسوق وسواها.

ترتيب تنازلي للحُزم المفاهيمية الأربع الأكثر حضوراً في مجلة ''العربي''

جدول رقم 21

1	فلسطين: الصهيونية، الصراع العربي الإسرائيلي، الاستيطان، المقاومة.
2	الثقافة: الهوية، الحضارة، التراث، الاستشراق، المثقف.
3	الحداثة: التنوير، النهضة، التنمية، التقدم.
4	المدنية: الثورة، الديمقراطية، الحرية، التعددية، السلطة، الحكم، الرقابة الشعبية، الدولة المدنية، المجتمع المدني.

المصدر: حجاج، علي. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

لا تخرج "المجلة" الشهرية و"حواء" الأسبوعية عمّا هو متوقّع، فنجد في طيّاتهما اهتمامًا متزايدًا بالربيع العربي خلال مرحلة الرصد، وإن بأشكال تتوافق مع الاتجاهات العامة لهاتين الدوريتين، حيث تحاولان غالباً مقاربة الظواهر الثورية من منظور الاتجاه القديم للدورية، وليس بناء على تحليل مُبتكر لطبيعة الثورات. في حالاتٍ مماثلة، لا تنطوي المادة المنشورة على كثير من الجهد الذي يُبذل للتعلّم من الثورات، بل على العكس لتعليم هذه الثورات كيف يجب أن تتصرّف ضمن المنظومة المعرفية المُعتادة للدورية. ففي حالة "المجلة"، التي يغلب عليها الطابع الصحافي شبه العلمي، يبدو الاهتمام بتحليل الثورات محصورًا إلى حدٍّ كبير في مقالات حول الإسلام السياسي وبقالب يعكس توجّس المجلة من هذه التيارات. ويمكن تلمّس ذلك من خلال إسقاطها ذكرَ أمرٍ إيجابيٍّ واحد عن أيٍّ من هذه التيارات في أيٍّ من البلدان، لا بل تغاضت إلى حدٍّ كبير عن باقي الظاهرة الثورية. ولكن في المقابل، يبقى مستوى التحليل هنا أعلى بشكل واضح مما هو عليه في مجلات هوَت إلى قعر الحالة تمامًا مثلما فعلت "روز اليوسف". كما يبدو أن كُتّاب ''المجلة''، الذين هم غالباً من حملة الدكتوراه والأساتذة الجامعيين والباحثين والخبراء، يهتمّون بمنهجية تحليلية تعتمد إلى حد معيّن على استخدام المفاهيم، وتحليل الظواهر الاجتماعية، وربط المعطيات، واستخدام المراجع، والتدرُّج في الاستنتاجات قبل بلوغ الموقف الذي قد يكون معروفًا سلفًا. بيد أن المنهجية تُعطي للموقف قدرًا أكبر من الصُدقيّة وشكلاً علميًّا مطلوبًا، وإن لم يخلُ من الأخطاء فإنه على الأقل يُعوّد القارئ على توقّع درجة مُعيّنة من الحرفية في التحليل.

ونقع في هذه الحالة أيضًا على بعض المحاولات للاستفادة من حضور "المجلّة" في الفضاء الالكتروني من أجل إضافة أنواع جديدة من المعرفة تتجاوز ما يُقدّمه المجال الورقي. ورغم شكلها الجديد، تهدف هذه المحاولات إلى الاستمرارية في النهج الذي أعطى

المنشورة رأسمالاً ثقافيًا يتطلب الحفاظ عليه، مما قد يؤدي إلى تجنّب المغامرات ذات المردود غير المعروف إذا كان ذلك ممكنًا. وهنا يتّضح أن مجلة "المجلة" التي استهلّت مسيرة صدورها في لندن في العام 1980 كإحدى مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، تحاول الاحتفاظ بسمعتها كموقع لدراسة "الأفكار التي تختفي وراء الأخبار" كما تصف نفسها، وطرح تحليلات عميقة وتقديم مقترحات لصنّاع السياسة في المنطقة. ولكن ذلك لا يلغي حقيقة وجود ابتكارات جديدة تستخدم إمكانيات الفضاء الالكتروني كالربط مع موقع مجلة الشؤون الدولية (Foreign Affairs) الأميركية، حيث تختار المجلة مقالات من ذاك الموقع وتترجمها إلى العربية.

وبشكل عام، تحاول المقالات تناول الظواهر والمفاهيم بصيغة متمايزة عن الصحف الشبيهة، أي بصيغة جادة أو شبه علمية، وإن لم تكن بالمستوى نفسه الذي تقدّمه المواقع العلمية الجادة على غرار "أرنتروبوس" الذي تمّت الإشارة اليه سابقاً. ولكن بشكل عام، ترسم المنشورة لنفسها استمرارية لهويتها وهي التي كانت قد تكوّنت في الزمان الورقي حيث يعتمد المقال في "المجلة" إلى حدٍّ معين على استخدام المفاهيم، وتحليل الظواهر الاجتماعية، وربط المعطيات، واستخدام مراجع، والتدرُّج في الاستنتاجات. كذلك، فإن هوية الكتّاب الأكاديمية عكست حضورًا مميزًا للعلوم الاجتماعية في صحيفة غير علمية وغير متخصصة.

وتختلف مجلة "حواء" عن غيرها كونها ليست مجلة عامّة بل مجلة واسعة الانتشار تركّز على قضايا المرأة وحياتها اليومية، ومن ضمنها مسألة الحقوق والمشاركة وأيضًا مجالات تقليدية وحياتية كالأسرة والطفولة والجمال والمنزل والأزياء والزواج وغيرها. وتستحوذ هذه المواضيع على كلّ المساحة المُخصصة للفكر شبه العلمي في "حواء" قبل مرحلة الربيع العربي، حيث يُلاحَظ غيابُ المواضيع المُتعلّقة بالتغيير الاجتماعي، كالفقر أو ثقافة الاختلاف أو المجتمع المدني، ولا يُمثّل أيٌّ منها أكثر من 1% من المقالات مقابل 33% حول الأسرة، تليها صحة الطفل ثم التعليم والامتحانات. ولكن مع بداية الربيع العربي نلحظ اهتمامًا بموضوع الثورة لا نجده على الإطلاق في مرحلةٍ سابقة، فيتساوى هذا الموضوع من ناحية عدد المقالات مع موضوع الأسرة تقريبًا في مرحلة 2011-2013. كما تبرز بشكل أكبر مسألة المشاركة السياسية للمرأة. وبشكل عام، فإنّ وجود رسالة مُحددة لهذه المجلة يُساهم إلى حدّ ما في تحديد دور العلوم الاجتماعية وشكلها فيها. وتسلك الظواهر العامة كالثورة هنا منحى عمليًا يُستنبَط من محورية القضايا النسوية، خصوصًا من خلال رؤية مُعينة لهذه القضايا من طرف شريحة نسوية من الطبقات الوسطى. ولكن بشكل عام لا يمكن أن نقول إننا نواجه فكرًا علميًا يُماثل المستوى الذي نراه في "العربي" أو حتّى في "المجلة"، إذ تأخذ مساهمات "حواء" طابع المقالات السريعة التي تُعطي القارئ رائحة العلم، وإن كانت رائحة فاترة بالمقارنة مع غيرها من المجلات.

إذًا، يبدو واضحًا من الاستعراض أن المجلات ذات الانتشار الواسع تختلف بشكل كبير من ناحية النوعيّة العلمية لمحتواها، حيث يبدو جليًا أن استعراضنا لها حتى الآن يعكس ترتيبًا نوعيًا، فنجد النوعية الأفضل لتوظيف العلوم الاجتماعية في "العربي"، تليها "المجلة" ثم "حوّاء". وتأتي "روز اليوسف" في أسفل هذه العيّنة من ناحية المُحتوى العلمي، لا سيّما خلال مرحلة الصراع المميت على السلطة في مصر في مرحلة ما بعد الثورة، وبالتحديد في العام 2012 وما يليه، حيث يُسجَّل اختفاءٌ كاملٌ لكل ما يُمكن أن يُسمّى علومًا اجتماعية، وذلك بعد فترة من الحضور المتواضع بنسبة لا تتجاوز 6%. أما المواضيع فتعكس بشكل مباشر الصراع السياسي السائد في مصر خلال مدّة الرصد، فتتصدّر الاهتمامات قضايا الإسلام السياسي والطائفية والعلمانية والتكفير ومستقبل الليبرالية في مصر. وإذا ركّزنا على المحتوى لا نجد الكثير من التعمّق في أيٍّ من هذه المسائل، بل نقع على ما يُمكن أن نسمّيه أسلوب رمي النظرات السريعة الهادفة إلى الوصول بأقصى سرعة إلى موقف سياسيٍّ مُحدّد من دون أدنى اهتمام بالوصول إلى فهمٍ علمي لأيّ من هذه الظواهر. وكان واضحًا في هذه الحالة أن إعطاء الأولوية للمواقف السياسية على حساب الفهم العلمي للظواهر يرتبط

باستعداد للتخلّي عن العلم بشكل كامل، وهذا ما يظهر في هذه الحالة بعد عام واحد من الثورة وبدء حالة الاستقطاب السياسي في مصر.

وتطرح هذه الحالة أسئلة كثيرة حول مغزى العلوم الاجتماعية في المجال العام، لا سيّما في الأوضاع التي تشهد تغييرات في المشهد السياسي العام وبروز أطر وإمكانيات جديدة للتشارك، كما بدا الأمر في بداية الربيع العربي. فمن السهل القول إن للعلوم الاجتماعية دورًا إرشاديًّا تطّرد أهميته في الظروف التي تتطلّب معرفة من نوع مُبتكر وغير جاهزة سلفًا، وهذه هي صفات الظروف الثورية، حيث نشهد انهيارًا للمَعارف المُعتادة حول ماهية المُجتمع وقدراته. وهنا قد يكتسب الفكر العلمي الحاضر في المجال العام أهمية استثنائية نظرًا إلى وجود اهتمام أوسع بالاستماع إلى ما هو جديد وواعد. ولكن الاستفادة من هذه الحالة تتطلّب أن يضطلع العلماء والمثقفون بدورهم الذي لا يمكن لسواهم الاضطلاع به. ويعني ذلك تحديدًا النظرة إلى الواقع من مسافة معيّنة تسمح بالتحليل وباستكشاف طبيعة الظواهر، وليس الغوص في متاهات هذا الواقع والاكتفاء بإنتاج مواقف سياسية لا تتعدّى ما هو معروف سلفاً. فهذة المواقف لا تزيد إلى الواقع معرفة جدية وخلّاقة قادرة على تجاوز المستنقع السياسي المُعتاد الذي لا يناسب الحالات الثورية في أيّ حال، ولكن يجذبها اليه في حال عدم وجود الخيارات المُبتكرة التي لا يُقدّمها سوى من هو قادر على نظرة أكثر عمقًا وشموليّة من المُعتاد.

الخلاصة

لم يكن متوقّعًا أن تفرز عملية المسح في هذا التقرير نتائجَ مفاجئة على غرار المُجاهرة بنموٍّ غير مسبوق للعلوم الاجتماعية في العالم العربي في مختلف المنصّات الخاضعة للدراسة.

الاستنتاج الأوليّ الذي لا مفرّ منه يكمن في الاعتراف بنموٍّ مُتسارع للعلوم الاجتماعية على مستوى حضورها في أطر علميّة مختلفة، رغم أن هذا النموّ لا يُقارَن بنظيره في العلوم الأخرى التي تفرضها تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين والتي تدفع الأجيال الناشئة كما الباحثين الى مجاراتها بمقارباتٍ بحثيّة، تمامًا كما تُلزم الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على منحها حيزًا مكانيًّا وزمانيًّا يُناسب الحاجة إليها.

قبل الغوص في تفصيل الخلاصات التي يمكن استنباطها من خلال دراسة حضور العلوم الاجتماعية في أطرٍ جمّة، لا يمكن القفز فوق عناصر عدّة كان لها دورٌ بارزٌ في تعبيد الطريق أمام الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً: الأطر التي حُصِرت الدراسة فيها، من عيّناتٍ مُحدّدة في دولٍ محددة والتي شملت كلاً من الجامعات ومراكز البحث والجمعيّات المهنية والدوريات العلمية والمجتمع المدني والدوريات الثقافية والفضائيّات.

ثانيًا: الظروف التي أحاطت بنموّ هذه العلوم في المنطقة وبالتالي هي نفسها الظروف التي واكبت إنجاز هذه الدراسة في كلّ مراحل تطبيق المنهجيّة للخروج بنتائج واقعيّة ودقيقة تتلاءم مع طبيعة أيّ بحثٍ علمي. علمًا أن هذه الظروف يُمكن أن تُختزَل في مفهوم واحد هو "الربيع العربي" وما أفرزه من تبعاتٍ وذيولٍ على المستويات كافة.

ثالثاً: العقبات التي حالت دون اكتمال بعض العيّنات من دون أن تعوّق إتمام الدراسة أو أن تنتقص من أهمية العيّنة المدروسة وما ستفضي اليه من خلاصات.

مع أخذ العوامل المذكورة آنفًا في الاعتبار، وركونًا الى النتائج المُسندة بالأرقام والإحصاءات، يمكن الخروج بخلاصةٍ عامّة تليق بالإطار العام مع بعض التحفّظات في الأطر التفصيلية وقوامُها أن العلوم الاجتماعيّة شهدت تطوّرًا كميًّا ونوعيًّا على مستوى الإنتاج المعرفي في المنطقة العربية في مختلف الميادين المعرفية. أما الغوص أكثر في تفاصيل الأطر المعرفيّة المشمولة في الدراسة فيقود الى خلاصاتٍ تُفصّل حضور العلوم الاجتماعية في كلّ إطار على حدة.

الجامعات

تبدو الجامعات المكان البديهي للبحث عن حضورٍ قويٍّ للعلوم الاجتماعية، ولكن من الواضح وجود حَيّز هائل لنمو العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية كي تصل الى مستويات مرموقة عالمياً وتُشارك بشكلٍ فعّال في صنع المستقبل العربي. ويظهر جليًّا من المشهد الحالي أن تلك العلوم متى حضرت في الجامعات العربية، يطغى عليها خطابُ الحداثة الذي يتجلى في تخصصات مُرتَبطة بمشروع الحداثة والتحديث على حساب تخصُّصاتٍ تدرس ثقافة المجتمع وتقاليده وذاكرته التاريخية كالأنثروبولوجيا والتاريخ الاجتماعي.

وفي حال مقاربة واقع العلوم الاجتماعية وحضورها في الجامعات العربية، العريقة وحديثة النشأة، يتّضح أن وجودها بشكلها التقليدي ما زال محصورًا في 48% من الجامعات العربية لا أكثر. وإذا كان صغر عمر الجامعات هو المسوّغ الرئيس لهذه النسبة المتدنيّة، فإن المغرب العربي يسجّل النسب الأعلى وتحديدًا الجزائر والمغرب. علمًا أن

البحث في مضمون ما تقدّمه هذه الجامعات يغلّب كفّة الاقتصاد بأريحيّة على ما عداه من التخصّصات وتحديدًا "الأنثروبولوجيا" التي تُذيّل قائمة الترتيب في مجمل الجامعات.

مراكز البحث

لا يمكن فصل مقاربة دور الجامعات في تعميم العلوم الاجتماعية عن مراكز البحث التي ينطلق نصفُها تقريبًا في عمله من الجامعات متّخذًا إياها أرضيّة بحث غنيّة بالأدوات والمضامين البحثية المتوفّرة التي تسهّل على الباحث عمله. إلا أن هذا الواقع لا يلغي أهمية ما تُنتجه مراكز البحث المستقلّة التي تتّسم بإنتاجية عالية وعابرة للتخصصات. ويظهر من التقرير أن النموّ المطّرد لمراكز البحث المستقلّة إنما مردُّه الى عاملين أساسيَّيْن: أولاً، بروز جيل جديد من علماء الاجتماع العرب الذين لم تعد الجامعات قادرة على استيعابهم؛ وثانيًا، الظروف النائشة والتغيّرات البارزة في المنطقة العربية والتي منحت المجتمع المدني دورًا أكبر ومساحة أكبر وهامش تحرّك أكبر.

ويُنظَر الى الازدياد الكبير نسبيًّا في عدد مراكز البحث في العالم العربي على أنه ظاهرة إيجابية من شأنها أن تُقدّم إطارًا مستقلاً لعمل العلوم الاجتماعية خارج الجامعات. ومع أن كثافة مراكز البحث تستولد كثافاتٍ بحثيّة غير متساوية بين مختلف الدول العربيّة، إلا أنها تبقى منصّة لا غنى عنها للإنتاجات المعرفيّة؛ وكون غالبية الدوريات العلمية في العالم العربي تصدر من المراكز هي خير دليل على ذلك.

الدوريّات العلمية

على غرار الصلة العضوية بين الجامعات ومراكز البحث، يبدو الفصل بين الأخيرة والدوريات العلمية العربية غير مجدٍ، إذ يخلص الرصد الى منح مراكز البحث المُستقلّة الدورَ الأكبر في نمو الدوريات.

ويتزامن نموّ هذه الدوريّات العددي مع تطوّر كمّي ملحوظ في قسم كبير من العلوم الاجتماعية. أن نقطة الضعف التي تضيء عليها الدراسة بعد المسح تكمن في ضعف استغلال هذه الدوريات لخصوصيات الفضاء الإلكتروني، والدليل على ذلك أن العدد الأكبر منها لا يصدر نسخة إلكترونية رديفة عن المطبوع.

يتّضح من نتائج الدراسة أن أعلى درجات التعددية من ناحية جنسيات المؤلّفين والبلدان المدروسة يرتبط بمكان الصدور، ويبدو لبنان سبّاقًا في هذا المجال. وتختلف باقي مؤشّرات الجودة العلمية بين الدوريات، رغم أننا نُلاحظ حضورًا كبيرًا للمقالات النظرية بشكل عام وكذلك ندرة حضور البحث المُشترك. وتُظهر أرقام العيّنة المدروسة في المحصّلة أنّ ثلاثة علوم تحظى بحصّة الأسد في الدوريات المشتركة بين العلوم الاجتماعية، وهي علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ حيث تسجّل معًا ما يُقارب ثلاثة أرباع المقالات، فيما يتساوى علم النفس والاقتصاد والأنثروبولوجيا بنسبةٍ لا تتجاوز 5% لكلٍّ منها.

ولعلّ اللافت في هذا الشقّ والجدير بالإشارة اليه في الخلاصة هو أن التخصّصات الثلاثة ذات الحضور القوي في الدوريات (تاريخ، علم اجتماع، علوم سياسية) تتعدّى درجة حضورها في الجامعات، أما المفاجأة فتجسّدها الأنثروبولوجيا، التي رغم ضآلة ذكرها في المجالات كافة، تبرز في الدوريات بشكل يفوق حضورها الجامعي بثلاثة أضعاف. ما يفضي الى أهمية الدوريّات العلمية في إبراز بعض التخصّصات المطمورة التي تظلمها الأطر المعرفيّة الأخرى وعلى رأسها الجامعات.

الجمعيّات المهنيّة

يشير التسارع الواضح في وتيرة تأسيس الجمعيات المهنية بأن العلوم الاجتماعية في العالم العربي تسير في اتجاه تكوين هويّات خاصة بها. وفي هذا المجال، يخلص التقرير الذي يدرس الدوريات الصادرة عن جمعيات مهنية ومستوى حضور العلوم الاجتماعية فيها، الى أن العلوم الاقتصادية تحظى بالزخم المؤسساتي الأكبر بين العلوم الاجتماعية في العالم العربي. فيما تكمن نقطة الضعف

التي يمكن استنتاجُها من الدراسة الرقميّة أن معظم الجمعيات المهنية تخاطب جمهورًا محليًّا والدليل على ذلك أن 59 من أصل 68 تعمل ضمن إطار دولة عربية واحدة.

أن التعمُّق في دراسة المضامين الصادرة عن جمعيات مهنية يحتاج الى بحثٍ منفرد، ولكن كان لا بدّ من إحاطةٍ أوليّة بها نظرًا الى أهميّة هذه الجمعيّات كحاضنةٍ معرفيّة أساسيّة للعلوم الاجتماعيّة، وإن كانت حتى اليوم ما زالت ترتقي بإنتاجاتٍ هزيلة.

المجتمع المدني

بعد إرساء تعريفٍ مفادُه أن المجتمع المدني يتكوّن من المؤسسات المستقلّة ذات الانتساب الطوعي التي تُنظّم نفسها خارج إطار الدولة والأحزاب السياسية، يتّضح من دراسة عيّنة من منظمات المجتمع المدني أنها كلّها تَستخدم لا بل تُنتج العلوم الاجتماعية بشكل أو بآخر ولكن تحت راية أهدافها الخاصة وليس بحثًا عن تحقيق أهداف أكاديمية.

ورغم الغلبة الواضحة لمنظومة الأهداف الخاصّة، يكتسب المجتمع المدني قوّته من واقع فرض نفسه كجزءٍ مهمٍّ في سوق عمل علماء العلوم الاجتماعية العرب، خصوصًا أن معظم هذه المنظمات تنحو الى التواصل مع جمهور واسع. أما خلاصة القول في هذا السياق فإن التأثيرات المتشعّبة لاستعمالات المجتمع المدني للعلوم الاجتماعية تولّد ما يُمكن أن يُسمّى بجماعات "شبه علمية" قادرة على إنتاج مادّة معرفيّة مُبتَكَرة، وإن كانت غير أكاديمية.

الدوريات الثقافية

تشير نتائج المسح، التي شملت خمس دوريّات ذات حضور عربي واسع النطاق، الى أن العلوم الاجتماعية تحضر بصورةٍ شبه ثابتة بنسبة تناهز 20% من إجمالي الصفحات في الدوريات الخاضعة للدراسة. تلك النسبة تثبت متانة العلاقة بين العلوم الاجتماعية والحالات الثقافية السائدة في الوطن العربي رغم وجود حيّز كبير لتوضيح وتنمية العلاقة بين العلم والثقافة في الواقع العربي.

الصحف

قد يتراءى لدارس حضور العلوم الاجتماعيّة أنه سيقع على نسب مرتفعة جدًّا عندما تبلغ دراستُه الصحف اليوميّة نظرًا الى احتضانها كثافةً تحريريّة لا بدّ من أن يصبّ جزءٌ منها في خانة العلوم الاجتماعية. إلا أن نتائج المسح التي تضمّنها هذا التقرير والتي شملت 5 صحف من دول مختلفة، تشير الى ضعفٍ صريح لوجود الفكر العلمي وإن كان بشكله الصحافي غير المتخصِّص.

وعليه، كان التركيز على المواضيع التي تناقش الظواهر الاجتماعية، أما النتيجة فغير مشجِّعة متى احتُسِبت وفق المعايير المعتمدة لتصنيف المواضيع في خانة "الحضور العلمي". وتعكس الأرقام أن المواد العلمية لا تتجاوز نسبتُها من مجمل مساحة الصحيفة معدّل 3,3% رغم اننا نفترض انها قادرة على استيعاب ما يلامس 10% من المواد العلمية من دون أن يمسّ ذلك بطبيعتها الصحافيّة. وتتقدّم صحيفة "القدس" على باقي الصحف المشمولة بالدراسة، وتشكل مثالا نموذجيا لحضور مختلف أشكال العرض العلمي في الصحافة العربية بتسجيلها عددًا كبيرًا من المواد التي تصبّ في خانة "العلوم الاجتماعية". واللافت في نتائج المسح الخاصة بصحيفة "القدس" هو تنوُّع أشكال العرض العلمي وتشعّبها بين التحليلات وعرض المفاهيم والكتب والسير وتقارير المؤتمرات.

الفضائيات

تبدو تجربة رصد حضور العلوم الاجتماعيّة في الفضائيّات العربيّة مثيرةً لا سيّما عندما تحيط الدراسة بخمس فضائيّات بارزة وتُرصَد فيها برامجُ تتعالى مضامينها على الطابع الإخباري اليومي. ويقود الرصد الى خلاصةٍ قوامُها أن العلوم الاجتماعية المُستحضَرة في الحلقات المرصودة يغلب عليها الأسلوب الشائع فيما يحضر بخجل الأسلوب المُتعمّق الذي يمكن أن يستفيد المجالُ العام منه. هذا ولا يغيب "الربيع العربي" عن هذا الإطار أيضًا بحيث يأتي في صدارة المواضيع المطروحة في عيّنة الحلقات المُختارة. ويتساوى

حضور "الربيع العربي" مع "الإرهاب" الذي كان في أوجه خلال مرحلة الرصد.

أما النقطة التي تستحقّ لحظَها في السياقات الاستنتاجية فتتجلى في قضايا المرأة وملفات متّصلة بها مثل الحقوق والمُشاركة والمواطنة. وإذا كانت هذه المسائل لا تتّسم بحضورٍ شديد القوّة في الفضائيّات العربية، إلا أن مجرّد طرحها يحمل نوعًا من التطوّر والانفتاح على ملامسة قضايا يُدرِجها جمهور واسع في خانة "التقاليد والخصوصيّات".

خلاصة القول، فيما تُواصل العلوم الاجتماعية نموّها نوعيًّا وكميًّا في مختلف أرجاء العالم لا سيّما مُنذ النصف الأخير من القرن الماضي بصورةٍ تُواكب مُتطلّبات دراسة مجتمعات حديثة، يبدو أن المجتمعات العربيّة تحتاج الى مزيدٍ من التجارب المكثّفة قبل أن تبلغ زمنًا تُجاهر فيه بأنها أتمّت واجباتها على مستوى تأمين حضور وافر للعلوم الاجتماعيّة بتجلياتها المتشعّبة في أطر متشعّبة.

المصادر

حجاج، علي. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الثقافية العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

كسر، عبادة. 2015. " حضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

كسر، عبادة. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في المجلات الإلكترونية في العالم العربي". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

بدوي، أحمد موسى، ومحمود عبدالله، وهاني سليمان. 2015. "حضور العلوم الاجتماعية في الصحف العربية". (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

الهراس، المختار. 2015 . "تقييم دوريات العلوم الاجتماعية". كانون الثاني/يناير. (ورقة خلفية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية)

Majed, Rima. 2014. "The Presence of Social Science in Arab Civil Society Organizations." (Background Paper for the Arab Social Science Monitor)

المصادر المنشورة

إبراهيم، سعد الدين. 2014. "المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية". في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى، 59-73. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأمين، عدنان. 2014. "المسؤوليّة المدنية للجامعة". **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، عدد 90، تشرين الأول/أكتوبر، 5-54.

الخليفة، عبد الله بن حسين. 2014. "التكوين العلمي في علم الاجتماع: حالة السعودية". في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى، 153-194. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

رمعون، حسن. 2014. "ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر". ترجمة سهام بدوبية. في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى،289-300. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الحسين، لاهاي. 2014. "توجهات علم الاجتماع في العراق: الماضي والحاضر". في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى،131-151. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عروس، الزبير. 2014. "مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجاً". في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى، 162-287. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، أحمد موسى. 2014 ."التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية: حالة المشرق العربي". في **مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، تحرير ساري حنفي، ونورية بن غبريط-رمعون، ومجاهدي مصطفى، 97-129. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حجازي، محمد عزت، وسالم ساري، ومحمد شقرون، وغالي شكري، وعلي الكنز، وحيدر ابراهيم علي، وأحمد محمد حجازي، ومحمود الذاودي، وسعد الدين ابراهيم، وعبد الباسط عبد المعطي، وفؤاد اسحق الخوري، واسحق القطب، وخلدون حسن النقيب، والمختار الهراس، وعبد الصمد الديالمي، والطاهر لبيب، وعبد الوهاب بوحديبة، وفوزي العربي، وناهد صالح. 1986. **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حنفي، ساري، وريفاس أرفانيتس. 2015. **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزاهي، نور الدين. 2011. **المدخل لعلم الاجتماع المغربي.** الرباط: دفاتر وجهة نظر.

Burawoy, Michael. 2005. "For a Public Sociology." *American Sociological Review* 70(1).

Habermas, Jürgen. 1991 [1962]. *The Structural Transformations of the Public Sphere.* Translated by Thomas Burger. Boston: MIT Press.

Hanafi, Sari. 2011. "University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally." Current Sociology 59(3): 291-309.

Karajah, Sa'ed. 2007. "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept." *The International Journal of Not-For-Profit Law 9(2).*

Brewer, John D. 2013. *The Public Value of the Social Sciences*. Bloomsbury.

McGann, James G. 2015. *2014 Global GoTo Think Tank Index Report,* Philadelphia: The Lauder Institute, University of Pennsylvania.

UNDP United Nations Development Programme and MBRF Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation. 2015. *Arab Knowledge Report 2014: Youth and Localisation of Knowledge.* Dubai: Al Ghurair.

الأساليب والأدوات

يُعَدّ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية مشروعًا بارزًا مشاريع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ويهدف إلى إنشاء مرصد دائم مخصَّص لإجراء مسح يطال المشهد العام وتقييم مسارات البحث ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية. ولهذه الغاية، تُستخدَم أساليب كمّيّة ونوعيّة لجمع البيانات حول وضع التعليم العالي بشكل عام والعلوم الاجتماعية بشكل خاص وتحليلها، كما تمّ إطلاق موقع إلكتروني خاص بالموارد لنشر البيانات والتحليلات وتعميمها.

يشتمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية على ثلاثة مجالات بحث أساسية:

-البنى التحتية الخاصة بإنتاج المعرفة ذات الصلة بالمؤسسات والموارد؛

- القدرات والخصائص التي تتمتّع بها مجتمعات العلوم الاجتماعية في المنطقة؛

-قدرة العلوم الاجتماعية العربية على التأثير في العلوم الاجتماعية العالمية من جهة وفي النقاش العام والسياسات من جهة أخرى.

سيتمّ جمع البيانات لصالح المرصد العربي للعلوم الاجتماعية وتجميعها عبر استخدام أدوات متنوّعة، لعلّ أبرزها حتى الآن: (1) إجراء استبيان لتنفيذ مسح إلكتروني لعلماء العلوم الاجتماعية المنفردين كل سنتيْن؛ (2) مصفوفة لإنشاء قاعدة بيانات تضمّ المؤسسات العاملة في مجال العلوم الاجتماعية؛(3) أوراق خلفية/ خاصة ذات صلة بمسائل مُحددة (انظر القسم المخصّص لأدوات جمع البيانات، المُستخدَمة من قِبل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية أدناه للحصول على مزيدٍ من التفاصيل).

هذا وستكون البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها متاحةً عبر آليّتيْن: الموارد والمنشورات ذات الصلة بالبيانات. وتُشكّل قاعدة البيانات القابلة للبحث، والتي ستتوفّر على الموقع الإلكتروني الخاص بالمشروع وستضمّ البيانات التي تمّ جمعها، موردًا مهمًا في هذه الفئة الأولى. أمّا في ما يتعلّق بالمنشورات، فيشكّل التقرير العربي للعلوم الاجتماعية أداةً أساسية من أدوات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية. وتحتضن المنشورات الأخرى التي سيتولى المرصد العربي للعلوم الاجتماعية إنتاجها تقارير ذات صلة بالبيانات، وموجزات خاصة بالسياسات، وأوراقًا تحليلية بشأن مسائل محددة مستقاة من البيانات. وسيسعى المرصد العربي للعلوم الاجتماعية إلى استخدام ومشاركة البيانات التي تمّ جمعها وتصنيفها على نحو كامل.

كما سيتبلور مشروع المرصد العربي للعلوم الاجتماعية على مراحل تمتدّ على سنتيْن وتفضي إلى إنشاء مرصد دائم في حلول نهاية العام 2019. وركّزت الفترة التجريبية، التي انتهت في الربع الأول من العام 2015، على بلورة إطارعمل يوجّه كلّ أبحاث المرصد العربي للعلوم الاجتماعية وأنشطته (انظر إطار عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية أدناه)، وعلى إنشاء أدوات جمع البيانات واختبارها (استبيان يستهدف علماء العلوم الاجتماعية ومصفوفة ذات صلة بمؤسسات العلوم الاجتماعية) فضلاً عن وضع "التأطير" الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (انظر القسم المخصّص لتنفيذ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل).

التقرير العربي للعلوم الاجتماعية هو عبارة عن منشور يصدر مرة كل سنتيْن ويتناول وضع البحث في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية ويتضمّن تحليلاً منهجيًا وكمّيًا للبيانات التي تمّ جمعها والخاصة بكل تقرير.

ويركّز كلٌّ تقرير على جانب مختلف من النمو البحثي في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة ويهدف إلى ترجمة وإظهار عمل مجتمع العلوم الاجتماعية في المنطقة. كما يلقي الضوء على مواضيع واسعة النطاق ذات أهمية بالنسبة إلى علماء العلوم الاجتماعية ومديري البحث والجامعات والمنظمات غير الحكومية البحثية، فضلاً عن المنظمات والجهات المانحة العاملة في مجال البحث والتطوير الاجتماعي. وسيعقب هذا التقرير التأطيري للعلوم الاجتماعية سلسلة تقارير أخرى في كل من في آذار/مارس 2017 وآذار/مارس 2019 على التوالي.

إطار عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

يتألّف إطار العمل الذي يوجّه مختلف الأبحاث والأنشطة التي يُنجزها المرصد العربي للعلوم الاجتماعية من خمسة مكوّنات: الأفراد والمؤسسات والمنتجات والممارسات والاستخدامات. ويركّز كلّ مكوّن على وحدات دراسية مختلفة وفقاً لما يلي:

1. المؤسسات: الجامعات، ومراكز البحث، والجمعيات المهنيّة.
2. الأفراد: الباحثون المنفردون العاملون في البلدان العربية أو الباحثون العرب المقيمون في بلدان الشتات، والحائزون درجة ماجستير أو دكتوراه في العلوم الاجتماعية من أي جامعة في العالم، و/أو المنخرطون في البحث في مجال العلوم الاجتماعية.
3. المنتجات: المكتبات، والمحفوظات، ودور النشر، ورسائل الدكتوراه والموضوعات ذات الصلة، والمجلات العلمية، والمناهج الدراسية.
4. الممارسات: لجان الاختيار، ولجان التحكيم، وإدارة الحوكمة وتخصيص الموارد في الجامعات ومؤسسات البحث، وممارسات الترقية والتثبيت الوظيفي والمنح الدراسية والزمالات والمؤتمرات الأكاديمية.
5. الاستخدامات: صناعة السياسات، وتخطيط التنمية، والخطاب العام، والمؤتمرات والنشر بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية والجديدة.

الأدوات المُستخدَمة من قِبل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لجمع البيانات

تشمل الأدوات المتعلقة بجمع البيانات وتجميعها لصالح مختلف مكوّنات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية ما يلي:

1. المصفوفة

تمّ تطوير مصفوفة لتجميع المعلومات الآتية حول السياق الوطني والمؤسسات والمنتجات ذات الصلة.

السياق الوطني: تضمّ المعلومات المتّصلة بالسياق الوطني ما يلي: حجم السكان، والسكان الشباب، والميزانية الوطنية السنوية المخصصة لنظام التعليم العالي الرسمي، ونسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من إجمالي النفقات الحكومية، نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من إجمالي الناتج المحلي، وعدد الطلاب الجامعيين بحسب النوع الاجتماعي، وعدد الخرّيجين بحسب النوع الاجتماعي، وإجمالي الالتحاق بالتعليم الجامعي، ونسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت، وإجمالي الميزانية الوطنية المخصصة للبحث.

الجامعات : تُحدَّد الجامعات المشمولة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية على أنها مؤسسات تمنح شهادات ويتضمّن اسمها مصطلح "جامعة"، و/أو تمنح على الأقل إجازة في مجالَيْن منفصلَيْن أو أكثر، و/أو تمنح على الأقل إجازة في أحد حقول العلوم الاجتماعية، و/أو تمنح شهادة مهنية بعد متابعة الدراسة لمدة أربع سنوات أو أكثر في مجالَيْن مستقلّيْن أو أكثر، و/أو تمنح شهادة مهنية بعد متابعة الدراسة لمدة أربع سنوات أو أكثر في واحد أو أكثر من مجالات العلوم الاجتماعية.

تضمّ الجامعات المؤسسات الرسمية والخاصة والربحية وغير الربحية والإلكترونية المُسجَّلة رسميًا في البلاد الموجودة فيها، والتي قد يكون بعضها مصادقًا عليه في بلد آخر، أو لديه فرعٌ أو حَرمٌ عن بُعد في هذا البلد. ولا يشمل المرصد الكليات ومؤسسات التعليم الجامعي المتخصصة، ومؤسسات التدريب المهني والتقني.

وتشتمل المعلومات التي ينبغي تجميعها ذات الصلة بالجامعات على ما يلي: معلومات خاصة بالاتصال والعنوان، والحرم الجامعي ومرافقة، والميزانية، وشروط القبول والشهادات الممنوحة، والموظفين الأكاديميين، والموظفين غير الأكاديميين، والطلاب، والأقساط، والمنح الدراسية. وينبغي تجميع المعلومات الآتية في ما يخصّ أقسام وكليات العلوم الاجتماعية في تلك الجامعات: الميزانية لكل قسم داخل كل كلية، وقائمة كليات العلوم الاجتماعية، والشهادات الممنوحة ومتطلبات القبول لكل كلية، ناهيك عن الموظفين الأكاديميين، والطلاب، والمنح الدراسية، والتعاون، والمناهج التعليمية.

مراكز البحث: إنّ مراكز البحث المشمولة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية هي تلك المتمركزة في الجامعات، ومؤسسات الفكر الدولية غير المتمركزة في الجامعات، والحكومية منها، والربحية، وغير الربحية، ومراكز الفروع والتي تقوم بالأبحاث (العلمية وغير العلمية) بشأن التخصصات التي يُدرجها المرصد العربي للعلوم الاجتماعية في خانة العلوم الاجتماعية. أمّا المنظمات التنموية متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، فهي غير مشمولة بالمرصد. كما تُستثنى مراكز البحث الواقعة خارج المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تحتضن المصفوفة مراكز البحث التي تمّ إغلاقها أو تعليقها والتي يكون تاريخ إغلاقها متوفرًا.

وتتوزّع المعلومات الواجب تجميعها حول مراكز البحث في اتّجاهاتٍ عدة: معلومات خاصة بالاتصال والمكان والمرافق وموضوعات التركيز والتمويل، والميزانية والمدير ومجلس الإدارة والباحثين والموظفين الإداريين والمنشورات والنشاطات والمنح والزمالات.

الجمعيات المهنية: تضمّ الجمعيات المهنية المشمولة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية تلك المرتبطة بالتخصصات التي يَعدّها المرصد تخصصاتٍ ذات صلة بالعلوم الاجتماعية.

أما المعلومات التي يجب تجميعها حول الجمعيات المهنية فهي الآتية: المعلومات الخاصة بالاتصال وموضوعات التركيز، والرئيس ومجلس الإدارة والموظفين والتمويل والميزانية والعضوية والنشاطات.

الدوريات العلمية: إنّ الدوريات المشمولة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية هي المنشورات الصادرة بشكل منتظم عن مؤسسة ما في المنطقة العربية (على غرار المنشورات الشهرية ونصف الشهرية وربع السنوية والسنوية)، والتي يقوم مُراجِع ما باستعراضها (كشخص خبير في الموضوع، محرّر مهني، هيئة التحرير)، والتي تكون جزءًا من سلسلة منشورات ذات منفعة (كالمجلات البحثية والعلمية، سلسلة الكتب، مجلات التعليقات والرأي، أوراق العمل، الدراسات)، والمُحكّمة وغير المُحكّمة، بما فيها المُستمرّة في النشر أو التي تمّ تعليق صدورها.

وتحتضن المعلومات المتعلقة بالدوريات العلمية ما يلي: المعلومات الخاصة بالاتصال وموضوعات التركيز ووتيرة الصدور والنموذج والتداول والحجم وأسلوب الحصول عليها والتمويل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البيّنات التي تمّ جمعها حتى الآن من خلال المصفوفة تشتمل على ما هو مُتاح للعامّة عن طريق الشبكة العنكبوتية ومن خلال قواعد البيانات القائمة والمُتاحة للعلن. ولم تتمّ التحقق بعد على هذه البيانات على المستوى الوطني. فالتحقق هو في طور الإنجاز وسيتمّ نشر النسخة المحدّثة من المصفوفة على الموقع الالكتروني الخاص بالمشروع عند الانتهاء منة.

إضافة الى كلّ ما سبق، ستتمّ بلورة المنهجية الخاصة بجمع البيانات بالنسبة إلى مكوّنات المنتجات، والممارسات والاستخدامات في المراحل اللاحقة من مراحل عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

2. الاستبيان

يُستخدَم الاستبيان لجمع البيانات حول الأفراد عبر إجراء مسح إلكتروني مرّة كل سنتين. ويتألّف الاستبيان من الأقسام الخمسة الآتية:

(1) البيانات الشخصية (أي الإسم والجنسية)؛ (2) الخلفية التعليمية الأكاديمية (أي الجامعات التي تمّ ارتيادها)؛ (3) المسار الوظيفي (أي المناصب التي تمّ تبوُّؤها)؛ (4) مواضيع البحث والمنهجية (أي المنشورات)؛ (5) تمويل البحث. هذا وتمّت بلورة نسخة طويلة وأخرى قصيرة من الاستبيان، حيث استُخدمت النسخة القصيرة (المؤلّفة من 29 سؤالاً) خلال الفترة التجريبية الخاصة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. أمّا النسخة الطويلة (المؤلّفة من 80 سؤالاً) فسيتمّ استخدامها في المراحل اللاحقة (انظر القسم الخاص بإنشاء المرصد العربي للعلوم الاجتماعية أدناه للحصول على مزيد من المعلومات بشأن كل مرحلة). وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستبيانيْن متوفّران باللغات الثلاث: العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

الجهات المستهدفة والتغطية: تهدف المُسوح إلى تغطية الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية العاملين في المنطقة العربية أو المقيمين في بلدان الشتات والحائزين درجة ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها في العلوم الاجتماعية من أي جامعة في العالم، و/أو المنخرطين في البحث في مجال العلوم الاجتماعية – أكانوا منخرطين في البحث أم التعليم أم الإدارة.

وشمل المجتمع المُستهدَف الأولي بالمسح علماء العلوم الاجتماعية كافة (الحائزين على الأقل شهادة في أحد تخصصات العلوم الاجتماعية) والمرتبطين خلال مرحلة إجراء المسح بمؤسسة أكاديمية في أحد البلدان الأربعة الآتية: الجزائر، ومصر، والسعودية، ولبنان. لكن نظراً إلى التحديات التي نواجهها في النفاذ إلى هذا المجتمع المُستهدف ضمن المهلة الزمنية المخصصة لذلك، تمّ حصر المجتمع المستهَدف بالمنتسبين إلى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

إطار أخذ العينات: تمّ استخدام إطاريْن لأخذ العيّنات في هذا المسح. وتبلور الإطار الأول لأخذ العيّنات في محاولة لاستقطاب المجتمع المُستهدف الأولي. لكن نظراً إلى نسبة الاستجابة المتدنية المحصّلة من خلال الإطار الأول لأخذ العيّنات ضمن المهلة الزمنية المحددة، ولِد إطارٌ ثانٍ لأخذ العيّنات.

الإطار الأول لأخذ العيّنات: اعتمد الإطار الأول لأخذ العيّنات في المرحلة التجريبية على البيانات الثانوية فضلاً عن قاعدة البيانات الداخلية الخاصة بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية؛ ومردُّ ذلك إلى عدم وجود مصدر موثوق أو قاعدة بيانات موثوقة لعلماء العلوم الاجتماعية في أيّ من البلدان المُختارة. ولهذه الغاية، أجرى فريق التنفيذ الخاص بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية بحثًا على الإنترنت حول كلّ المؤسسات الأكاديمية في البلدان الأربعة المُختارة في محاولةٍ لإرساء إطار أخذ العيّنات.

الإطار الثاني لأخذ العيّنات: شمل الإطار الثاني لأخذ العيّنات علماء العلوم الاجتماعية المنتسبين إلى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. وتضمّن بالتحديد الحاصلين على منح من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، والمتقدّمين بالطلبات (للحصول على منح، والمتقدّمين بطلبات للانتساب إلى المجلس، والمتقدّمين بطلبات متّصلة بالمؤتمرات) وأعضاء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

طريقة أخذ العيّنات: كانت استراتيجية أخذ العيّنات عبارة عن استراتيجية مُختلطة. في المرحلة الأولى من الإطار الأول لأخذ العيّنات، اختيرت عيّنة عشوائية من الجامعات في البلدان الأربعة التي وضعها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. وبالإضافة إلى العيّنات العشوائية، أدرجت الجامعات التي تُعَدّ مركزًا لعلماء العلوم الاجتماعية في البلدان المرصودة على التوالي بغية الارتقاء بالطابع التمثيلي للعيّنة. وبادر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى الاتصال بالجامعات المُختارة عبر البريد الالكتروني وإطلاعها على غاية المسح ونطاقه ومشاطرتها نسخة من الاستبيان. وطُلِب منها توفير قائمة بعلماء العلوم الاجتماعية العاملين لديها من أجل إرسال الاستبيان إليهم.

لكن عندما تقرّر استخدام الإطار الثاني لأخذ العيّنات، عوّلت المرحلة الثانية على قائمة المنتسبين إلى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. وتمّ استهداف جميع الأشخاص

المُحدَّدين في الإطار الثاني وطُلِب منهم المشاركة في المسح. وبالاستناد إلى هذه القائمة، أرسِل الاستبيان القصير إلى 531 شخصًا (من الحاصلين على منح من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والمتقدّمين بالطلبات والأعضاء في المجلس). وبلغت نسبة الاستجابة نحو 17%.

جمع البيانات: تمّ إعداد نموذج الموافقة لإبلاغ المُجيبين على المسح والحصول على موافقتهم بشأن الطابع السرّي والطوعي للمسح. وكان على المُجيبين التوقيع على نموذج الموافقة قبل المشاركة في المسح. وتمّ توزيع المسح إلكترونيًا وتخزين البيانات التي جُمِعت في قاعدة بيانات إلكترونية، بعدها جُمِعت البيانات بين منتصف كانون الأول/ديسمبر 2014 ونهاية كانون الثاني/يناير 2015.

3. الأوراق الخلفيّة

كما ذُكِر سابقًا، ستركّز كلٌّ نشرة من نشرات التقرير العربي للعلوم الاجتماعية على موضوع واسع النطاق، ويُركّز التأطير العام للمشهد الذي هو موضوع هذا التقرير على "أشكال حضور" البحث المتّصلة بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي. وتمّت مقاربة "أشكال حضور" العلوم الاجتماعية في المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحث والمجلات العلمية والمجتمعات المهنيّة) وكذلك في المجتمع المدني والفضاء العام (بما في ذلك الصحف والدوريات الثقافية والدوريات المنتشرة على نطاق واسع والفضائيات).

وتمّ جمع المعلومات بشأن "شكل حضور" العلوم الاجتماعية في المؤسسات العلمية وتجميعها في المصفوفة. كما عمد المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى تخصيص ستة أوراق بحث تشكّل أوراقًا خلفيّة للتقرير العربي للعلوم الاجتماعية، وذلك بغية تقييم الوجود الإقليمي للبحث المتّصل بالعلوم الاجتماعية في الفضاء العام واستخدامه من قِبل المجتمع المدني.

تولّت خمس أوراق تقييم معدل الوقت والمساحة المخصصيْن للعلوم الاجتماعية في كلّ من وسائل الإعلام الثلاث الآتية: الفضائيات، والصحف، والمجلات (المجلات ذات التداول الواسع النطاق، والدوريات العلمية، والمجلات الإلكترونية). كما أجرت الأوراق تقييمًا نوعيًا لدراسات الحالة لكلّ من الوسائط الإعلامية. وقدّمت ورقة إضافية دراسة حالة حول استخدام البحث العلمي من قِبل المجتمع المدني في المنطقة العربية.

وفي ما يلي أبرز النقاط الواردة في المنهجية الخاصة بالأوراق الخلفية.

الفضائيات والصحف والمجلات: اختيرت عينة من 10 برامج تُبثّ على 6 محطات تلفزيونية إقليميًا باللغة العربية وتمّ احتساب نسبة توقيت البرمجة المخصص للعلوم الاجتماعية. بالنسبة إلى الصحف، اختيرت عينة من 5 صحف باللغة العربية موزعة إقليميًا واحتُسِبت نسبة الصفحات التي تنطوي على محتويات ذات صلة بالعلوم الاجتماعية. واستند اختيار الصحف الخمس إلى معيار سعة انتشارها في العالم العربي وفقًا لموقع Alexa.com الالكتروني (البيانات تعود إلى 10 أيلول/سبتمبر 2014).

بالنسبة إلى المجلات تمّ اختيار عيّنة من 4 مجلات واسعة الانتشار باللغة العربية وموزعة إقليميًا فضلاً عن 5 مجلات فكرية أخرى باللغة العربية (غير الدوريات الأكاديمية) موزعة إقليميًا، إلى جانب 4 مجلات إلكترونية باللغة العربية، هي مجلات إلكترونية بشكل حصري، فضلاً عن تقدير نسبة الصفحات في تلك المجلات المختارة التي يكون محتواها مرتبطًا بالعلوم الاجتماعية.

وتغطّي الورقة الخلفية الخاصّة بالمجلات الواسعة الانتشارالفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى كانون الأول/ديسمبر 2014. أمّا بالنسبة إلى الصحف، فتشكّلت العينة العشوائية من 3 أيام في الشهر (اليوم العاشر واليوم العشرون واليوم الثلاثون) لكلّ من السنوات الخمس الماضية، باستثناء صحيفة واحدة امتدّت الفترة التي تغطيها من آب/أغسطس 2013 إلى أيلول/سبتمبر 2014.

وشملت الأوراق الخلفية المتّصلة بحضور العلوم الاجتماعية في الفضائيات والصحف والمجلات، تحليلاً أو عرضًا لأحد مفاهيم العلوم الاجتماعية، كالحكم الذاتي والتنمية المستدامة واللامساواة والمجتمع المدني وغيرها من المفاهيم. كما تضمّنت تقييمات علمية لمفهوم شعبي شائع على غرار الديموقراطية والثورة والليبرالية والحكومة/الدولة والقبيلة والرأسمالية والتحضّر وغيرها. ولم تضمّ التقييمات مواد ذات طابع يومي كالأخبار اليومية بما في ذلك الأخبار الثقافية وتلك الخاصة باللقاءات العلمية.

ورصدت الأوراق الخلفية المرتبطة بالصحف والمجلات مواد استعراضية كمراجعات كتب العلوم الاجتماعية أو السيرة الذاتية الخاصة بأحد علماء العلوم الاجتماعية. كما بنى التقييم على مواد تضمّ لمحة علمية عن مفهوم متّصل بالعلوم الاجتماعية.

منظمات المجتمع المدني: بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني، استعرضت الورقة الخلفية دراسات حالة حول كيفية تأثير استخدام البحث الخاص بالعلوم الاجتماعية في برامج التنمية الاجتماعية، والحوار الخاص بالسياسات، والنقاشات العامة وما إذا كانت التوعية والنشر بلغا جماهير مختلفة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. كما تضمّنت دراسات الحالة فحوى مكوّن العلوم الاجتماعية وتفاصيل العاملين المنخرطين فيها وما إذا تمّ اللجوء إلى الخبرة الوطنية أو الإقليمية.

شملت دراسة المجتمع المدني عينة مُكوّنة من منظمة غير حكومية إقليمية واحدة و4 منظمات غير حكومية محلية.

تنفيذ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

يتمّ تنفيذ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية على مراحل تؤدّي إلى إرساء مرصد دائم للعلوم الاجتماعية العربية على النحو التالي:

1. المرحلة التجريبية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية

امتدّت المرحلة التجريبية الخاصة بجمع البيانات من كانون الثاني/يناير 2014 إلى الربع الأول من العام 2015 وركّزت على المؤسسات والأفراد، وعلى نحو أقلّ على المنتجات. كما تضمّنت بيانات حول السياق الوطني.

تمّ حصر جمع البيانات بشأن المؤسسات والمنتجات في الفترة التجريبية في المجالات التي كانت فيها المعلومات متوفرة للعلن عبر محركات البحث الالكترونية واستعراضات الوثائق/استعراضات الدلائل (العودة إلى قسم مصادر البيانات للحصول على قائمة بالمستندات/الوثائق والدلائل).

بالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالمنتجات، كُلّفت ورقة لإجراء تحليل للمحتوى ذات الصلة بنوع المقالات المنشورة في الدوريات الخاصة بالعلوم الاجتماعية الصادرة عن أنواع مختلفة من المؤسسات في العالم العربي، فضلاً عن إجراء تحليل نقدي للمواضيع والأساليب وجودة المواد المنشورة.

وكانت المهلة التجريبية بمنزلة اختبار للأدوات التي تمّت بلورتها، وتوفير الأرضية لهذا التقرير، وتحديد المسار الآتي. وركّزت هذه المرحلة بشكل بارز على إنتاج هذا التقرير الذي يؤطّر المشهد من أجل إرساء أسس العمل الخاصة بالمنهجية فضلاً عن المساهمة في تحديد المواضيع التي ستتطرّق إليها التقارير المستقبلية.

2. المرحلة الأولى من المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

بدأت المرحلة الأولى في الربع الثاني من العام 2015 وتمتدّ حتى الربع الأول من العام 2017، وستستفيد من الدروس المستقاة خلال الفترة التجريبية. كما أنها ستُدخل تدريجياً بعض المكونات والمجالات المرتبطة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية والتي لم تتمّ تغطيتها في خلال الفترة التجريبية. بشكل محدد ستعمل هذه المرحلة على:

1-جمع المعلومات حول الأفراد عبر استخدام الاستبيان الطويل. 2- توسيع نطاق جمع البيانات حول المؤسسات والمنتجات لتشمل مجالات لا تكون البيانات متوفرة بشأنها على نحو علني، على أن يُنجّز ذلك جزئياً من خلال التوعية الهادفة. 3- الشروع في جمع البيانات حول مكوّنات الممارسات والاستخدامات المرتبطة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

3. المرحلة الثانية من المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

تمتدّ المرحلة الثانية من مراحل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية من الربع الثاني من العام 2017 حتى الربع الأول من العام 2019، وستُدخل تدريجياً المكوّنات والمجالات النهائية ذات الصلة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. على سبيل المثال، ستقوم بتوسيع نطاق جمع البيانات ذات الصلة بالتخصصات ليشمل العلوم الإنسانية.

4. المرصد الدائم

يولد المرصد الدائم في حلول نهاية المرحلة الثانية بعد بلورة كلّ الأدوات وتغطية مختلف المجالات المتّصلة بكلّ مكوّنات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

التخصُّصات المشمولة بالمرصد

تمّ التعامل مع التخصُّصات الرئيسة والدراسات ذات التخصُّصات المتعدّدة بوصفها علومًا اجتماعية في إطار المرحلة التجريبية الخاصة بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية: الأنثروبولوجيا، العلوم الاقتصادية، التاريخ، العلوم السياسية، علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات الثقافية، والدراسات الجندرية. وقد يتمّ إدراج تخصّصات أخرى كالعلوم الانسانية في المراحل اللاحقة من المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

التغطية الجغرافية

يغطّي المرصد العربي للعلوم الاجتماعية 22 بلدًا عربيًا هي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أي: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، الإمارات، العراق، الأردن، السعودية، الكويت، ليبيا، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، الصومال، السودان، سوريا، تونس واليمن.

مصادر البيانات

في المرحلة التجريبية، شملت مصادر البيانات الأبحاث المرتبطة بالمعلومات المتوفّرة للعلن بالإضافة إلى الوثائق والدلائل الآتية:

- Marseille Center for Mediterranean Integration (CMI). 2010. Strategic Mapping of Think Tanks, Mediterranean Countries and Beyond.

- Foundation for the Future. 2013. Arab Think Tanks Directory: Policy-Oriented Research Centers amid Transitions.

- American University of Beirut, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, Research and Policy database www.arabpolicyresearch.com/

- UPenn Global Think Tank Directory www.gotothinktank.com/

- Association of Arab Universities database www.university-directory.eu/Jordan/Association-of-Arab-Universities.html#.VCq5-2eSx4J

- Lebanese Association of Educational Studies. 2013. Directory of Universities in the Arab Countries. Version 1, January 2014.

- International Association of Universities http://www.iau-aiu.net/content/international-handbook-universities

- Center for Arab Unity Studies (CAUS) www.caus.org.lb/

- E-Marefa http://www.e-marefa.net/

- Dar Al Mandumah www.mandumah.com/

"لا بدّ لأيّ مُجتمع مُعاصر أن يحتضن حضورًا عالي الجودة للعلوم الاجتماعية بشكل أو بآخر في كل الأطر بما فيها المعاهد الفنية والمدارس. فالعلوم الاجتماعية هي إحدى أهم تِقنيات تكوين المواطن الحديث: إنسان يجادل المسلمات، ومن خلال هذه المجادلة تتكون له قدرة أكبر على الابتكار والاكتشاف. إنسان ينظر الى واقعه من مسافة تسمح له برؤيته من منظار أوسع من الانغماس الكامل فيه. إنسان عالِم، ليس لأنه تلقن علمًا فحفظه، بل لأنه يمارس العلم في حياته اليومية تمامًا كما يمارس الأكل والشرب والأنس بالعشير. إنسان، بمعنى آخر، يؤنسن العلم، ويجعل حياته مناسبة للعِلم كما يجعل العِلم مناسبًا لحياته."

محمد بامية

عن المؤلف :

د. محمد بامية أستاذ في علم الاجتماع بجامعة بيتسبرغ ومحّرر International Sociology Reviews. حاز شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ويسكونسن – ماديسون عام 1990. وقد ترأس في السابق كرسي هيوبرت هامفري للدراسات الدولية بكلية ماكاليستر في سانت بول، مينيسوتا، وبرنامج زمالة ماك آرثر في السلم والأمن الدوليين، التابع لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية. درّس في جامعة جورج تاون، وجامعة نيويورك، وجامعة ماساشوستس. وتشمل مجالات اهتمامه الدراسات الإسلامية، وعلم الاجتماع الديني، والعولمة السياسية والثقافية، والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والنظرية الاجتماعية والسياسية المقارَنة. من كتاباته "المثقفون والمجتمع المدني في الشرق الأوسط" (2012)؛ "اللاسلطوية كنظام: تاريخ ومستقبل الإنسانية المدنية" (2009)؛ "عن الموت والسيطرة: الأسس الوجودية لإدارة الحكم" (2007)؛ و"نهايات العولمة" (2000)؛ و"الجذور الإجتماعية للإسلام: العقل، الاقتصاد، الخطاب" (1999)، الحائز على شهادة تقدير ألبرت حوراني من جمعية دراسات الشرق الأوسط.

التقرير الأول
2015

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم الدين، الطابق الثاني
بيروت، لبنان

The Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut – Lebanon

Tel : 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: assm@theacss.org

ACSS_org
The Arab Council for the Social Sciences

www.theacss.org